الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف بعنوان:

الآليات الحكومية للحد من الفقر و النمو الاقتصادي في الجزائر.

مقدمة من طرف الطالب:

عباس حاج

تحت اشراف الاستاذة:

موزيان فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

السيد فقير حمزة	أستاذ جامعة وهران (2)	رئيسا
السيدة موزيان فاطمة	أستاذة جامعة وهران (2)	مقررا
السيد مليانى ياسر	أستاذ محاضرا جامعة وهران (2)	ممتحنا
السيدة زواد رجاء	أستاذة جامعة سعيدة	ممتحنا
السيد زياد محمد	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الدراسية 2025/2024



﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(البقرة: 32)

صدق الله العظيم

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى/

روح والديا الذي غادرا الدنيا إلى الأبد

رفيقة دربي زوجتي سندي في الحياة

وكذلك أبنائي؛ أصغرهم تسنيم، وأوسطهم عبد الهادي، وأكبرهم عبد الله.

ولا ننس الجدة مليكة والجد ريغي عبد الله أطال الله في عمرهما.

شكر وعرفان

الله هو أول مشكور على توفيقي وهدايتي في كل خطواتي، فالحمدلله حمدًا كثيرًا، وشكرًا لله شكرًا عظيمًا.

ويسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في اعداد هذا البحث بإيصالي الى المصادر والمراجع المطلوبة في أي مرحلة من مراحله وفي كل خطوة من خطواته، وأشكر على وجه الخصوص **المؤطرة الأستاذة/ موزيان فاطمة** على مساندتي وارشادي بالنصح والتصحيح والتوجيه، وكل ما بذله من جهد في ابداء الملاحظات والإرشادات التي أغنت الرسالة.

ولا أنسى الصديق **الأستاذ/ الهروشي خطاب** الذي يشحذ همتي من بداية مشواري في مسار الدكتوراة ويحث في الإرادة والنشاط.

وأخيرًا اشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في تأطير مسارنا الدراسي؛ عميد الكلية، الأساتذة، وموظفي الإدارة الذي لم يترددوا في أي نصيحة أو توجيه يخدم هذه الدراسة ويجعلها مساهمة بسيطة لأثراء المكتبة العلمية.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990- 1998)	180
2	تطور أداء قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998)	181- 182
3	تطور الدخل خلال الفترة (1989- 2000)	185- 186
4	التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة (1993- 2000) من الدخل الكلي للعائلات (%)	187
5	تطور معدلات البطالة في الفترة (1995- 2000)	190
6	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر (1995- 2000)	192
7	مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	194
8	القطاعات المستفادة من برنامج التنمية المحلية (2001- 2004)	197
9	العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خلال الفترة (2001- 2004)	199
10	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية (2001- 2004)	200
11	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001- 2004)	201- 202
12	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001- 2004)	203- 204

13	تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية لمستوى الحياة للجزائريين	206
14	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)	209
15	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005- 2009)	217- 218
16	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)	220- 221
17	تطور مؤشر التنمية البشرية والفقر البشري خلال الفترة (2005- 2008)	223
18	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2010- 2014)	229
19	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010- 2014)	230
20	تطور معدل البطالة وحجم العمالة (2010- 2014)	234
21	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010- 2014)	235- 236
22	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2016)	239
23	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017- 2018)	241- 242
24	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2019)	243
25	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2015- 2019)	247
26	نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسة G	259
27	نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسة POV	260
28	نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة GDP	260
29	نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة Chom	261

30	نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة Inf	262
31	نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة EG	262
32	نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة G	263
33	نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة CHOM	265
34	نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة GDP	266
35	نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة INF	268
36	نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة EG	269
37	نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة POV	271
38	اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة G	272-273
39	اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة CHOM	273
40	اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة GDP	274
41	اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة INF	275
42	اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة EG	276
43	اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة POV	276-277
44	إحصائية Akaike, Schwarz, Log- likelihood الناتجة عن تقدير نموذج VAR	278
45	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين متغيرات الدراسة	279
46	اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Inf, Pov, G)	280
47	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (Inf, Pov, G)	280

48	اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (GDP, Pov, G)	281
49	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (GDP, Pov, G)	281-282
50	اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Chom, Pov, G)	282
51	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (Chom, Pov, G)	283
52	اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (EG, Pov, G)	284
53	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (EG, Pov, G)	284
54	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخاص بمعدل الانفاق الحكومي	289

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الحلقة المفرغة للفقر	67
2	منحنى لورنز	88
3	مخطط كينز	127
4	نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990- 1998)	180
5	تطور أداء قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998)	183
6	تطور الدخل خلال الفترة (1989- 2000)	186
7	التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة (1993- 2000) من الدخل الكلي للعائلات (%)	187
8	تطور معدلات البطالة في الفترة (1995- 2000)	190
9	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر (1995- 2000)	193
10	مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	195
11	القطاعات المستفادة من برنامج التنمية المحلية (2001- 2004)	198
12	العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خلال الفترة (2001- 2004)	199
13	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية (2001- 2004)	201
14	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001- 2004)	202
15	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001- 2004)	204

16	تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية لمستوى الحياة للجزائريين	206
17	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)	211
18	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005- 2009)	219
19	تطور حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)	221
20	تطور مؤشر التنمية البشرية والفقر البشري خلال الفترة (2005- 2008)	224
21	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2010- 2014)	229
22	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010- 2014)	231
23	تطور معدل البطالة (2010- 2014)	234
24	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010- 2014)	237
25	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2016)	240
26	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017- 2018)	242
27	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2019)	244
28	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2015- 2019)	247

مقدمة الدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم الظواهر التي يعاني منها العالم بأسره، فرغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية، ورغم ارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق، إلا أن الفقر ما زال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه، فيعيش اليوم ربع سكان الأرض في حالة من الفقر الشديد بالرغم من اجماع الخبراء على أن موارد الأرض كافية لتقديم الرفاهية للسبعة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقها لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة، كما أن تختلف شدة ونوعية الفقر من مجتمع لآخر وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع، وقدرته على إدارة موارده وتوجيهها لصالح جميع فئات المجتمع، فالفقر ليس نقصًا في الدخل وحسب، بل هو تهميش لطبقة كبيرة من المجتمع وحرمانها من الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية التي تضمن لها المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتشابك مشكلة الفقر مع الكثير من القضايا التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية، فالفقر عمليًا هو نقيض لعملية التنمية الشاملة، كما يشكل الفقر والحرمان خطرًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية.

ظهر الفقر مع الإنسان منذ الأزل، ولكن لم تظهر البحوث العلمية الاهتمام بهذه المعضلة إلا منذ نحو ثلاثة قرون من الزمان، ففي نهاية عصر الاقطاع وبروز الثورة الصناعية، ومع ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، بدأ الفقر يظهر بشكل ملحوظ، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كان التحسن في مستويات المعيشة على الصعيد العالمي لا يكاد يذكر، ومعظم البلدان تقبلت الفقر على أنه إحدى حقائق الحياة التي لا مناص منها، وكان زهاء

ثلاثة أرباع السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، الأمر الذي استدعى الكثير من المفكرين والعلماء للإشارة والكتابة بهذا الخصوص.

أن قضية الفقر أصبحت قضية عالمية تم على أساسها تصنيف البلدان إلى بلاد غنية وبلاد فقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر على مستوى البلدان، وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقير في الدول النامية لا يقاس بنفس المقاييس التي يقاس بها الفقير في الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى مجال العلاقات الدولية.

بالرغم من هذا الاهتمام في العالم إلا أن مسألة الفقر ما زالت حتى اليوم مشكلة مستعصية في جميع الدول، ويرجع ذلك إلى أن معظم الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية قد ركزت في مراحلها الأولى على محاولة إيجاد تفسيرات لظاهرة التخلف، والبحث عن سبل التخلص منها من خلال الاتجاه إلى التصنيع وإعادة الهيكلة، وأغفلت بالمقابل ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل على وجه التحديد مما أدى إلى اخفاق كثير من هذه الدول في القضاء على ظاهرة الفقر من مدخل النمو الاقتصادي مما يتطلب إعادة توجيه الجهود إلى معالجة الفقر من خلال قراءة خصوصياته وفهم آلياته وفق المرجعية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيش فيها الفقراء.

لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية في هذا الجانب حيث أنها كباقي الدول النفطية حققت عوائد مالية كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهو ما سمح باعتماد برامج تنموية طموحة بهدف ترقية وبعث الاستثمارات في القطاع الحقيقي وتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني واخراجه من التبعية للمحروقات غير أن المتتبع للوضع الاقتصادي الوطني في الوقت الراهن يتضح له مدى

استمرار تبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات وضعف أداء قطاعاته الإنتاجية، وهو ما يشكل خطر على الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي، وفي ظل هذه الظروف لابد من البحث عن السبل المناسبة لخلق وبناء اقتصاد وطني قوي يتميز بالتنوع في مصادر دخله يعد مطلب ملح وضروري.

ثانيًا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

لا شك أنه في الآونة الأخيرة زادت معدلات الفقر في العالم بشكل عام، والجزائر بشكل خاص نتيجة لتذبذب الظروف الاقتصادية، وتسعى الجزائر للحد من هذه الظاهرة من خلال الوقوف على أسبابها ومحاولة علاجها، وبالتالي ضبط كافة الآثار السلبية لها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من أجل الوصول إلى فهم دقيق لظاهرة الفقر في الجزائر، ووضع السياسات المناسبة وتنويع مصادر دخل الاقتصاد بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يترتب عليه ارتفاع دخل الفرد والحد من ظاهرة الفقر، وبناءً على ذلك يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى نجاعة آليات الحكومة الجزائرية في الحد من ظاهرة الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية، وتتمثل في:

1. ما هو الفقر؟ وما أنواعه وأسبابه؟
2. ما هو النمو الاقتصادي؟ وما العوامل المحددة له؟
3. ما أهم إجراءات وجهود الدولة الجزائرية من أجل الحد من مشكلة الفقر؟

ثالثًا: أهمية الدراسة:

1. أهمية علمية:

- أن هذا الموضوع محل اهتمام الباحثين لما له من الأهمية في إثراء المكتبة الجامعية.
- إثراء حقل العلوم الاقتصادية باعتباره يهتم بمثل هذه المواضيع.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرًا لارتفاع معدلات الفقر عالميًا خصوصًا مع ارتفاع الأسعار المستمر من ناحية، ورغبتي في إلقاء الضوء على هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري لمحاولة إيجاد حلول تساعد في النهوض ببلدي الغالية.

2. أهمية عملية:

- التعرف على أهم أسباب وأثار ظاهرة الفقر.
- الوقوف على واقع معدلات الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- أهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان في المجتمع الجزائري من خلال وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على تحقيق هذا الهدف.

رابعًا: أهداف الدراسة:

نحاول من خلال دراستنا الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والتي تتمثل في التعرف على ماهية الفقر، ومؤشراته، وأهم النظريات الاقتصادية المفسرة له، بالإضافة إلى الوقوف على أنواع الفقر، وأسبابه، وآثاره السلبية، والتعرف على ماهية النمو الاقتصادي وقياسه، وأهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، كما يسعى الباحث إلى إلقاء الضوء على

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، والكشف عن واقع العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ودراسة وتقييم أهم جهود الدولة للحد من مشكلة الفقر في الجزائر، بالإضافة إلى تحقيق أهدافًا عملية من خلال بناء نموذج قياسي للتنبؤ بمعدل الفقر في الجزائر.

خامسًا: منهج الدراسة وأدواتها:

يعتمد الباحث على عدة مناهج لدراسة ظاهرة الفقر والنمو الاقتصادي، والوقوف على الجهود والآليات التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل مكافحة والحد من ظاهرة الفقر، تلك الآفة القادرة على تدمير مجتمعات بأكملها لما ينتج عنها من آثار سلبية متشعبة تؤثر سلبًا على اقتصاد الدولة وتعرقل طريق التقدم والنهوض بها من ناحية، وتهدد الحياة الاجتماعية لما ينتج عنها من جرائم وانحرافات من ناحية أخرى، وتلك المناهج تتمثل في:

- **المنهج التحليلي الوصفي:** من أجل عرض وتحليل المفاهيم الأساسية للفقر، النمو الاقتصادي نظرًا لأنه المنهج الملائم لدراسة واقع هذه الظاهرة، والذي نستقي منه المعطيات والمعلومات والبيانات التي تمثل الركيزة الأساسية لهذه الدراسة.
- **المنهج القياسي والاحصائي:** ويتمثل في وضع بعض النماذج المستخدمة في معرفة العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي وإجراء الاختبارات اللازمة ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد على التوقع بظاهرة الفقر بناءًا على مؤشرات قياسها في الجزائر.

أما عن الأدوات التي سنستخدمها في هذا البحث فستكون في الأساس عبارة عن مصادر ومراجع أساسية متعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى مختلف الدوريات والرسائل والندوات والمؤتمرات العلمية، والمراجع الالكترونية ذات الصلة بالبحث، وبرنامج Excel، و Eviews 10 الذي يمكننا الذي يمكننا من تقدير مختلف النماذج القياسية بسهولة.

سادسًا: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. **دراسة "خشمان الخنساء، خالدي عصام، غربي حمزة" عام 2020م، بعنوان "مؤشرات الفقر في ظل التحول الحر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع سياسات مكافحة الفقر وفعاليتها في ظل التحول الاقتصادي في الدول العربية مع الاسقاط على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990- 2017، وقد اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جاء التحسن في أوضاع التنمية البشرية مرافقًا لخطط وطنية قد لا تكون مستدامة بل كنتيجة للوفرة المالية من جهة، واهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي من جهة أخرى.
- سجل الميزان التجاري في معظم فتراته حالة من العجز، وذلك يرجع للاعتماد المفرط على الواردات من جهة وعدم تنوع الصادرات من جهة أخرى، ما قد يكلف المواطن تحمل أعباء التضخم المستورد ما يخفض من قدرته الشرائية وذلك ينعكس على الشرائح ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة والتي تمثل أغلبية المجتمع الجزائري.
- من أسباب الفقر ما توضحه مؤشرات مدركات الفساد في العالم العربي، والقيود السياسية والاتفاقيات الاستعمارية، والوصاية التي تفرض على الدولة تتبع سياسات معينة مما

[1] خشمان الخنساء، خالدي عصام، غربي حمزة، مؤشرات الفقر في ظل التحول الحر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة المنهل، مج 3، ع 01، جوان 2020م.

يؤثر سلبًا على العدالة الاجتماعية ونصيب الفرد من الناتج في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.

2. **دراسة "كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجودي" عام 2022م، بعنوان "ظاهرة الفقر في الجزائر– الأسباب وطرق المعالجة"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة مفاهيمية ورقمية حول مشكلة الفقر في الجزائر وأهم سبل القضاء عليها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر ولا زالت تعامي منها خاصة مع الظروف الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي والمستوى العالمي، والتي أدت إلى انتشار الأمراض والبطالة وتدهور الحالة الصحية وسوء التعليم.
- شجعت الجزائر الاستثمار الخاص من خلال التحفيزات الممنوحة لامتصاص البطالة وتشغيل رؤوس الأموال في الجزائر بدلاً من هروبها للخارج، وعمليات التضامن المدرسي مع سائر المتمدرسين خاصة الفئات المعوزة، إعانات السكن وبعض البرامج المخصصة لذلك.. الخ.

3. **دراسة "بعلي حمزة، وخالد بن جلول" عام 2020م، بعنوان "تقييم سياسات التقليل من حدة الفقر في الدول منخفضة الدخل– دراسة حالة السودان"[2]**، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات التقليل من حدة الفقر حيث تم تسليط الضوء على حالة السودان والتي تم

---

[1] كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجودي، ظاهرة الفقر في الجزائر– الأسباب وطرق المعالجة، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة آفاق العلوم، مج 07، ع 02، 2022م.

[2] بعلي حمزة، وخالد بن جلول، تقييم سياسات التقليل من حدة الفقر في الدول منخفضة الدخل– دراسة حالة السودان، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة المنهل الاقتصادي، مج 03، ع02، 2020م.

اختيارها نظرًا لما عرفته من ارتفاع كبير لأعداد الفقراء وانتشار مظاهره، ولقد عملت الحكومات السودانية المتعاقبة على اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي للأفراد، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبرز سياسات وإجراءات محاربة الفقر في السودان من خلال الجهود المبذولة من طرف العديد من المؤسسات الحكومية خاصة وزارة الضمان والرعاية الاجتماعية والتي تعمل على تحسين ظروف المعيشة من خلال عدد الأجهزة التابعة لها كصندوق التأمين الصحي وصندوق المعاشات وصندوق التأمين الاجتماعي، وصندوق الزكاة لمحاربة الفقر، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات والهيئات المحلية والرسمية لتحسين دخل الفقراء.
- على الرغم من تقديم المؤسسات المانحة للتمويل المصغر للفقراء يد العون إلا أنها كانت غير كافية وغير مجدية بالإضافة إلى لجوء بعض مؤسسات التمويل إلى فرض شروط قاسية من حيث سعر الفائدة وعدد الأقساط الأمر الذي يعجل من إفلاس وفشل هذه المشاريع الممولة.

4. **دراسة "لخضر بوخاتم" عام 2021م، بعنوان "آليات محاربة ظاهرة الفقر– التجربة الفيتنامية نموذجًا"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة الفيتنامية كواحدة من أهم التجارب على المستوى العالمي في محاربة ظاهرة الفقر، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] لخضر بوخاتم، آليات محاربة ظاهرة الفقر– التجربة الفيتنامية نموذجًا، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة– معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج 05، ع 01، ماي 2021م.

- نجاح دولة فيتنام في التقليل من مستويات الفقر عبر الإصلاحات التشريعية والقانونية، الاستثمار في المورد البشري، وفتح المجال أمام رأس المال الأجنبي، مما ساهم في تحقيق نهضة اقتصادية ساعدت البلاد للتقليل من مستوى الفقر.
- أصبحت فيتنام نموذج دولي يستشهد به من قبل كافة الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في معالجة ظاهرة الفقر.

5. **دراسة "فطيمة حاجي" عام 2014/2013م، بعنوان "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005/ 2014م"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الفقر وزيادة الوعي بعناصرها المختلفة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة بين التنمية البشرية ومشكلة الفقر، وبالتالي يمكن اعتبار الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية.
- أن السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في الجزائر إلا أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية والدخل)، والتي تساهم إسهامًا كبيرًا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لا تزال موجودة في المجتمع الجزائري.
- أن سياسة التضامن الوطني في الجزائر تساهم في الإعانة المباشرة للفقراء ولو بشكل محدود، كما يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر لكن بشكل محدود.

[1] فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005/ 2014م، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خضير – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/ 2014م.

- أن هناك إمكانية كبيرة لاستفادة الجزائر في مواجهة مشكلة الفقر من خلال تجارب بعض الدول كماليزيا، الصين وبنغلاديش التي استطاعت أن تخفض من ظاهرة الفقر، ومن خلال هذه التجارب نجد أن أسباب عدم تحقيق نتائج جدًا إيجابية في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر، ترجع إلى انخفاض حجم المشاريع الصغيرة، والاقراض المتناهي الصغر، بالإضافة إلى الدور المحدود لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال مقارنة بالتجارب المذكورة.
- نجاح الجزائر بخفض معدلات الفقر مرتبطة باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية مع ضرورة تبني حزمة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية حيث أن ارتفاع نفقات التسيير كان سببه الأول الزيادة في قيمة التحويلات الجارية، والمتمثلة أساسًا في الإعانات الاجتماعية والتحويلات الجارية إلى الأسر نقدًا أو عينًا للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة، والسبب الثاني إلى ارتفاع الأجور إما بسبب زيادة مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي أو تعديل شبكة الأجور، كما تبنت الجزائري مجموعة من السياسات التنظيمية والإدارية التي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وتحقيق بعض أهداف الألفية إلأا أن توازن الاقتصاد الجزائري يبقى حبيس أسعار البترول الخام والتي تتأثر مباشرة بتقلبات أسعاره.

6. **دراسة "شعبان فرج" عام 2012م، بعنوان "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر 2000– 2010"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الالتزام بمبادئ الحكم الأشد لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفساد، واستغلال وإدارة الموارد المتاحة وترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى التعرف على

[1] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر 2000– 2010، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012م.

الجهود المبذولة في الجزائر للتخفيف من حدة الفقر في ظل برامج التنمية التي شرعت فيها الجزائر منذ 2001، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا غنى للصالح العام عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في حدود الموارد المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطًا ضروريًا لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة مواردها، فالمشاركة والشفافية وحكم القانون والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد.
- من أجل القضاء على الفقر وفي إطار سياسة الحوكمة التي اعتمدتها الجزائر تحقيقًا للأهداف الإنمائية للألفية تم إطلاق برامج تنموية بدأ ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم تلاه البرنامج التكميلي بحيث كان لهذه البرامج آثار إيجابية على تحسين مؤشرات التنمية في الجزائر حيث انخفض معدل الفقر والبطالة.

7. **دراسة "رشيد بوعافية" عام 2011م، بعنوان "السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر– دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من 2000– 2010"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة الفقر، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن السياسة المالية في الجزائر من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الفقراء سواء في ظل الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق، وتعتبر سياسة الانفاق العام

[1] رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر– دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من 2000– 2010م، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر– الجزائر، 2011م.

من بين أهم الأدوات التي توليها الجزائر أهمية بالغة، كما أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تظافر عاملين هما: عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات، واعتبرت هذه التدابير بأنها ظرفية تلعب دور المسكن من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع.

- أن اعتماد الجزائر على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تميزت بطموح كبير لكن تقييم هذه الاستراتيجية ومواصلتها لم يتم مما يدل على الضعف في التنفيذ فضلاً أن هذه الاستراتيجية كانت قصيرة ومحدودة من حيث القطاعات والمناطق.

8. **دراسة "نصر ضو" عام 2016/ 2017م، بعنوان "أسباب ومظاهر الفقر- حالة الجزائر 1990- 2013م"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الفقر وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة، وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحد من مشكلة الفقر، والآثار السلبية لها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن معدل الفقر المرتفع في الجزائر انعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، وهذا يظهر جليًا من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية، وهجرة الأدمغة، والجهل والأمية، والتدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض من جراء سوء التغذية.

[1] نصر ضو، أسباب ومظاهر الفقر- حالة الجزائر 1990- 2013م، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2016/ 2017م.

- إن النمو الاقتصادي له أثر عكسي على معدلات الفقر فكلما كانت معدلات النمو عالية أدى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو إلا أن معدلات الفقر بقيت في تراجع من سنة 2006 إلى غاية 2013.

9. **دراسة "اعمر بوزيد أمحمد" عام 2012م، بعنوان "نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر– حالة خميس مليانة"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى بيان خطورة ظاهرة الفقر ومدى اتساعها في الجزائر، وأثرها على التنمية الاقتصادية من خلال تشخيصها وتحديدها وقياسها كميًا باستخدام مختلف المقاربات الأحادية والمتعددة مع التركيز على نظرية المجموعات الغامضة إضافة إلى استعراض الاستراتيجية المتبعة للحد من الظاهرة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للوقوف على التطور الكرونولوجي لظاهرة الفقر عبر العصور، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتطرق إلى المقاربة المتعددة الأبعاد المرتكزة على نظرية المجموعات الغامضة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة باستخدام المجموعات الغامضة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد إلى أن معدل الفقر باستخدام أسلوب الترجيح AC أن 25.12%من الأسر في خميس مليانة فقيرة هيكليًا حيث أن نوع السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، الدخل هي سمات تساهم اسهامًا كبيرًا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر.

[1] عمر بوزيد أمحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر– حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2011/ 2012م.

- يظل الدخل يمثل أهم المحددات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر وهو ما يترجم بالمستوى المعيشي للأسر نتيجة لمحدودية المداخيل لا سيما الأجور وذلك رغم الزيادة المعتبرة في السنوات الأخيرة.
- بالرغم من وجود برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي إلا أن هناك شريحة معتبرة من المجتمع الجزائري ما زالت تفتقد للرعاية الصحية اللازمة الناتجة عن ضعف وتردي نوعية الخدمات الصحية، وهذه الأبعاد تقيس جزءًا هامًا من أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة.

10. **دراسة "هناء خير الدين، وهبة الليثي" عام 2006م، بعنوان "العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر 1991/1990-2005/2004"**[1]، وقد هدفت الدراسة استنادًا إلى التجربة المصرية منذ بداية التسعينات وحتى 2005م إلى تفسير النمو المشاهد في مصر، وربطه بزيادة معدلات الفقر خلال هذه الحقبة، وذلك في محاولة لتحديد إذا ما ارتبط النمو الاقتصادي بتحسين في توزيع الداخل بحيث أدى كلاهما معًا إلى خفض معدلات الفقر بصورة معنوية أم صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل أضعف أو حتى عكس أثر النمو خفض معدلات الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن نسبة الفقراء قد تراجعت خلال الفترة بأكملها ولكن التراجع الأكثر حدة كان خلال الفترة الأولى حيث بدأ تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتحرير، كما تراجعت معدلات الفقر خلال الفترة الثانية نتيجة ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب العامل من الناتج المحقق إلا أن واقع الفقر اتجه إلى الارتفاع مرة أخرى نحو

[1] هناء خير الدين، وهبة الليثي، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر 1991/1990-2004، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 115، ديسمبر 2006م.

المستوى الذ كان عليه خلال الفترة الأولى نتيجة ضغوط الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري بسبب عوامل داخلية وخارجية منها بصفة رئيسية تراخي الإصلاحات الهيكلية، وتأخر الاستجابة للصدمات الخارجية.

- ظل نمط النمو القطاعي خلال الفترة كلها مستقرًا بصورة ملحوظة مع وجود انتقالات هامشية للعمالة من القطاعات التي ينخفض فيها نصيب العامل من الناتج مثل قطاعات الزراعة والخدمات الاجتماعية إلى قطاعات يرتفع فيها نصيب العامل من الناتج مثل قطاعات الصناعة والخدمات الإنتاجية، كما أن الزيادة في نصيب العامل من الناتج القطاعي ظلت متواضعة في كافة القطاعات، بينما ظلت الفجوة بين القطاعات ذات النصيب المنخفض للعامل من الناتج والقطاعات التي يرتفع فيها هذا النصيب متسعة رغم تراجعها.

11. **دراسة "علي عبد الهادي سالم، وأحمد حميد حمادي" عام 2015م، بعنوان "تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للفقر ومعرفة أهم الأسباب الحقيقية التي ساهمت في ارتفاع معدلاته وتحليل وتقسيم أهم السياسات الحكومية المتبعة لمعالجة الفقر واقتراح استراتيجية وطنية للتخفيف منه، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الفقر من الحالات الاقتصادية التي يفتقد فيها الشخص إلى الدخل الكافي للحصول على المستلزمات الرئيسية للحياة كالتعليم والصحة والسكن والغذاء وغيرها من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة.

[1] علي عبد الهادي سالم، وأحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 07، ع 12، 2015م.

- من الآثار الناتجة عن الفقر ارتفاع معدلات الكثير من الظواهر السلبية كالانحراف والتسول والجريمة وغيرها.

12. **دراسة "بشار أحمد العراقي" عام 2013م، بعنوان "السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقراء"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية بأدواتها الرئيسية بالسياسة الإنفاقية والسياسة الايرادية في التأثير على معدلات الفقر في البلدان النامية مع استشراف نموذج كمي للأثر الذي يمكن أن تتركه السياسة المالية في معدلات الفقر والكشف عن آليات حصول ذلك، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثبتت نتائج العمل الكمي فشل كل من ضرائب النمو الاقتصادي في اجتياز الاختبارات القياسية والاحصائية، وربما يعود ذلك إلى ضعف النظام الضريبي.
- يتضح ضعف السياسة المالية بأدواتها الرئيسية في التأثير الإيجابي في معدلات الفقر في البلدان النامية.

13. **دراسة "كبداني سيدي أحمد" عام 2012/ 2013م، بعنوان "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية"[2]**، وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول في الاقتصاد العربي، فهو إلى جانب عرض مختلف التوليفات

---

[1] بشار أحمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقراء، كلية الإدارة والاقتصاد– مجلة مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل– العراق، 2013م.

[2] كبدني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013م.

النظرية التي تجمع المتغيرين وكذلك مسارات تطورهما عبر الزمن، وأنواع البرامج الحكومية وسياساتها التنموية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي، وإن كان هذا التحسن المسجل يعتد به مقارنة بالدول العربية الأخرى.
- أن مؤشرات النمو الاقتصادي لم تؤثر إيجابًا على درجة عدم عدالة توزيع الدخل في الدول العربية بينما نجد أن بعض مؤشرات تمركز المداخيل وبالأخص حصة أفقر 40% من السكان ونسبيها إلى أغنى 20% منهم تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي كما مثله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بمعنى أن التوزيع السيء للدخل يعيق النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- إن التدهور الحاصل في نمط توزيع الدخل وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية يعود لأسباب عديدة منها: ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الأجور والارتفاع المستمر في الأسعار، زيادة معدلات الفقر، وانعدام العدالة الاجتماعية، وتراجع الدولة في تقديم الخدمات الأساسية وفي مقدمتها التعليم والصحة، وضعف الديمقراطية لاحتواء بعض الدول على أنظمة حكم سياسية غير مرغوبة مثل ظهور التجاوزات الدستورية ومشاريع توريث الحكم مما سبب ارتفاع معدلات الفساد وانتشاره على مختلف المستويات وغياب الحكم الراشد.

14. **دراسة "بن مبارك زاير، وثورية بلقايد" عام 2014م، بعنوان "ظاهرة الفقر في الدول العربية- المظاهر والأسباب وسبل العلاج حالة الجزائر"[1]**، وقد هدفت الدراسة إلى إيضاح ظاهرة الفقر في الدول العربية ومراجعة دور الدولة في هذه الدول، وإيضاح سياسات الحكومات العربية المعتمدة، وكذلك التطرق إلى جهود تنسيق السياسات الحكومية العربية لمواجهة ظاهرة الفقر من خلال الوثائق الاستراتيجية لمكافحة الفقر والآليات الفاعلة في مكافحته، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى بعض الطرق لمكافحة الفقر وهي تصحيح الخلل الفظيع في توزيع الثروة الوطنية وتحمل البغية الثرية مسؤوليتها وكذلك خلق عمالة جيدة المردود وقيام الدولة بتنظيم ودعم الموارد البشرية وإصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تساهم في التعاون الاقتصادي بين الوطن العربي وتشجيع الصادرات الشيء الذي يساهم في زيادة حجم العمالة والعوائد النقدية.

15. **دراسة "فريد بختي، ورضا بهياني" عام 2018م، بعنوان "مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته"[2]**، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز ماهية المفاهيم المتعلقة بالفقر، وأهم محددات وأسباب انتشار هذه الظاهرة وأهم مؤشرات قياسها من مختلف الهيئات المهتمة بها، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- انتشار ظاهرة الفقر لا تقتصر على البلدان المتخلفة أو المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية وإنما هي ظاهرة عالمية تعيشها جميع الدول، ففي الكثير من البلدان المتقدمة

---

[1] بن مبارك زاير، وثورية بلقايد، ظاهرة الفقر في الدول العربية- المظاهر والأسباب وسبل العلاج حالة الجزائر، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر 2014.

[2] فريد بختي، رضا بهياني، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع 04، ديسمبر 2018م.

توجد فئات محرومة تعيش بها مثل الأقليات والسكان الأصليين، كما يوجد في الكثير من البلدان الغنية مناطق ريفية وحضرية بعيش فيها السكان في ظل ظروف قاسية، وفي جميع الدول تتحمل النساء الجزء الأكبر من الفقر، وكثيرًا ما يكون الحرمان الدائم هو نصيب الأطفال الذين ينشئون في بيئة فقيرة إضافة إلى هذا إن اللامساواة في توزيع الدخل والثروة تقتضي اهتمام خاص للفئات الضعيفة، فهذه المؤشرات عمومًا ذات دلالات عميقة فيما يتعلق باستراتيجيات مكافحة الفقر.

- إن وجود البطالة على نطاق واسع في الدول الأقل تقدمًا مؤشر من أهم المؤشرات على عدم نجاعة استراتيجيات عمليات التنمية إذ أنها تمس فئة هامة من هذه المجتمعات ألا وهي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة وتصل في كثير من الأحيان إلى سن الثلاثينات، والمتعلمين منهم على وجه الخصوص، إضافة إلى انتشار مشكلة التوظيف الناقص في البلاد المتخلفة.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة "Anwar Fazil Chishti, Phillip R. Eberle, Dawood Jan" عام 2008م، بعنوان " An Analysis of Major Determinants of Poverty in Agriculture Sector in Pakistan"**[1]، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة للفقر في القطاع الزراعي، وتم تطبيق الدراسة على الاقتصاد

[1] Dawood Jan, Anwar Fazil Chishti, Phillip R. Eberle, An Analysis of Major Determinants of Poverty in Agriculture Sector in Pakistan, Paper prepared for presentation at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Orlando, FL, 27-29 July 2008.

الباكستاني باستخدام بيانات استقصائية لعام 2001، ومسح قياس مستوى المعيشة 2005، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتركز الفقر بشكل كبير في المناطق الريفية كما أن معدلات الفقر ترتفع في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن ثم فمحاربة الفقر في الاقتصاد الباكستاني يتطلب الاهتمام بالقطاع الزراعي بسبب اعتماد نسبة مهمة من السكان في باكستان على قطاع الزراعة بالإضافة إلى اعتماد القطاعات الأخرى عليه من خلال الروابط الخلفية والأمامية.
- يتطلب تحسين القطاع الزراعي تحسين الإنتاجية للأراضي الزراعية وتحسين الثروة الحيوانية لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في فقر داخل قطاع الزراعة.
- ضرورة الاستثمار في البنية التحتية بصفة عامة من أجل الحد من الفقر بشكل عام.

2. **دراسة " Anthony Ngunyi, Peter. N. Mwita, Romanus O. Odhiambo, Verdiana. G. Masanja" عام 2015م، بعنوان " Multidimensional Analysis of the Determinants of Poverty Indicators in the Lake Victoria Basin(Kenya)"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الفقر في المناطق الريفية بكينيا لاتباع سياسات معينة للحد من الفقر، وكانت المحددات ذات التأثير الهام تتمثل في الأرض والحالة التعليمية وحجم الأسرة وعمر رب الأسرة والجنس، علاوة على ذلك فإن خصائص المنزل والوصول إلى

[1] Anthony Ngunyi, Peter. N. Mwita, Romanus O. Odhiambo, Verdiana, Multidimensional Analysis of the Determinants of Poverty Indicators in the Lake Victoria Basin (Kenya), IOSR Journal of Mathematics (IOSR – JM), Vol., 11, Issue 3 Ver. V (May – Jun), e – ISSN: 2278–5728, p – ISSN: 2319–765X, 2015.

المرافق وامتلاك الأصول وأنماط الاستهلاك تلعب دورًا هامًا في التأثير على معدلات الفقر، وتصنيف الأسرة سواء كانت فقيرة أم غير فقيرة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق وتوصيل الكهرباء للريف وبرامج شبكة الأمان وتوفير المياه الخاصة دورًا كبيرًا في الحد من الفقر خاصةً للأماكن النائية.
- يمكن الحد من الفقر من خلال رفع نصيب الفقراء من الدخل القومي خاصة العاملين في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى تهيئة بيئة الاقتصاد الكلي؛ لأنها تلعب دورًا مهمًا في تحديد الإنتاجية التي تعتبر شرط أساسًا للحد من الفقر.

3. **دراسة "Addis Ababa " عام 2019م، بعنوان " Eradicating Rural Poverty to Implement the 2030 Agenda for Sustainable Development"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى القضاء على الفقر في الريف لتنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة وتناقش هذه الدراسة أثار الفقر وسياسات القضاء عليه، حيث وضعت تلك الخطط لتبني على ما حققته المنطقة العربية من إنجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتمحورت أولويات المنطقة في القضاء على الفقر بمختلف أبعاده كشرط رئيسي ينبغي تحقيقه لتنفيذ خطة 2030 من خلال التنمية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الفقر بجميع أشكاله في كل مكان هو أكبر تحدي عالمي يواجه العالم، أي أنه لا تزال البلدان تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ خطة 2030 بالرغم من وجود نمو اقتصادي

[1] Addis Ababa, Eradicating Rural Poverty to Implement the 2030 Agenda for Sustainable Development, Aide Mémoire, United Nations Economic Commission for Africa, ECACC-AA, Conference Room3, 27 February- 1 March 2019.

قوي، ومن أهمها ارتفاع مستويات الفقر بشكل غير مقبول، خاصة في المناطق الريفية، عدم المساواة العالمية والمتفاقمة في العديد من البلدان، حيث اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، الحاجة إلى تسريع وتيرة القضاء على الفقر في مختلف السياقات الوطنية التي يمكن الاستفادة منه لتحفيز مزيد من التقدم.

- لابد من إعداد أوراق استراتيجية للحد من الفقر من قبل دول الأعضاء في مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية بما في ذلك موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتم تحديثها كل ثلاث سنوات بتقارير مرحلية سنوية يصفون الاقتصاد الكلي للبلاد، السياسات الهيكلية والاجتماعية لدعم النمو والحد من الفقر.

4. **دراسة "International Monetary Fund " عام 2008م، بعنوان " Poverty Reduction Strategy Paper"**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى معالجة استراتيجية الحد من الفقر من قبل الدول الأعضاء في مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية بما في ذلك موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويتم تحديثها كل ثلاث سنوات بتقارير مرحلة سنوية، حيث يصفون الاقتصاد الكلي للبلاد بالسياسات الهيكلية والاجتماعية لدعم النمو والحد من الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مكافحة الفقر والبحث عن النمو الاقتصادي المستدام من الضروريات الأساسية؛ لتحقيق تنمية حقيقية على المستوى الشعبي في البلاد، وبالتالي تستند هذه الاستراتيجية على الاقتناع بأنه يمكن الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي القوي والمستدام الذي يخلق الثروة والوظائف.

[1] International Monetary Fund, Poverty Reduction Strategy Paper", IMF Country Report No 08/149, Washington,D, C ,May 2008.

- البحث عن نمو قوي ومستدام يؤدي إلى خلق فرص العمل والوصول العادل إلى خدمات اجتماعية عالية الجودة، والسيطرة على النمو الديموغرافي، الحد من المساواة وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

سابعًا: هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

المبحث الأول: ماهية الفقر.

المطلب الأول: مفهوم الفقر ومؤشراته.

المطلب الثاني: أنواع الفقر وأسبابه وآثاره.

المبحث الثاني: الفقر في النظريات الاقتصادية وطرق قياسه.

المطلب الأول: الفقر في النظريات الاقتصادية.

المطلب الثاني: طرق قياس الفقر.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، ومقاييسه.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: الجهود المبذولة من الحكومة للحد من الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر (1989- 2020)

المطلب الأول: برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1989- 1998).

المطلب الثاني: السياسات الإصلاحية في الجزائر (2001- 2020).

المبحث الثاني: معدلات الفقر في الجزائر (2000- 2020)

المطلب الأول: تطور معدلات الفقر في الجزائر (2000- 2020).

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الفقر في الجزائر.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لمحددات الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر 2000- 2020

المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية القياس والنماذج القياسية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية والتحليلية للنموذج.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

مقدمة:

إن ظاهرة الفقر من الظواهر الأكثر شيوعًا في عصرنا الحالي والتي صارت تمس شريحة لا يستهان بها من المجتمع، وهذا ما أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر، وسعت الحكومات إلى وضع برامج واستراتيجيات ومخططات لمحاربة هذه الظاهرة.

ونتيجة للأهمية التي تكتسبها هذه الظاهرة تزايد الاهتمام العالمي والمحلي بقضايا الفقر والفقراء، وصارت هناك حتمية لتطوير الاتجاهات النظرية التقليدية التي ركزت على هذه القضية في علاقتها بالأبنية الاجتماعية وعدم التركيز على ثقافة الفقر باعتبارها من اللزوميات المتسقة بالفقراء؛ حيث أصحى الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤرق الحكومة والمجتمع.

ولم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له، إذ أن مقياس دولار واحد في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي، فنفقات السكان في بعض البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي من دولارين إلى خمس دولارات في اليوم ما زالت تعاني من الفقر وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة والتعليم أي أن الاطار الذي بنى على فرضية دولار واحد في اليوم ليس له أي معني وابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية وأصبح مجرد مسألة حسابية، ومن خلال هذا الفصل نتطرق إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر، وذلك من خلال التعرف على ماهية الفقر (المبحث الأول)، والفقر في النظريات الاقتصادية وطرق قياسه (المبحث الثاني)

المبحث الأول: ماهية الفقر:

تعد ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة وبعض المؤسسات المحلية والدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، فقد أصبحت إحدى أهم المواضيع التي تطرح على جدول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك للفت أنظار العالم ولا سيما دول العالم الثالث؛ نظرًا لخطورة هذه الظاهرة وضرورة الحد من آثارها، ومحاولة القضاء عليها، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية تتناسب مع قدرات وإمكانيات هذه الدول، وعلى الرغم من الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر إلا أنه ما زال ينتشر بشكل واسع في معظم دول العالم وما زالت هناك خلافات تدور حول مفهوم الفقر ولهذا نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم الفقر (المطلب الأول)، وأنواع الفقر وأسبابه وآثاره (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الفقر:

لا يوجد تعريف موحد ومحدد ودقيق لمفهوم الفقر، فبإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية يفيد أنه لا اتفاق بين علماء الاجتماع والاقتصاديين على تعريف موحد ومحدد ودقيق لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفيات السياسية لهذه الظاهرة، ونقف الآن على مفهوم الفقر في اللغة (الفرع الأول)، والاصطلاح (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الفقر لغة:

يعُرف الفقر لغة بأنه "يدور حول الحاجة والعوز، فالفقير هو المحتاج، وهو ضد الغنى، والفقير: مكسور فقار الظهر، وهو مشتق من انفقار الظهر؛ أي انكساره فقاره، فكأن الفقير مكسور الظهر من شدة حاجته"[1].

كما عُرف الفقر بأنه "ضد الغنى، مثل الضَّعف والضُّعف، والفقر لغة الرديئة، الفقير الذي لا شيء له، والفقر الحاجة وفعله الافتقار، والنعت فقير"[2].

كما تشير المعاجم الفرنسية إلى دلالات متقاربة لمصطلح الفقر، فهو مشتق من الكلمة اللاتينية Paupertas، وهو يختلف باختلاف السياقات المستعملة فيه، إذ يمكن أن يشير إلى معنى مباشر يوصف فيه فرد أو مجموعة معينة، كما يمكن أن يحيل إلى دلالات مستعارة تعبر عن احدى المشاعر والأفكار السلبية أو الإيجابية، لذلك سنتطرق لكل حالة على حدة مع احترام الترتيب المعتمد من لدن تلك القواميس في طرح مختلف الدلالات:

1. يشير مصطلح الفقر إلى العوز والنقص في الخيرات والأشياء اللازمة للحياة[3].
2. يشير الفقر إلى الإخلاص dévotion كاختيار عقائدي ديني، في علاقته مع القيم الانجيلية التي تمجد الفقراء، وفقر الفقير هنا هو اختيار حر للانسلاخ عن

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ج6، ط4، 1990م، ص 415.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط3، 1949م، ص 60.

[3] Dictionnaire de L'Académie francaise (5e édition), Paris, 1798, P: 2313

الملذات الدنيوية، وهو كذلك فقر روحي غير مادي من خلال التخلي عن الطموحات المادية الدنيوية[1].

3. يستعمل مصطلح الفقر مجازيًا figurément للتعبير عن انحطاط شيء ما كلغة فقيرة أو خطاب فقير للتقليل من قيمته أو الإشارة بتعبير الفقر إلى كما يمكن أن يقال أو يفعل على سبيل الاستهجان[2].

كما أن لمصطلح الفقير (Pauvre) والذي يعبر عن صفة للفقر، عدة استعمالات وتوظيفات لغوية في سياق المعجمية الفرنسية لعل من بينها:

1. الفقير هو الذي لا يملك ما يكفيه من الضروريات أو له البسير منها، ويمكن أن يوصف كفقراء الفلاحين وذوي الحرف البسيطة[3].
2. يقصد بالفقير كذلك عن طريق توسيع المعنى extension الشخص الذي ليس له ما يكفي للعيش بكرامة[4].
3. يستعمل مصطلح الفقير لوصف لغة خطاب ما بأنه فقير عندما تستعمل فيه كلمات ليس من الضروري سردها، ويمكن استعمال هذا الوصف للتعبير عن التعاطف مع شخص ما لاظهار تعاسته[5].

---

[1] Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery, Encyclopedia of Sociology, imprint of the Gale Group, Second Edition, VOL 3, 2000, P: 2313.

[2] Ibid, P: 2210.

[3] Ibid, P: 2313.

[4] Ibid, P: 2314.

[5] Ibid, P: 2314.

4. يمكن استعمال كذلك للتعبير عن ازدراء حالة معينة كوشعية السكن أو إعطاء شخص ما مكانة غير مستحقة[1].

5. يستعمل كذلك مصطلح فقير للإشارة إلى ما تنقصه المهارات اليدوية والفكرية لانجاز مهنة ما[2].

الفرع الثاني: مفهوم الفقر اصطلاحًا:

لقد أثارت مسألة تحديد مفهوم الفقر جدل واسع ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية[3]، ونتناول أهم تعاريف الفقر وفقًا للمنظمات الدولية من ناحية، ووفقًا للباحثين والمفكرين من ناحية أخرى:

1. تعريف **قاموس علم الاجتماع** بأنه "أن كلمة فقر Poverty تعني مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة أفراد، وينظر علم الاجتماع إلى هذا المصطلح نظرة نسبية؛ نظرًا لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثورة، والتوقعات الاجتماعية"[4].

---

[1] Le Petit Robert micro, Edition LE Robert, Mai 2013, P: 1030.

[2] Dictionnaire de L'Académie française, P: 2313

[3] سالم توفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، 2008م، ص 39.

[4] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية، 1990م، ص 341– 342.

2. تعريف **البنك الدولي** في تقريره عن التنمية في العالم عام 1990م بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة"[1]، نلاحظ أن تعريف البنك الدولي للفقر من منظور الاحتياجات الأساسية على أنه الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويدخل أيضًا في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، ويشمل الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وفرص العمل بجانب الدخل فمن يفتقر إلى هذه المفردات يعد فقيرًا.
3. تعريف **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1996** بأنه "هو فقر القدرات وعرفها بثلاث قدرات: 1. التغذية الملائمة 2. الصحة الجيدة 3. المستوى التعليمي المناسب، في هذا المجال نلخص أهم مؤشرات عدم القدرة في العناصر التالية:

- مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات المهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية.
- مؤشرات الاقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب.
- مؤشرات الحرمان مثل البطالة"[2].

وفي سنة 2001 تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع وعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية.

---

[1] World Bank, Poverty: World Bank Development Report, Oxford University Press, 1990.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، 1996م.

4. تعريف "**تقرير التنمية الإنسانية العربية**" بأنه "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان احقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردًا كان أو عائلة أو مجتمعًا محليًا"[1].
5. تعريف "**منظمة العلوم للتنمية الزراعية**" عام 2009م بأنه "الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان اشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة، وتجنب الجوع وسوء التغذية والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية والسكن الملائم، إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والساسية"[2].
6. تعريف "**محمد الحسن المصطوف**" بأنه "حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال السكان وانعدام المدخرات"[3].
7. تعريف "**وائل فوزي عبد الباسط**" بأنه "حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية وانخفاض مستوى التعليم وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال السكان وانعدام المدخرات"[4].

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية، الفصل السادس، 2002م، ص 10.

[2] منظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، جامعة الدول العربية– السودان، الخرطوم، 2009م، ص 06.

[3] محمد الحسين المصطوف، علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر: الاستغلال، الأمن البشري، العمل والتشغيل، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي– القاهرة، ديسمبر 2004م، ص 05.

[4] وائل فوزي عبد الباسط، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسي ودراسة مقارنة، كلية التجارة، جامعة عين شمس– القاهرة، 2008م، ص 25.

8. تعريف "**حمدية شاكر مسلم**" بأنه "الحرمان من التنمية البشرية الأساسية، وينصرف الفقر بمفهوم التنمية البشرية الشاملة إذ يشمل الحرمان المادي إضافة إلى الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية كالعيش حياة مديدة يتمتع بها الفرد بالصحة والقدرة على الابداع وبمستوى معيشي لائق"[1].
9. تعريف "**عدنان داود، هدى زوير**" بأنه "افتقار الانسان إلى الدخل مناسبًا وموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقًا لمستويات المعيشة في مجتمعه"[2] تبعًا لذلك فإن هذه مستويات تختلف بحسب الزمان والمكان من وقت إلى آخر.
10. تعريف "**محمد حسين باقر**" بأنه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمًا نوعًا، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والاعاقة، والبطالة، والكوارث، والأزمات... الخ"[3].
11. تعريف "**فليب عطية**" بأنه "ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل"[4].

---

[1] حمدية شاكر مسلم الايدامي، الآثار الاقتصادية للفقر والبطالة في إطار التحول الاقتصادي- دراسة حالة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، وقائع مؤتمر جامعة القادسية للمدة 17- 18 آثار، مج2، العراق، 2009م، ص 433- 434.

[2] عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل الدعمي، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي، دار جرير- الأردن، 2010م، ص 24.

[3] محمد حسن باقر، الفقر في دول غربي آسيا: قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجلة المستقبل العربي، مج 20، ع229، آذار1998م، ص 152.

[4] فليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1992م، ص 10.

12. تعريف "**علي وهب**" بأنه "يعني الحرمان على أشده بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرًا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة"[1].
13. تعريف "**عبد الرزاق الفارس**" بأنه "هناك مكونين مهمين لابد من توضيحهما في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك لسلع محددة مثل الغذاء والملابس أو السكن التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر. أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها"[2].
14. تعريف "**علي محمد جعفر**" بأنه "تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الانسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إما لعدم كفاية دخله بصورة كبيرة أو لعدم وجود دخل على الاطلاق"[3].
15. تعريف "**محمود حسن**" بأنه "الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة في اشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وله نتائج خطيرة على الصحة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة وما يتوفر لها من فرص التعليم"[4].

---

[1] علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني– بيروت، 1996م، ص 140.

[2] عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، 2001م، ص 22.

[3] علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت، 1984م، ص 109.

[4] محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر– القاهرة، 1981م، ص 56– 57.

16. تعريف "**ساموبلسون ونورداث**" بأنه "هو حالة لا يكون فيها لدى الناس دخل مناسب ولكن من الصعب وضع خط واضح بين الفقراء وغير الفقراء"[1].

17. تعريف "**تونسند**" بأنه "يمكن أن يطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف الملائمة التي ترتبط بمعيشتهم من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات"[2].

18. تعريف "**فراوهيل**" بأنه "حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي الذي يبقى دائمًا أقل من مستوى حد الفقر"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص أن هناك اختلافات بين الباحثين في تحديد مفهوم الفقر، لكن يمكن القول أن الفقر ظاهرة متأصلة في القدم متطورة بتطور الفكر البشري، فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة على بيئة ولكن يبقى تفسيرها بالدرجة الأولى يعتمد على الجانب النقدي، ولهذا نجد أن الكثير من الباحثين والمفكرين انصبت أبحاثهم على الدخل وإعادة توزيع الدخل وارتباطه بالانفاق ومدى امتلاك البشر لشروط الرفاهية التي تدل على الفرص والخيارات المتاحة للأفراد والأسر من مستوى تعليمي، ومشاركة حقوقية وما يعكسه ذلك من حرية وكرامة.

---

[1] Paul Samuelson & William Nordau's, Economic, fourteenth ed.Mc Grew – hill , New York , 1994, p.390.

[2] Peter Townsend, Poverty in the United Kingdom: Survey of household resources and standards of living Harmonds Worth: penguin Boos 1979.

[3] Douglas Greenwald, Ed, Encyclopédie Economique, Economica, Paris 1984, P: 691.

المطلب الثاني: أنواع الفقر وأسبابه وآثاره:

الفرع الأول: أنواع الفقر:

إن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب؛ فالفقر يعني عجز فئة من الأفراد والأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون إليها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول،

أولاً: أنواع الفقر من حيث طريقة قياسه:

1. **الفقر المدقع:** لقد عُرف الفقر المدقع في كثير من المحافل الدولية على أنه الحالة التي لا يتمكن فيها الفرد أو الأسرة من اشباع حاجاتها الغذائية؛ وذلك بتلبية الحد الأدنى من السعرات الحراية التي يحتاجها جسم الإنسان، حتى وإن استخدمت الأسرة (الفرد) نسبة كبيرة من دخلها، والتي حددته منظمة الأغذية والزراعة (FAQ)، ومنظمة الصحة العالمية بـ 80%، وحددت قيمة السعرات الحرارية بـ 2400 سعرة حرارية بالنسبة للفقراء، و1800 سعرة حرارية بالنسبة للفقر المدقع[1].

كما اعتبر القضاء على الفقر المدقع والجوع من الأهداف الإنمائية للألفية بحيث حددت هدفان رئيسيان أهمها: الاقلال من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015، والذي حدد على أنه العيش بمستوى انفاق استهلاكي يقل

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة– دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية– القاهرة، 2011م، ص 46.

عن 1.08 دولار للفرد في اليوم بالمكافيء الشرائي لعام 1985 وحوالي 1.25 دولار بأسعار 2005[1].

2. **الفقر المطلق:** يُعرف الفقر المطلق على انه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان الوصول إلى الاشباع الأدنى من الحاجيات الغذائية، وغير الغذائية ويتجلى ذلك في الغذاء، الملبس، الصحة...الخ، وهو يعبر عن مستوى الاستهلاك الأدنى بالنسبة للفرد، ويفضل دائمًا اعتماد قياس ظاهرة الفقر باستعمال الفقر المطلق؛ لأنه يسهل عملية المقارنة بين الأزمة والأمكنة المختلفة، ويعتبر الفرد فقيرًا مطلقًا إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من المأكل والملبس والمأوى، وخدمات الصحة والتعليم ووسائل المشاركة الاجتماعية[2]. لكن المشكلة التي دائمًا ما تواجه الدارسين هو تحديد الحد الأدنى لمكونات الرفاه، والذي يمكننا من تقسيم أفراد المجتمع إلى فقراء وغير فقراء.

3. **الفقر النسبي:** يشير الفقر النسبي إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلاً إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه، ويتم تبني هذا المفهوم للفقر في الدول المتقدمة التي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد مجتمعاتها[3].

وهذا النوع من الفقر يعبر عن مكانة وموقع الفرد من الأسرة مقارنة بمتوسط الدخل أو موقع الأسرة من المجتمع، إذن مفهوم الفقر النسبي يعتمد عن نسبة من المتوسط

---

[1] علي عبد القادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر في عدد من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، 2001م، ص 01.

[2] دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2002م، ص 13.

[3] محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 2014م، ص 31.

الحسابي لمجموع الدخول والانفاق، كأن يحدد مثلاً بالحد الأعلى لدخول 10% من السكان الأدنى دخلاً (أفقر نسبة 10%)[1]، ويقاس الفقر النسبي على أساسا خط الفقر من خلال النسبة إلى وسيط الدخل أو الانفاق، وعليه فإن الفقير في بلد ما قد يكون غنيًا في بلد آخر، وبالتالي يتم التعرف على فئة الفقراء فقرًا نسبيًا من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، هو عادةً متوسط دخل الفرد في المجتمع، أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيرًا فقرًا نسبيًا[2].

ثانيًا: أنواع الفقر من حيث المجال:

1. **الفقر البشري:** تشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية المتعلقة بالعمر، الصحة، الإسكان، المعرفة، المشاركة في الشؤون العامة، الأمن، البيئة التفاعلية للفرد وحينما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها، فإنها تشكل قيود حادة على الخيارات الإنسانية، ويهتم مفهوم الفقر البشري بالامكانات المتاحة لأكثر الناس حرمانًا وبالموارد التي يحتاجون إليها للتخلص من الفقر، ويراعي أيضًا المساواة بين الجنسين، والطريقة التي توزع بها الموارد كالرعاية الصحية، التعليم، الغذاء، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية، ويهدف مؤشر الفقر البشري إلى قياس تخلف بلد معين من ثلاث جوانب كما يلي:

[1] مصطفى أحمد رضوان، الفقر في ظل العولمة– دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث، مرجع سابق ص 46.

[2] أديب نعمة، تعدد الفقر ومناهج دراسته، اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، برنامج الأمم المتحدة، 2009م، ص 06–07.

- معدل الوفيات عند الولادة وكذلك العمر الافتراضي للأفراد.
- الحق في التمدرس وتلقي المعارف أي مدى اكتساب المعارف الأساسية من قراءة وكتابة بدون تميز.
- إمكانية الحصول على مستوى حياة لائق من خلال نسبة السكان الذين يحصلون على مسكن قابلة للحياة الكريمة والتزويد بالمياه وغيرها من مستلزمات[1].

2. **الفقر النقدي (المالي):** يمثل مستوى الفقر مقارنة بالدخل أو الانفاق على الاستهلاك بالنسبة للعائلات، وهو عدم قدرة الأفراد الحصول على الحد الدنى من الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس..، وبشكل أعمق هو عدم قدرة الأفراد الوصول إلى الموارد والتحكم فيها[2].

هذا المفهوم للفقر يتبع على العموم نظرية الاقتصاد الجزئي الحديث "نظرية المستهلك"، وعليه فإن مقارنة الفقر النقدي هي مقاربة كمية، وتعتمد في بياناتها على مسوح الاستهلاك أو إنفاق الأسر، وبالتالي فإنه عند مقارنة فردين بناءًا على مستويات الاستهلاك أو الدخل فيمكن تحديد وضعهما كفقراء أو غير فقراء حتى وإن كان المكان أو الفترة الزمنية التي تكون فيها المقارنة مختلفة، وأيضًا بغض النظر عن وجود أو غياب تغيرات في السياسات داخل هذا الاطار[3].

3. **فقر المشاركة:** وهو ابتعاد الأفراد عن المشاركة في عدة أنشطة اجتماعية وسياسية واقتصادية كأن لا يتمكن الفرد من شراء السلع والخدمات، وعدم استطاعة الفرد المشاركة

---

[1] علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، مرجع سابق ص 151.

[2] هبة الليثي، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، ص 27.

[3] المرجع نفسه ص 26.

في عملية صنع القرار المحلي أو الوطني، وعدم الاستطاعة في التكامل مع الأسرة أو المجتمع المحلي أو الأصدقاء، وهذا التعريف يقودنا إلى ما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي، والذي يعرف على عدم إمكانية الفرد أو الأسرة في المشاركة في نشاطات وفعاليات المجتمع بسبب العوز المادي[1].

4. **الفقر الذاتي:** يعرف فيه الفقير من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاجه فهو يعد فقيرًا وهناك من يعرفه بأنه من يحصلون على إعانة دائمة من المجتمع ولكن عيوب هذا النوع هو اختلاف النقطة المرجعية أو المعيار في تحديد الفقر من شخص لآخر، وغالبًا ما يكون مستوى الفقر المحدد بهذه الطريقة مرتفعًا[2].

ثالثًا: الفقر حسب الفترة الزمنية:

1. **الفقر العابر:** يشير الفقر العابر لأجل قصير، ويحدث بسبب ظروف خاصة تحدث للفرد أو الأسرة، أو بسبب تغيرات اقتصادية أو سياسية تحدث فجأة لا يمكن توقعها، ولكن يستطيع الفرد أو الأسرة بعدها من تحسين وضعه الاقتصادي بشكل أحسن[3].
2. **الفقر الدائم:** هو الفقر طويل الأجل والذي يستمر لفترة زمنية طويلة، وهو الفقر الذي يمكن قياسه من خلال خطوط الفقر المعروفة، ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإن كانت نسبتهم قليلة وهي أقل من 5% إلا أن وضعهم يمكن أن

---

[1] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، الاستعباد الاجتماعي– محاولة للفهم، عالم المعرفة– سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع344، أكتوبر 2007م، ص 93.

[2] عبد الفتاح شمس أمل، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، دار الفكر العربي– القاهرة، 2013م، ص 16.

[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة– دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث، مرجع سابق ص 45.

يكون أسوء من فقراء الريف على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يحصلون على منتج يخفف عنهم فقرهم[1].

3. **الفقر الموسمي:** هذا النوع من الفقر يتركز على العموم في المناطق الريفية التي يعتمد فيها أفرادها بشكل كبير على الزراعة بحيث يكونون في أحسن أحوالهم وقت الحصاد وبيع الغلة، أما في باقي فترات العام تكون هناك أحوال صعبة من ناحية تلبية الحاجات الأساسية للعيش[2].

رابعًا: الفقر حسب العوامل المسببة له:

1. **فقر التكوين:** وهو نقص القدرة الإنسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية المؤسسية وينجم عن عوامل داخلية كالعوامل البيولوجية والفيزيولوجية والتي في مقدمتها الإعاقة البدنية والعقلية والنفسية، والتي تمثل قصورًا في القدرات الشخصية للفرد، كذلك عوامل خارجية كالتمييز الاجتماعي ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنة بالأطفال وكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في اشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات.
2. **فقر التمكين:** والذي يعتبر فقر مؤسسي يفصح في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس، وتفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استغلالها واستثمارها[3].

---

[1] لحيلح الطيب وجصاص محمد، الفقر.. التعريف ومحالات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، ع07، 2007م، ص 173.

[2] تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، المجل الاقتصادي والاجتماعي، بروكسل، سبتمبر 2006م، ص 15.

[3] عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق ص 26- 29.

خامسًا: تصنيف البنك الدولي:

1. **الفقر الريفي:** نجد أكبر نسب الفقر نتيجة انعدام البنى التحتية الضرورية، قلة فرص العمل، حيث تقتصر هذه الفرص في الغالب على الزراعة والرعي وهي عادةً نشاطات موسمية تدر دخلاً ضعيفًا.
2. **الفقر الحضري: وهو** ينتشر بكثرة في الأحياء الشعبية وغير النظامية حيث تسود السكنات الهشة والغير لائقة، وخدمات الصرف الصحي الرديئة[1].

سادسًا: تصنيفات أخرى:

هناك من قام بتصنيف الفقر إلى:

1. **الفقر الاقتصادي:** يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، وعلى الاستهلاك، وعلى التملك، والوصول للغذاء... الخ.
2. **الفقر الإنساني:** يعني عدم تمكن الفرد من الصحة، والتربية، والتغذية، والماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعد أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.
3. **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الانسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية.

---

[1] مارتن رفاليون، الفقر الحضري، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مج 45، ع3، 2007م، ص 15.

وأنظر أيضًا: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، حمود حامد محمود، دار المريخ- الرياض، 2006م، ص 219- 220.

4. **الفقر السوسيو ثقافي:** الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة – على أساس أن الفرد هو محور الجماعة والمجتمع – في جميع أشكال الثقافة والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.
5. **الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية[1].

الفرع الثاني: أسباب الفقر:

تتولد ظاهر الفقر وتتعاظم نتيجة لتضافر جملة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورًا هامًا فيها، والتي تتنوع بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثورة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات إلى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية، ونقص التغطية في نظام التقاعد، وارتفاع نسبة الأمية، وتراجع الخدمات الصحية، ومنها ما هو سياسي كتفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار[2]، وسنتطرق الآن إلى أهم أسباب انتشار ظاهرة الفقر كالتالي:

أولاً: الأسباب السياسية:

تمارس الظروف السياسية دورًا كبيرًا في انتشار ظاهرة الفقر في أي دولة، ومن أهم الأسباب السياسية التي ينتج عنها انتشار هذه الظاهرة ما يلي:

1. **عدم الاستقرار السياسي:** تمثل الصراعات والحروب سواء المحلية أو الإقليمية عاملاً هامًا في زيادة حدة الفقر، وهذا نتيجة الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية،

---

[1] بختي فريد، بهياني رضا، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مرجع سابق ص 184.

[2] حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية– البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع12، 2014م، ص 18.

والمؤسسات الأساسية والموارد الرئيسية، وتشكل عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، بالإضافة إلى الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعطوبين، والأرامل، والأيتام، وكذلك ما يترتب عليها من انخفاض التنمية البشرية وخاصةً في التعليم، والصحة، والسكن، والرعاية الاجتماعية[1].

2. **العقوبات الدولية:** مثل حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدولة من قبل مجلس الأمن الدولي، يعد الحصار من الأمور التي ترتب عليها تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوبًا كانت في الأساس تتمتع بمستوى عالي من التنمية إلى حالة من التدهور الشديد، وخير مثال على ذلك فلسطين وليبيا والعراق كانت الشعوب المتضرر الأول من تلك السياسات، بينما نجد في أفغانستان أن الأوضاع الإنسانية كانت سيئة في الأصل إلى درجة تصل إلى حد الكارثة الإنسانية[2].
3. **الفساد:** يعد الفساد من أهم العوائق في طريق التنمية، فمن شأن تزايد هذه الظاهرة أن يترتب عليها الكثير من انتهاكات حقوق الانسان، وعدم احترام القوانين، وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من شدة الفقر حيث تشير الجهود المبذولة حاليًا للحد من الفقر إلى أن الفساد يمثل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها، ويعد الفساد سبب ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول، فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين في أصل مبادرات التنمية؛ نظرًا للانحرافات في صنع القرار، ووضع المخططات، وعملية التنفيذ، فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن

---

[1] بلقاسم سلاطنية، سامية حمدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر– القاهرة، 2008م، ص 96.

[2] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر 2000– 2010، مرجع سابق ص 146.

الفساد يعمل على مشاركة المواطنين واهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها[1].

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية:

هناك عدة عوامل اقتصادية تساعد في انتشار ظاهرة الفقر من أهمها[2]:

1. **البطالة أو نقص التشغيل:** تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادةً على نقص التشغيل حيث يعمل المشتغل وقتًا أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في البلدان النامية والتي تتمثل في نقص التشغيل المستتر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية مختلفة فينتج عنه انخفاض الإنتاج في مجمل الاقتصاد، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه مما يؤدي إلى نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس بالتالي هدرًا في الموارد، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية[3].

يترتب على ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر، وتعبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في زيادة شدة هذه المشكلة عن

---

[1] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر 2000– 2010، مرجع سابق ص 147.

[2] Mohamed Hammed, poverty in Egypt, human needs and institutional capacities, Boston, Lexington books, 2010, P: 21.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق ص 89– 90.

طريق انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد من مناصب الشغل.

2. **سوء توزيع الدخل وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء:** إن زيادة هوة توزيع الدخل يعد من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تسيطر على أغلب دول العالم، يتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من شدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان الذي يترتب عليه الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرًا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك من أجل الحصول على قروض، فإنهم يصبحون غير قادرين على الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية كآلات خياطة أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلاً، والسبب الثاني هو عدم كفاية التحويلات للفقراء، ومن بين الأثر الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل ظهور الطبقية في المجتمع، وغثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعني تقوقعها في دائرة التخلف والحرمان[1].
3. **انخفاض إنتاجية العمال:** تعاني الدول النامية من انخفاض إنتاجية العامل الذي ينتج عنه انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج، وباعتبار العمل هو المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للفقراء، فإن انخفاض عائد العمل في تلك الدول يمثل أحد الأسباب الهامة للفقر.
4. **الديون الخارجية:** تعد المديونية الخارجية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية؛ لأن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزء منها من دخل الدولة المدينة، ويزداد

[1] يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع33، 2010م، ص 283- 284.

الوضع خطورة إذا كان الاقتراض بهدف تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، هذا ما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون مما يؤدي إلى استمرار وزيادة أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية داخل هذه الدول والتي من بينها مشكلة الفقر[1].

5. **نقص كفاءة السياسة الاقتصادية:** يقصد بالسياسة الاقتصادية غير السلمية هي تلك السياسة التي يترتب عليها انخفاض النمو في توفير مناصب شغل، وارتفاع الأسعار، مما ينتج عنه انخفاض الأجر الحقيقي؛ حيث أن عدم كفاءة السياسات الحكومية ستؤثر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال أثرها على إمكانية الحصول على الموارد، وعلى كفاءة استخدامها في الإنتاج، كما تؤدي السياسات النقدية والمالية الانكماشية إلى انخفاض الاستثمار، وهذا سيؤدي إلى نقص الإنتاج وخلق مناصب شغل جديدة، وتوليد الدخل في الاقتصاد، وكذلك عدم كفاءة استخدام الموارد سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2].
6. **تدهور شروط التجارة الخارجية:** يترتب على تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسية، والتي تتمثل في مجموعة المواد والطاقات الأولية الخامة بالنسبة لغالبية الدول النامية، والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية انخفاض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الأجنبية، وهذا ما يترتب عليه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من خلال التأثير على النسيج المؤسساتي سواء العام أو الخاص، هذا الأخير الذي عادةً ما يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1] عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر– دراسة حالة: الجزائر والأردن واليمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة– جامعة فرحات عباس– سطيف 01، الجزائر، 2017/ 2018م، ص 15.

[2] المرجع نفسه ص 15.

التي تكون غير مجهزة لمواجهة المنافسة الآخذة في الاشتداد مما ينتج عنه الإفلاس وتسريح العمال، وبالتالي زيادة عدد الفقراء والمهمشين[1].

ثالثًا: الأسباب الاجتماعية:

هناك عدة أسباب اجتماعية تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر من أهمها:

1. **ارتفاع معدل النمو السكاني:** يمثل تزايد السكان ضغطًا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصةً إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداخيل.
2. **انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع:** يعد كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، بالإضافة إلى أن التكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية، والمعيشة للفقراء نظرًا لعجزهم عن دفع مستلزمات العلاج[2].

---

[1] هبة الليثي، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا، مرجع سابق ص 7.

[2] حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية– البطالة والتضخم، مرجع سابق ص 18.

3. **اللامساواة:** إن عدم المساواة يمكن أن يضاعف من الآثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، وبالتالي التقدم ضد الفقر، هذا ما يجعل من عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في الدول النامية حيث تضعف الأسواق الرأسمالية، وحيث لا يتمكن الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية من الاقتراض، ومن ثم تصبح قدرتهم على إقامة عمل صغير محدودة مما يحد من فرصهم في تحسين أوضاعهم[1].

رابعًا: أسباب أخرى:

بالإضافة إلى الأسباب التي تم التطرق عليها، هناك مجموعة أخرى من الأسباب التي تتسبب في تفشي ظاهرة الفقر منها:

1. **التدهور البيئي:** لقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة هي علاقة طردية، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي؛ لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في العديد من الأحيان القيام بممارسات وسلوكيات مدمرة للبيئة مثل الافراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة دون إعطائها فرصة للتجدد[2]، كما أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم، وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطرية، والرعي الجائر في الأراضي الهشة، فالمجتمعات الفقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية في معيشتها اليومية، ومن جهة أخرى نجد أن التلوث البيئي يؤثر على البيئة والانسان، فزيادة معدلات التصحر وضعف إنتاجية الأراضي الزراعية وانخفاض الأمن الغذائي يترتب عليه الوقوع في دائرة الفقر، كذلك عندما تحدث مشاكل وكوارث

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ص 18.

[2] باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الدار الأهلية– القاهرة، 2003م، ص 119.

بيئية مثل الفيضانات أو الجفاف، فإن الفقراء هم أكثر الناس عرضة لها وتأثرًا بها؛ لأنهم لا يملكون الطرق والوسائل المالية والتقنية التي يستطيعون عن طريقها مواجهة مشاكل البيئة[1].

2. **ارتفاع معدل عبء الاعالة:** يشير معدل الاعالة إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط، ويؤدي ارتفاعه إلى انخفاض معدل الدخل الفردي، ويتأثر معدل عبء الاعالة بثلاثة عوامل وهي: معدل مشاركة القوى العاملة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، ومعدلات البطالة[2].
3. **اعتماد اقتصاد الدول النامية على المنتج الفلاحي:** تعتمد الدول النامية في اقتصادها على الإنتاج الفلاحي، وبعض الصناعات التحويلية، الحماية الجمركية التي تمارسها الدول الغنية أمام صادراتها وخاصةً الدعم المالي الذي تقدمه لفلاحيها حتى ينافس منتجهم الفلاحي صادرات تلك البلدان، وقد بلغ مقدار هذا الدعم رقمًا هائلاً يعادل المليار دولار يوميًا فضلاً عن صعوبة التبادل بين بلدان الجنوب مع بعضها البعض، وكذلك التلاعب بأسعار المواد الأولية التي لا تستطيع البلدان النامية التحكم فيها[3].
4. **الموقع والبعد الجغرافي:** لا شك أن الموقع والبعد الجغرافي يساهم في تحقيق غنى أو فقر دولة، فالمناخ الجيد يساعد على الزراعة، وكذلك مدى توفر الثروات الطبيعية فيه، وهذا ما ينعكس على مستوى معيشة الأفراد.

---

[1] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها- مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي- الإسكندرية، 2013م، ص 52.

[2] كريمة كرم، دراسات في الفقر والعولمة مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م، ص 413.

[3] عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر- دراسة حالة: الجزائر والأردن واليمن، مرجع سابق ص 16.

الفرع الثالث: آثار الفقر:

عندما يتفشى الفقر في منطقة أو بلدة ما يترتب عليه مجموعة من الآثار السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما تمتد لتمس جوانب أخرى مما يؤدي إلى تعقد الظاهرة أكثر، ويكون ليس من السهل التخلص منها، ونعرض تلك الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر كالتالي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للفقر:

تتمثل آثار الفقر على المستوى الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

1. **انخفاض مستوى الاستهلاك:** من العوامل الرئيسية التي يؤثر الفقر بها حجم الاستهلاك حيث نجد بما أن هناك نسبة من المجتمع تعاني من تدني دخولها سيؤدي ذلك حتمًا إلى تراجع مستوى الاستهلاك.
2. **تدني الدخل والاستثمار:** يرتبط الفقر عادةً بتدني مستويات التعليم لدى الفئة الفقيرة، وبالتالي ندرة فرص العمل اللائقة التي تضمن لهم دخلاً دائمًا ومقبولاً، هذا ما يؤدي على انخفاض المدخرات مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي تتراجع أو يتم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل المشاريع التنموية والذي بدوره يترتب عليه زيادة معدل الديون والقروض لسد الضروريات والحاجات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير.
3. **تدني معدلات الإنتاج والإنتاجية:** إن قدرات الفقير وخصوصًا الفقير المدقع تكون محدودة، ولهذا يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض؛

[1] أمال إبراهيم علي، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر– نظرة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب– البليدة، الجزائر، 2009م، ص 14.

نظرًا لعدم قدرته على شراء الوسائل والتقنيات الحديثة التي تعمل على زيادة الإنتاج، فالفقير في أغلب الأحيان يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي يكون انتاجه قليلاً في مختلف المجالات، ويكون معدل نصيبه من الناتج القومي قليلاً، وكل الخبراء ينصحون الدول الفقيرة بضرورة زيادة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الزراعي من أجل تخفيض فاتورة الغذاء.

4. **العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية:** فحيثما كان الفقر وخصوصًا المدقع يؤثر تأثيرًا مباشرًا وينعكس على تخلف المجتمع، فالفقير الجائع لا يستطيع المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا إذا أخذ بيده وتمت مساعدته.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية:

يترتب على تفشي ظاهرة الفقر العديد من الآثار الاجتماعية، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

1. تولد مظاهر الاقصاء الاجتماعي ضغوطًا نفسية على تلك الفئة مما يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة، وانتشار ظواهر العنصرية والتطرف والانحراف.
2. انتشار عمل الأطفال وهم ما دون الـ 18 عام مما يجعلهم عرضه للكثير من المخاطر، بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم في الدراسة.
3. زيادة معدل التفكك الأسري وغياب التكافل الاجتماعي.
4. الشعور بالاقصاء والحرمان والتهميش من قبل بعض الفئات كالنساء وسكان المناطق المنعزلة، هذا ما يترتب عليه قتل روح الابداع والمشاركة في الحياة العامة.

[1] محمد محمود العجلون، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية– الأردن، 10– 12 ماي 2010م، ص 08.

5. انخفاض مستوى التعليم واكتساب المهارات لدى الفئات الفقيرة والمهمشة رغم مجانية هذه الخدمة في بعض الدول إلا أن الأسر الفقيرة تتحمل تكاليف اقتناء مستلزمات الدراسة والتنقل خصوصًا في المناطق النائية.
6. ارتفاع معدلات سوء التغذية؛ نظرًا لنقص الموارد المالية لتوفير الكميات الكافية من الغذاء المتوازن الذي يحتاجه الجسم يوميًا مما يؤدي إلى تعرض هذه الشريحة من الأفراد للكثير من الأمراض التي قد تؤدي إلى الموت كأمراض الكوليرا، والسل وغيرها.
7. بروز ظاهرة الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، فتكون الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الكبرى من أجل الحصول على عمل لائق وتحسين مستوى المعيشة لتوفير البنى التحتية فيها، أما بالنسبة للهجرة الخارجية فغالبًا ما تكون غير شريعة باتجاه الدول المتقدمة مما يجعل حياة المهاجرين عرضة لمختلف المخاطر.
8. انتشار العشوائيات: تُعرف المناطق العشوائية بأنها المباني التي تقام عشوائيًا أو بوضع اليد متمثلة في سكان الأسطح والمقابر والأسوار أو سكان الصفيح وذلك في غياب إطار قانوني وتنظيمي، وتفتقر تلك المباني إلى عنصر الجمال المعماري، وتمثل بيئة معمارية مشوهة، وفي أغلب الأحيان تكون خالية من المرافق العامة، فقد تكونت تلك المناطق نتيجة غياب القانون ونتيجة للامتداد غير المخطط ومحاولة الأهالي حل مشكلات الإسكان بشكل فردي بعيدًا عن التنظيم والتخطيط والبناء، وفي ظل تزايد حدة أزمة الإسكان نجد أن بعض الأفراد يلجئون إلى البناء في أي مكان متاح وبأي شكل دون توجيه أو اشراف، ولهذا فإن انتشار المناطق العشوائية في الدول النامية يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التي تؤثر على المجتمع بأسرة حيث تعاني هذه المناطق من انخفاض مستويات الدخل، وتدهور

الظروف السكنية، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية، والتفكك الاجتماعي، كما أنها سبب رئيسي لتدهور الخدمات وتلوث البيئة[1].

ثالثًا: الآثار البيئية:

هناك علاقة طردية بين الفقر ومعدل تدهور وتلوث البيئة؛ نظرًا لأن التلوث يمثل انعكاسًا لأثر الإنسان على البيئة التي يغير من معالمها مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في العديد من مناطق العالم؛ حيث أن سعي الفقير لاشباع احتياجاته المعيشية الملحة ومع غياب الوعي في الكثير من الأحيان يؤدي إلى القيام بسلوكيات وممارسات تدمر البيئة كاستنزاف الموارد الطبيعية والتي يترتب عليها اختفاء الكثير من الأنواع الحيوانية والنبانية مما ينعكس سلبًا على حياة البشر، ولعل من أبرز معالم هذا التدهور الذي نعاني منه اليوم: الرعي المفرط، استنزاف الغابات والصيد الجائر، وتراكم النفايات الصلبة، وطرح الغازات السامة، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالحرائق والأعاصير والزلازل، كل هذه العوامل تساهم بشكل كبير في انتشار الفقر؛ نظرًا لقدرته على عرقلة النشاط الاقتصادي للإنسان، ويكون الفقراء هم أول المتضررين من هذا التدهور البيئي نتيجة الوضعية الهشة التي تعيشها وعدم قدرتها على تحمل الأضرار الصحية التي تنتج عما يحلق بالبيئة من أضرار[2].

[1] عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر– دراسة حالة: الجزائر والأردن واليمن، مرجع سابق ص 19.

[2] حكيم ملياني، مراد حمادي، واقع التلوث البيئي في الجزائر– سبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية– جامعة سطيف2، الجزائر، ع8، 2013م، ص 128.

المبحث الثاني: الفقر في النظريات الاقتصادية ومؤشراته وطرق قياسه:

تنشأ ظاهرة الفقر نتيجة حدوث خلل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، لهذا كانت هذه الاختلالات محل دراسة من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين، ولقد اختلفت تيارات الفكر الاقتصادي في تفسير ظاهرة الفقر، وتحديد مسبباتها لهذا ظهرت مجموعة من النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة (المطلب الأول)، وهناك مجموعة من المؤشرات وطرقًا لقياس تلك الظاهرة حددها المفكرين لقياس هذه الظاهرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الفقر في النظريات الاقتصادية:

نتناول من خلال هذا المطلب أبرز النظريات الاقتصادية التي فسرت ظاهرة الفقر حيث أن كل واحدة منها حاولت حصر المسببات الرئيسية لهذه الظاهرة، وتتمثل تلك النظريات في نظرية الحلقة المفرغة للفقر (الفرع الأول)، ونظرية مالتوس (الفرع الثاني)، والنظرية الماركسية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

ارتبطت نظرية الحلقة المفرغة للفقر بالاقتصادي "رانر نيركسيه" والذي انطلق في تحليله لظاهرة الفقر من الفكر، وهي أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة تبدأ من ضعف الدخل الذي يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للفرد، وهذا ينعكس على سوء التغذية وبالتالي ينعكس على الوضع الصحي العام مما يؤثر على مستوى الإنتاجية للفرد، وانخفاض معدل الإنتاج والدخل، وبالتالي ضعف الادخار والاستثمار الذي يعد المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية

الاقتصادية، وبالتالي تنغلق الحلقة[1]، وهذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته عن طريق تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء[2].

تقوم فكرة الحلقة المفرغة للفقر على اعتبار أن الدخول المرتفعة ترتكز في أيدي الطبقة الغنية وهو ما يمكنها من استثمار جزء من أموالها في أنشطة استثمارية تعود عليها بعوائد مالية، في حين لا تستطيع الطبقة الفقيرة القيام بالاستثمار لعدم كفاية دخولها حتى في سد الحاجات الأساسية وهو ما يصعب عليها كسر حلقة الفقر[3].

يمكن القول أن نظرية الحلقة المفرغة ظهرت في علم الاقتصاد؛ لتفسير أسباب بقاء دول العالم الثالث في حالة تخلف مستمر، وتأخذ هذه النظرية بمبدأ السببية الدائرية والذي يعني ان هناك مجموعة من العوامل أو القوى أو المؤثرات التي تتفاعل مع بعضها بطريقة داشرية من شأنها إبقاء دول العالم الثالث في حالة تخلف مستمر لا يمكن الخروج عنها، ومن ثم أطلق عليها نظرية الحلقة المفرغة أو الدائرة السلبية؛ لأنها تنتهي إلى حيث بدأت دون نتيجة، ويوجد عدة حلقات مفرغة تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر، فنجد مثال الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وتراجع مستوى المهارة الفنية التي تنعكس سلبًا على مردودية العامل وتؤدي إلى

---

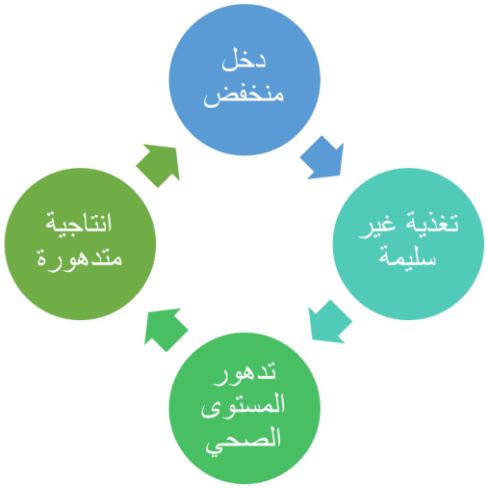
[1] Rainer kettle, Jan .a. kregel and Erik's Reinert, Rangar Nurkse (1907-2007) classical development economics and its relevance for today, Anthem press, London, 2011, P: 198.

[2] Nafzinger Wayne, The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London, 1990, P: 20.

[3] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر- الموصل، 1988م، ص 36.

انخفاض في مستوى الدخل، وكذلك نفس الأمر على الحلقة المفرغة التي تتعلق بانخفاض مستوى الصحة[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (01): الحلقة المفرغة للفقر



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال هذا المخطط يتضح لنا أن الفقر يولد حلقة مفرغة تنطلق من الدخل أو الانفاق الاستهلاكي حيث كلما انخفض مستوى الدخل كانت له نتائج وخيمة تتمثل في انخفاض مستوى التغذية مما يؤثر على الصحة، فإذا كانت الصحة لا تحتوي على سعرات حرارية كافية فحتمًا سيكون المردود الإنتاجي متدني وغير تنافسي، مما يؤدي إلى مستوى معيشي منخفض، وبالتالي يكون العائد منخفض وهذا ما يطلق عليه بالحلقة المفرغة للفقر.

كما تؤكد حلقة أخرى على دور الطلب في التنمية، فالفقر ينطوي على مستوى منخفض من مجموع الطلب الكلي، وهذا يفسر الندرة في فرص الطلب المريح، ومن ثم ضآلة

[1] عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق ص 37.

الاستثمارات، وبذلك يعتقد أصحاب هذه التفسيرات أن البلدان النامية عاجزة عن كسرة هذه الحلقات؛ لأن تلك الأسباب تتكرر باستمرار مما يؤدي إلى استمرارية التخلف[1].

لقد وجهت لهذه النظرية الكثير من الانتقادات منها[2]:

- عدم صحة المقولة القائلة أن الدول المتخلفة تظل متخلفة دائمًا، فهناك دول كسرت هذه الحلقة وتحولت من دول بدائية إلى متقدمة ذات مشروعات كبيرة ومواصلات حديثة واستثمارات ناجحة.
- منطق النظرية يتجاهل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في حدوث دائرية الفقر.
- يعتبر الربط بين العناصر التي بها نوركس ربطًا ميكانيكيًا لكن هذه العملية ليست عملية مختبرية كيميائية بل هي ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعي.
- لم تحدد النشأة التاريخية لظاهرة الفقر، واهملت العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو.

الفرع الثاني: نظرية مصيدة الفقر لمالتوس:

روبرت مالتوس هو اقتصادي وديمغرافي انجليزي، بدأ حياته المهنية قسيسًا في كنيسة أنجليكانية ثم تحول إلى تدريس التاريخ والاقتصاد السياسي والبحث في مجال علم السكان الديمغرافيا، واشتهر مالتوس بنظريته المعروفة بـ "المالتوسية" نسبة إليه والتي حاولت تفسير ظاهرة تنامي الفقر ومشكلاته في العالم بتزايد أعداد السكان ونموها بمعدلات تفوق معدلات نمو

[1] أحمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع– الأردن، 2011م، ص 13.

[2] Leibenstein, Rostow, Economic Backward and economic growth school of economic and social studies, New York, 1960, P: 140.

المحاصيل الزراعية مما سيؤدي إلى اختلال التوازن، وصاغ مالتوس نظريته الشهيرة في كتابه لأول مرة عام 1798 دون ذكر اسم الكاتب، ويحمل عنوان "مقالة حول مبدأ السكان"، وتقوم هذه النظرية على أساس أن وتيرة التكاثر السكاني هي أسرة من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك، وهذا يترتب عليه اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية وإنتاج الغذاء اللازم لاطعامهم من ناحية أخرى مما ينذر بالكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وظهور الكثير من الظواهر المجتمعية السيئة كالتسول والتشرد والنصب والسرقة[1].

أن السبب الرئيسي لحدوث تلك الفجوة وفقًا لمالتوس هو أن البشر يتكاثرون كل 25 سنة وفقًا لمتتالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32، 64،... الخ) أي ان أعداد السكان ستتضاعف بعد كل ربع قرن وستستمر في الزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يقف عائق أمام هذا النمو (كالمجاعات، الكوارث الطبيعية، الحروب، الأوبئة، تنظيم النسل وغيرها)، وعلى الجهة المقابلة نجد أن نمو انتاج المواد الغذائية يتم وفقًا لمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5،... الخ) فقط؛ نظرًا لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتناقص الإيرادات جراء كثافة الاستغلال[2].

يشير مالتوس أمام هذا الوضع إلى أن المجتمع إذا لم يتدارك نفسه ويضع لأفراده قيود أخلاقية للتحكم في وتيرة تكاثر أعداد السكان بما يتلاءم مع قدرته على انتاج الغذاء، فإن قوانين الطبيعة ستقوم بإعادة التوازن إليه وارجاع الأمور إلى نصابها من خلال تفشي الأمراض والمجاعات وكثرة الحروب اقتتالاً على الموارد تحت سطوة غريزة البقاء عند الانسان، ومن بين

---

[1] Anupama MHsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi, INDIA, 2007, P: 45

[2] Henry Hazlitt, the conquest of poverty, the foundation for economic education, New York, 1996, P: 22.

القيود الأخلاقية التي يرى مالتوس أنها قد تعين على الحد من الولادات، الاستعفاف قبل الزواج وتأخير سنة بالإضافة إلى اقتراحه حلولاً أخرى، كما يرى أن من مسؤولية كل أسرة ألا يتجاوز نصيبها من الأطفال القدر الذي ترى يقينًا أن باستطاعتها أن تعوله[1].

إن مسؤولية الدولة وفقًا لمالتوس أن تلجم نفسها عن تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء؛ لأن ذلك لا يعينهم حقيقة وإنما يحول بينهم وبين ادراك كونهم السبب الأول في المأساة التي يعيشونها، فيشجعهم ذلك على الاستمرار في التكاثر وتزداد حدة المشكلة بسبب المساعدات بدلاً من أن تكون السبيل إلى حلها.

الفرع الثالث: نظرية كريمر الدائرة المغلقة:

كان ذلك النموذج حول أفخاخ التوازن عند مستوى منخفض، وقد تم بناءه من قبل "مايكل مايكر" عام 1993، فالفكرة مأخوذة من الحادثة التي لحقت بالمركبة الفضائية Challenger حيث أدى فشل جزء صغير إلى انفجار المركبة، إن نظرية الدائرة المغلقة تهتم بالجزء؛ لأنها لا توضح فقط وجود أفخاخ الفقر، ولكن توضح الأسباب التي توقع تلك البلدان في الفقر، ويحاول تفسير سبب وجود الفقر في البلدان المتخلفة وأساب تدني متوسط دخل الفرد في هذه البلدان مقارنة مع الدول المتقدمة، كما يقوم النموذج على أساس وجود تكامل لصيق بين مدخلات الإنتاج والإنتاجية كلما زادت مهارة الأيدي العاملة، أما إذا كانت نسبة من الأيدي العاملة غير مؤهلة فإنها ستتسبب بانخفاض الإنتاج والإنتاجية واستمرار التخلف ولذلك تقوم هذه النظرية على ضرورة الاهتمام بكافة جوانب الإنتاج مهما بدت صغيرة مع ترتيب تشكيلات من مدخلات الإنتاج تقضي على انخفاض إنتاجية بعض العوامل بما يحقق التنمية، ولكن يؤخذ

[1] Samuel Bowles, Steven N.Durlauf and Karla haff, Poverty traps, Princeton university press, New York, 2006, P: 15.

على تلك النظرية أنها اغفلت العديد من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مثل ضعف التكنولوجيا وانتشار الفقر[1].

الفرع الرابع: النظرية الماركسية:

إن أساس الفكر الماركسي هو أن المنظومة الرأسمالية تقوم على الربح، والربح ليس إلا ضرب من ضرورب الاستغلال حيث يستغل أصحاب العمل الذين يملكون أدوات الإنتاج للعمال الذين لا يملكون سوى أن يبيعوا عملهم من أجل تحقيق الربح، ويحتاج أصحاب العمل باستمرار إلى الإبقاء على الأجور منخفضة ويساعدهم على ذلك جيش من العاطلين الراغبين في العمل، والذين يمكنون الطبقة الرأسمالية من فرض الأجور المنخفضة والمعضلة هنا أن تراجع الأجور عن حد معين يصيب المنظومة الرأسمالية كلها بالكساد لأنها ستنتج سلعًا لا يستطيع أحد شراءها[2].

يعتقد الماركسيون أن الفقر هو المستقبل الحتمي لنسق الاقتصاد الرأسمالي الذي يرفع شعار "دعه يعمل" الذي يسمح للرأسمالية وخاصةً أصحاب المصانع أن يربحوا أرباحًا ضخمة بينما يدفعوا أجورًا منخفضة[3].

يرى ماركس أن الرأسمالية تولد الفقر والثراء بوصفهما نقيضين أساسيين لبعضهما أي بوصفهما شرطين أساسيين لبعضهما، فهما لا يتولدان بمعزل عن بعضهما، وإنما بالتلازم

---

[1] محمد سلطان أبو علي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم– بيروت، مج 4، 2007م، ص 48.

[2] Henry Hazlitt, Op, Cit, P: 48.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر في المجتمع، سلسلة كتب علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر– الإسكندرية، 2007م، ص 08.

الضروري بينهما، لذلك فهما في الرأسمالية متضادين يتصارعان طوال الوقت، ولحظة الذروة في هذا الصراع هي الثورة الاجتماعية أي تحرك الفقراء سياسيًا من أجل تغيير النظام الرأسمالي وتخطيه، بذلك فإن ماركس لم يكتف بالسعي إلى تفسير كيفية توليد الرأسمالية الفقر العميم والثراء الفاحش، وإنما سعى أيضًا إلى تفسير كيف تولد الرأسمالية الثورة الاجتماعية، وكيف ينمو نقيضها في أحشائها، وكيف بتمرد الفقر العميم على النظام الذي أنتجه في المقام الأول أي آليات الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي ومآله[1].

الفرع الخامس: مدخل الحاجات الأساسية:

إن مدخل الحاجات الأساسية هو استراتيجية تنموية بدأت أفكارها في السبعينات من القرن الماضي، وتم اعتمادها عام 1976، وهي تنطلق من رفض نظريات التراكم التقليدية كمخرج لمأزق التخلف وتحقيق الانطلاق الاقتصادي، وترى أن توفير الحاجات الأساسية للإنسان هو الذي يحقق انطلاقه نحو العمل بفعالية، يركز هذا النموذج على النمو من أسفل إلى أعلى عن طريق معالجة الفقر بتوفير الحاجات الأساسية للسكان، إن تركيز هذا النموذج على توفير ما يحتاجه الفقراء من مأكل وملبس ومسكن، وتوفير الخدمات الأساسية كالماء والصرف الصحي والتعليم، بالإضافة إلى الحاجات غير المادية كحرية إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار والهوية الثقافية وغيرها من الحاجات الأساسية التي يحتاجها كل فرد في المجتمع[2].

---

[1] عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق ص 53.

[2] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية– بيروت، 2014م، ص 92– 94.

يقوم مدخل الحاجات الأساسية على الاهتمام بالاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية، هذه الزيادة الناتجة عن تحسين الوضعية المعيشية والصحية للقوى العاملة لكن يؤخذ على هذا النموذج أنه يعطي أهمية كبيرة للاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار بدلاً من التركيز على زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرارها في المدى الطويل، تتبنى هذه الاستراتيجية توجيه الموارد إلى القطاع الاستهلاكي للفقراء بدلاً من توجيهها نحو القطاع الإنتاجي، وهو الأمر الذي في النهاية سيؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشتهم على المدى الطويل.

الفرع السادس: نظرية التبعية:

من أبرز كتاب هذه النظرية كلاً من "دوس سانتوس، جندر فرانك، بول باران، إيمانويل وللشتاين، راؤول بريبيش)، وترى هذه النظرية أن الدول النامية أسيرة لتنظيم مؤسسات وسياسات جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للدول المتقدمة، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاث نماذج رئيسية هي:

أولاً: نموذج التبعية للاستعمار الجديد:

يعد هذا النموذج امتدادًا للفكر الماركسي، والذي يرجع استمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، وعدم تكافؤ العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وأن هذه الأخيرة لن تستطيع الوصول إلى التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية، ويوضح النموذج أن تخلف دول العالم الثالث يرجع في الأساس إلى استمرار الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار الدول النامية في تبنيها لسياسات اقتصادية

تقليدية، وبناءًا على ذلك فإن التنمية تتحقق باحدث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم[1].

ثانيًا: نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:

هذا النموذج يرى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى ظروفها الداخلية؛ نظرًا لاتباعها سياسات اقتصادية غير مناسبة وهذا بسبب الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، فضلاً عن التوصيات التي ما هي في الغالب إلا انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية، كما يشير هذا النموذج إلى أن النظريات والأفكار التنموية التي يتم تطبيقها في الدول المتقدمة ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية، ولا تتلاءم مع أهدافها وأولويات التنمية الاقتصادية بها[2].

ثالثًا: نموذج التنمية الثنائية:

تمثل فرضية التنمية الثنائية عائقًا أمام تحقيق التنمية في دول العالم الثالث التي تتضح فيها معالم الثنائية عن طريق تمركز الثروة في أيدي القلة داخل مساحة ضخمة من الفقر، حيث تتجسد هذه الفرضية في:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد كأن توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والقديمة في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة والمستوى التعليمي والثقافي المرتفع مع الكثرة الفقيرة الأمية في بلد ما

[1] سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي– نقد نظرية التخلف، تر: حسين قبيس، دار ابن خلدون– بيروت، 1978م، ص 24– 25.

[2] المرجع نفسه ص 40– 42.

أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة عن طريق العاقات الاقتصادية الدولية.

- يتميز هذا التعايش بالاستمرارية لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة وبالتالي ليس من السهل إزالتها.
- لا يوجد تقارب بين القطاع المتقدم والقطاع المتخلف بل تزداد الفجوة بينهما في كل سنة، ويظهر ذلك بوضوح عن طريق تضاعف إنتاجية العامل الأول وانخفاضها في الثاني[1].

الفرع الثاني: مؤشرات وطرق قياس الفقر:

تنقسم مؤشرات وطرق قياس الفقر إلى مؤشرات تقليدية بسيطة، ومؤشرات عدم المساواة في توزيع الدخل:

أولاً: المؤشرات التقليدية البسيطة:

1. مؤشر عدد الرؤوس Head Count Index:

يعد هذا المؤشر من أبسط المؤشرات والأكثر شيوعًا إذ يستعمل من طرف عدة حكومات وهيئات دولية في متابعة وتقييم سياسات محاربة القر، وهو يعبر عن عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر، ويعطينا نسبة الفقراء بالنسبة للعدد الكلي للمجتمع، وهو سهل القراءة إذ هو

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان– الجزائر، 2013م، ص 79.

محصور بين الصفر والواحد، فمثلاً إذا كان يساوي 0.25 يعني أن 25% من اجمالي السكان هم فقراء ويعطي وفقًا للعلاقة التالية[1]:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث:

H: يمثل مؤشر عدد الرؤوس.

q: يمثل عدد الفقراء.

n: يمثل عدد الأفراد في المجتمع الكلي.

لكن على الرغم من سهولة هذا المؤشر وكثرة استعماله إلا أنه غير حساس لعمق الفقر إذ أنه لا يتأثر للفروقات إذا حدثت لفرد أو أسرة ما، كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء حيث أنه لا يتغير إذا أعدنا توزيع الدخل بين الفئات الفقيرة وربما قد يتحسن، وهذا عكس النتائج المرجوة[2].

2. مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، ما يمكن حسابه كنسبة مئوية من القيمة الكلية

[1] Ravallion martin, Comparaison de la pauvreté" Concepts et mesures, Etude sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) document de travail N° 122, Février 1996, P: 51

[2] Sen Amartya, poverty: An Ordinal Approach to Measurement, Econometrica, vol 44, n°2 march, 1976, P: 219.

لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك لكل منهم متساويًا لخط الفقر؛ وذلك خلال المقارنة بين فترات زمنية تختلف فيها الأسعار وحجم السكان أو ما بين الدول في عملاتها المحلية[1]، أي أنه يقيس درجة فقر الفقراء، والمسافة بين الفقراء وخط الفقر، ويعطي وفقًا للصيغة التالية[2]:

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{1}^{q}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right)$$

حيث:

PG: فجوة الدخل.

q: عدد الفقراء.

Y_i: الدخل المعادل للفرد i.

$Z - Y_i$: فجوة الفقر للفرد i.

Z: خط الفقر.

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يعطينا صورة واضحة عن مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء حين تتساوى قيمة هوة الفقر بين الأسر والأفراد على الرغم من اختلافهم

[1] محمد حسن باقر، الفقر في دول غربي آسيا: قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق ص 12.

[2] S. Maliki et autres, Mesure de pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen: proposition d'un modèle économique logit et probit,revue économie et management, Faculté de sciences économique, université de Tlemcen, n°02 ,Mars 2003, P: 06.

في مستوى الانفاق مقارنة بخط الفقر، ومن أجل معالجة هذه المشكلة تم اقتراح مؤشر آخر هو مؤشر شدة الفقر[1].

3. مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Index:

يعكس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة بالنسبة للفئة المتواجدة تحت خط الفقر، ويعطي هذا المؤشر أوزان نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر، فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقرًا والتي تمثل أبعد نقطة عن مستوى خط الفقر، وهو يساعد في تقييم السياسات التي تستهدف الفئة الأشد فقرًا، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وبالتالي وجود تفاوت كبير في توزيع المداخيل بين الفقراء، ويمكن التعبير عنه وفق العلاقة التالية[2]:

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{1}^{q}\frac{(Z - Y_i)^2}{Z}$$

4. مؤشر سن Sen Index:

حاول سن اقتراح مؤشر يوفق فيه بين مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر بالإضافة إلى مؤشر جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وأعطى له الصيغة التالية[3]:

---

[1] عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق ص 29.

[2] Vecchi and Herzegovina" poverty analysis" workshop, september 17-21, 2007, P: 12

[3] Ponty Nicolas, mesurer la pauvrété dans un pays en développement, Stateco no90-91, aout-decembre 1998, P: 59.

$$\frac{2}{(q+1)nZ}\sum_{1}^{q}(q+1-i)g_i$$

نستنتج من العلاقة السابقة أن g_i مرجحة بواسطة المعامل (q + 1 − i) والذي يمثل عدد الأفراد الفقراء الذين يملكون دخلاً أكبر أو يساوي دخل i^{eme} فقير آخر، وهذا يعني أن فجوة الفقر للأكثر فقرًا تملك وزنًا أكبر، ومجموع فجوات الفقر مضروبة في معامل أخر حتى تعطينا معنى للمؤشر، وإذا وصل كل الفقراء إلى خط الفقر، فمؤشر سن يصبح مساويًا للصفر، أما في حالة ما إذا كان كل الفقراء دخلهم معدوم فقيمة المؤشر تصبح تساوي $\frac{q}{n}$، ويساوي الواحد إذا كان كل المجتمع دخله معدوم أي أن هذا المؤشر تكون قيمته محدودة بين الصفر والواحد، وبالتالي يأخذ سن في الحسبان كل من نسبة الفقراء، وفجوة الفقر، وعدم المساواة في توزيع دخولهم إلا أن الكثير من الباحثين والاقتصاديين اختلفوا معه حول البديهيات التي اقترحها وهي:

- **بديهية الرتابة:** بافتراض ثبات كل الأشياء على حالها، فإن انخفاض دخل أحد الفقراء يجب أن يؤدي إلى زيادة مؤشر الفقر.
- **بديهية التحويلات:** بافتراض ثبات كل الأشياء على حالها، فإنه إذا قام فرد يعيش تحت خط الفقر بتحويل دخله إلى فرد آخر أعلى دخلاً منه لابد أن يؤدي إلى زيادة مؤشر الفقر.
- **بديهية التركيز:** والتي تعني أن مقياس الفقر يجب أن يبقى بدون تغيير إذا ازداد دخل فرد يقع فوق خط الفقر أي أن مقياس الفقر يجب ألا يتأثر بغير الفقراء[1].

5. مؤشر ثون Thon Index:

[1] Sen Amartya, Op, Cit, P: 219, 221.

لقد لاحظ ثون أن مؤشر سن لا يستوفي بديهية التعددية، والتي تقول أن التحويل الرجعي للفرد المستفيد سيضعه فوق خط الفقر، وعليه فإن مؤشر سن سينخفض، ولتحسينه قام بتقسيم بديهية التحويل إلى بديهيتين[1]:

- **بديهية التحويل الضعيف:** التي مضمونها أن التحويل الرجعي للفقير الذي استفاد من التحويل والذي لم يؤثر على حالة الرفاه لديه أي بقي تحت خط الفقر هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤشر.
- **بديهية التحويل القوي:** كل تحويل دخل من شخص إلى آخر أغنى منه لابد أن يزيد من قيمة مؤشر الفقر في كل الحالات، وتمثل رياضيًا بالشكل التالي[2]:

$$T\ (Y,Z) = H[(S(Y,Z) + 2(1-H)1]$$
$$= \frac{2}{n^2 z} \sum_{i}^{q} g_i\ (\ h + 0.5 - i)(g_i)$$

من خلال هذه العلاقة أعطى ثون قوة أكبر لمؤشر سن وذلك بإعادة ترجيح فجوة الفقر الفردي ليصبح مرتبط بالعدد الإجمالي للمجتمع وليس فقط للفقراء وهذا يعني أن قيمة q وقيمة n أصبحتا كبيرتين نسبيًا حتى تستطيع تحقيق بديهتي التحويل.

6. مقياس فوستر، قرير، توربيك Foster, Greer and Thorbeck:

[1] Zheng Buhong, aggregate poverty measures, Journal of economic surveys, USA? vol 11 n°2 1997, P: 145.

[2] Ibid, P: 146.

يعتبر من أهم المقاييس والأكثر استعمالاً في المجال العلمي، ويعرف بمؤشر FGT نسبة إلى الحروف الأولى من مقترحيه وهو يستند إلى كل البديهيات المعروفة خاصة بديهية التجزئة، فإذا كان لدينا مجتمع مقسم إلى m مجموعة، وكل مجموعة تحتوي على n_j فرد[1]:

$$(j = 1, \dots, m \; et \; \sum_1^m n_j)$$

فإذا أردنا حساب مستوى الفقر p سنقوم بجمع قيمة الفقر عند كل مجموعة p_j على النحو التالي:

$$p = \sum_1^m \frac{n_i}{n} \, p_j$$

هذا يعني أن ارتفاع الفقر في احدى المجموعات سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في مقياس الفقر العام، وهذه البديهية تولي اهتمامًا للمكان بحيث أن الحكومات إذا أرادت متابعة الفقر في دولها ووضع خططها لمحاربة الفقر تقوم بتقسيم المجتمع إلى طبقات مثلاً حسب السن، المستوى التعليمي، المنطقة.. الخ أو إلى قطاعات، ولقد جاءت هذه البديهية حتى تغطي هذا العجز الموجود في مقاييس قياس الفقر[2].

7. مؤشر سن وشوروك وثون:

[1] Ponty Nicolas, Op, Cit, P: 58.

[2] J. E. Foster, J. Greer, et E. Thorbeck, notes and comment, a class of decomposable poverty measures, Econometrica vol 52, no3, 1984, P.P: 762-763.

في عام 1995 قام شورك بتطوير علاقة سن والتي يرى أنها لا تحقق بديهية التحويلات، فاقترح تطبيق الاستمرارية في القياس، وجعلها مساوية لشدة الفقر لأن العلاقة معدومة وكل الأفراد هم فقراء، ويمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:[1]

$$SST\ (Y,Z) = \frac{1}{n^2\ z} \sum_{i=1}^{q} (2n - 2i + 1) g_i$$

وبما أن بديهية التحويلات غير محققة في عدد الرؤوس H وفجوة الفقر PG إضافة إلى مؤشر سن الأولى، أدخل فيها أيضًا مقياس عدم المساواة (معامل جيني) فأصبحت العلاقة كالتالي[2]:

$$SST\ (Y,Z) = H.PG\ (1 + G\ (X))$$

حيث:

H: عدد الرؤوس.

PG: فجوة الفقر.

G (X): معامل جيني.

وبادخال اللوغاريتم النبيري على العلاقة نتحصل على العلاقة الآتية:

$$In\left(SST\ (Y,Z)\right) = In(PG) + In\ (1 + g\ (x))$$

---

[1] L. Osberg, Poverty intesity–how well do candian provinces compare?, Luxemburg Income Study, working paper n°203 March 1999, P: 06.

[2] Ibid, P: 07.

حيث القيمة ln(1+G(X)) هي تقريب لمعامل جيني G(X) على أساس الرتبة الأولى لسلاسل تايلور الأسية، كما أن قيمة (1+G(X)) هي قيمة صغيرة جدًا، وهذا يعني أن نسبة التغير في شدة الفقر نستطيع تقديرها عن طريق مجموع النسب في تغير فجوة الفقر PG.

8. مؤشر واتس Watts Index:

يعتبر من أقدم المقاييس المستعملة في قياس الفقر، وعلى الرغم من تحقيقه واستيفاءه لعدة بديهيات خاصة بديهية التجزئة، وبديهية الحساسية للتحويلات، كما أنه يعطي قيمة المخصصات اللازمة لمحاربة الفقر إلا أنه لم يلق رواجًا كبيرًا؛ نظرًا لأنه لم يحدد كيفية تقييم العناصر الاجتماعية كالتربية، والثقافة، ويعطي المقياس وفقًا للعلاقة التالية[1]:

$$W\ (Y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{1}^{q}(In\ (z) - In\ (Y_i)$$

$$= \frac{1}{n}\sum_{1}^{q} In\ (\frac{Z}{Y_i})$$

حيث أن n فرد من المجتمع مرتبة ترتيبًا تصاعديًا من الدخل أو الانفاق، والمجموع يمثل من خلال q فرد الذين دخلهم أو انفاقهم y_i يقع تحت خط الفقر z.

ثانيًا: مؤشرات عدم المساواة في توزيع الدخل:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورًا كبيرًا في نسب النمو وخاصة في الدول النامية، وقد أثبتت الدراسات في هذا المجال أنه مع ارتفاع نسب النمو تزايدت مشكلة عدم المساواة في

[1] J. Haughton, S. Khandker, Handbook on poverty and inequality, chapter 4, The World Bank, 2009, P: 77.

توزيع الدخل، وهي عبارة عن الكيفية التي يوزع بموجبها الدخل على العناصر التي ساهمت في توليده، والذين يملكون الخدمات الإنتاجية، هذا التوزيع يطلق عليه التوزيع الوظيفي، أما التوزيع الشخصي للدخل فهو التوزيع النقدي بين الأفراد، وعملية التوزيع لا تكون متساوية وذلك يرجع لعدة أسباب منها الندرة النسبية للعنصر الإنتاجي، واختلاف المهارات وغيرها[1]، ومن أجل معالجة هذا التفاوت في التوزيع كان على الدول التدخل من أجل إعادة توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وقد يكون هذا التدخل من خلال عدة طرق لتحقيق العدالة من خلال تقديم خدمات مجانية كالتعليم، والصحة، والسكان، وعمل أنظمة للتقاعد والضمان الاجتماعي[2].

ومن أهم المقاييس المستعملة في قياس عدم المساواة في توزيع الدخل ما يأتي:

1. مؤشر المدي Range:

وهو أبسط المقاييس المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة وأصغر قيمة، وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

$$R = (maxY_i - \min Y_i)\mu$$

حيث:

Y_i: دخل الفرد i (i = 1 .....n).

---

[1]قصي الجابري، تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الافقار بعد عام 2003، المجلة العراقية للعوم الاقتصادية، س7، ع21، 2009م، ص 14- 15.

[2]عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية، 2000م، ص 156.

[3]عبد الرازق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق ص 100- 101.

μ: متوسط الدخل.

وإذا كان الدخل موزعًا توزيعًا متساويًا فإن R = 0، وبالعكس إذا كان الفرد الواحد يحصل على كل الدخل فإن R = n، ومن ثم قيمة R تقع بين صفر و n.

ويعاب على هذا المقياس تأثره بمتوسط التوزيع، فإذا ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة، ارتفع المدى رغم أن شكل التوزيع ثابت، وإذ كان من الممكن معالجة هذا القصور بقسمة الدخول على المتوسط، إلا أن القياس يظل معيبًا لأنه يتأثر فقط بالقيم المتطرفة.

2. مؤشر انحراف الوسط النسبي The Relative Mean Deviation:

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو، وأبسط هذه المؤشرات يتم احتسابها من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل X ووسط دخل السكان وقسمة ذلك على الوسط أو بتعبير آخر مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل ثم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$M = \sum(U - Y_i) \,/\, \text{n. u}$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن M = 0، ولذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن M = 2(2− 1)/ n، وهذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الكلي على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين، ولكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر هو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير إلى شخص أغنى منه، إذا كان يقعا في نفس الجهة من متوسط الدخل.

3. مؤشر مؤشر التباين The Variance:

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس المستخدمة في الدراسات الإحصائية، وهو يشبه مؤشر انحراف الوسط النبي إلا أنه يرفع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ويضيفها لبعضها للحصول على المجموع، ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \sum(U_i - Y_i)^2 \ / \ \mathrm{n}$$

4. معامل ثيل Theil Coefficient:

تقاس العدالة التوزيعية للدخل بمقياس ثيل، وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان على حصة الدخل، ويعطي بالعلاقة التالية:

$$T = \sum q_i \ \log q_i / 1/n$$

حيث:

N: عدد الأفراد.

q_i: الدخل لمجموعة i من الأفراد.

5. منحنى لورنز:

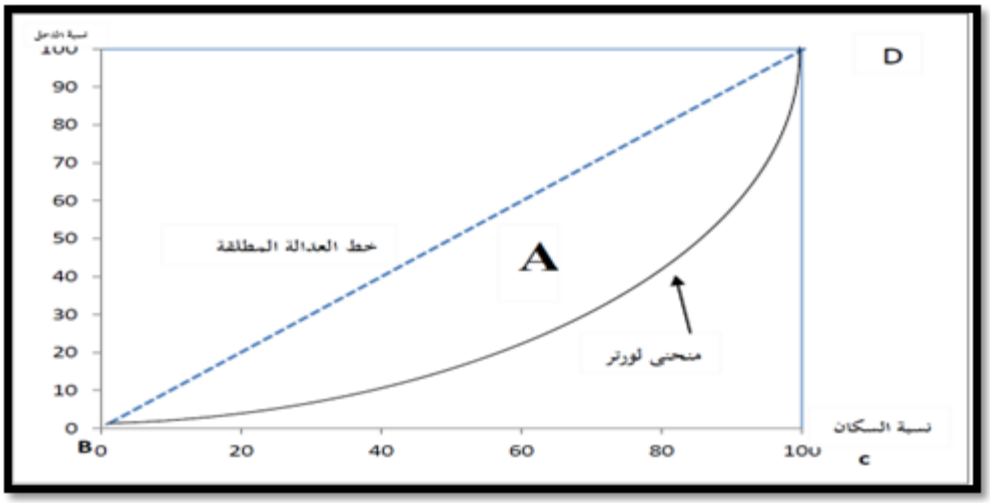
يعد الطريقة الشائعة للتحليل الاحصائي وهو يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل (السكان)، ونسبة دخلهم من الدخل الإجمالي حيث يعتمد منحنى "لورنز" على تقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% لكل فئة، أو فئات عشرية أي 10% لكل فئة طبقًا

لتصاعد مستويات الدخل (الانفاق)، ثم تحديد النسبة من الدخل الإجمالي التي تخص كل مجموعة داخلية، ويمكن رسم هذا المنحنى باتباع الخطوات التالية[1]:

- ترتيب أفراد المجتمع محل الدراسة ترتيبًا تصاعديًا من الأفقر إلى الأغنى.
- استخراج التوزيع النسبي لمداخيل الأفراد من الدخل الإجمالي حسب مستويات دخلهم من الأفقر إلى الأغنى (التوزيع التكراري لمداخيل الأفراد).
- استخراج التوزيع النسبي التراكي للأفراد من الأفقر إلى الأغنى، بحيث تكون نسبة السكان الذين ليس لديهم دخل مساوية للصفر، وتكون نسبة السكان الذين يحصلون على اجمالي الدخل مساوية للواحد أو 100% (التوزيع التكراري النسبي التراكمي للمداخيل).
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد المقابل لنسبة الدخل التراكمية التي تحصل عليها الشريحة السكانية المقابلة في التوزيع التراكمي للسكان.
- رسم مثلث قائم متساوي الأضلاع، حيث توضع الفئات السكانية على المحور الأفقي والأنصبة التراكمية للدخل على المحور العمودي.

الشكل رقم (02): منحنى لورنز

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة قياسية، مرجع سابق ص 189.



المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ– المملكة العربية السعودية، 2009م، ص 203.

بما أنه لا يوجد أي بلد يتمتع بالعدالة المطلقة في توزيع الدخل لذلك نجد أن منحنى لورنز يبتعد عادةً عن خط العدالة المطلقة، وتعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل، كما أن انتقال منحنى لورنز من فترة لأخرى نحو الأسفل يدل على سوء توزيع الدخل، وانتقالها نحو الأعلى يدل على تحسين التوزيع.

6. معامل جيني:

معامل جيني هو من المقاييس الشائعة في قياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل أو الانفاق وتمركزها لدى فئات محدودة داخل المجتمع، وهو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط العدالة، وقيمته تساوي إلى نسبة المساحة A المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث BD إلى إجمالي مساحة المثلث BCD حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{A}{BCD}$$

وباعتبار أنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي فيمكن حسابه بالعلاقة التالية[1]:

$$G = \sum_{i=1}^{n} (p_i - p_{i-1})(L_i - L_{i-1)}$$

حيث:

P: هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل.

L: هي التوزيع التكراري المتراكم للانفاق أو الدخل.

$$P_n = L_n = 1, \qquad P_0 = L_0 = 0$$

وفقًا للتعريف السابق فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين الصفر في حالة المساواة التامة والحد في حالة التفاوت المطلق، ولأجل تتبع مسار عدالة التوزيع يجب مراعاة تطور قيم هذا العامل عبر الزمن[2].

وفقًا لـ "Badeau" يكون معامل جيني بالنسبة للأجور (مداخيل العمل) بين 0.3 و0.4 أما بالنسبة لمداخيل الملكية فتتراوح قيمته بين 0.6 و0.7 وبهذا نجد أن تمركز المداخيل يظهر جليًا بالنسبة للملكيات.

كما أن قيمة معامل جيني المحبذة والمعتدلة نسبيًا تتراوح ما بين 25% و30% مثل السويد وكندا، أما غالبية البلدان فتتركز قيمته حول 40%، وبلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية فهي

---

[1] علي عبد القادر علي، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، ع13، فبراير 2005م، ص 09.

[2] وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر، مرجع سابق ص 78.

تقع ضمن المعدلات المرتفعة، كما أنه هناك حالات قليلية قد تصل فيها مؤشرات بعض البلدان إلى الستينات، وهي أعلى قيمة له على الاطلاق مما يجعل حدود معامل جيني بين 25% و60%، أما التفاوت العالمي بين كافة شعوب العالم فتقترب من 70%[1].

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مرجع سابق ص 192.

خلاصة الفصل الأول:

إن الفقر ظاهرة قديمة حديثة؛ قديمة لأن البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان إلى حد المجاعات، وحديثة لأن الدراسات حول الفقر لم تتوقف إلى الآن سواء من حيث تعريف الفقر أو من حيث المقاييس المستخدمة في قياس حجم الفقر أو من حيث الإجراءات التي يجب أن تتخذ لمعالجة وضعية الفقراء.

وقد تبين من خلال هذا الفصل أن هناك عدة تعاريف للفقر حاولنا الالمام بها سواء على مستوى المنظمات الدولية أو على مستوى العلماء والمفكرين، كما بينا أنواع الفقر التي اختلف العلماء في تقسيمها لها حسب المجال أو كيفية القياس أو المدة أو السبب، كما وقفنا على أهم الأسباب التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر، والآثار التي تترتب على تفشي تلك الظاهرة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي.

كما تعددت أساليب قياس الفقر حسب الأهداف المرجوة من هذا القياس، وأيضًا وفقًا للبيانات المتاحة، حيث نجد أن قياس الفقر كمًا ونوعًا عن طريق معرفة عدد الفقراء، وحجم الظاهرة واستفحالها بين أوساط فئات المجتمع، بالاعتماد على مستوى المعيشة معبرًا عنها بالدخل أو الانفاق الأكثر استعمالاً؛ لما لها من أهمية كبيرة في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول والحكومات لكن الباحثين في هذا المجال اعتبروا أن مقياس الدخل وحده يعتبر غير كافي لقياس الفقر بل يتعدى ذلك ليتعلق بحالة عدم المساواة والتهميش والاقصاء والحرمان من الصحة والتعلم والضمان الاجتماعي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمامًا واسعًا من قبل كافة الدول المتقدمة والنامية في العقود الأخيرة سواء على مستوى التنظير الاقتصادي أو على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية أو على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي للدول بصفة عامة، كما تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤشرة فيه من الأهداف الرئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاقتصادي؛ وذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر عنصرًا أساسيًا في التخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل المجتمع وتعزيز التنمية البشرية وتحقيق مستويات منخفضة للبطالة، كما يعد شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة نظريات النمو الاقتصادي التي تمهد الطريق لوضع السياسات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة نظريات النمو التي تمهد الطريق لوضع السياسات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل يسعى الباحث إلى إلقاء الضوء على ماهية النمو الاقتصادي (المبحث الأول)، ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي:

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين والسياسيين من كافة الدول سواء النامية أو المتقدمة بظاهرة النمو الاقتصادي، حتى أصبح ينظر إليه على انه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي (المطلب الأول)، والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأنواعه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه:

كثيرًا ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بمصطلح التنمية الاقتصادية والبعض لا يفرق بينهما فيعتبرهما مرادفان لبعضهما البعض باعتبار المصطلحين مشتقين من فعل واحد "نما" ولكن هما مختلفان تمامًا، وهذا ما سنقف عليه الآن من خلال تعريف النمو الاقتصادي (الفرع الأول)، وتعريف التنمية الاقتصادية (الفرع الثاني)، ومقاييس النمو الاقتصادي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تطرق العديد من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه التعاريف:

1. "الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم"[1].
2. "الزيادة الكمية في كل من الدخل الوطني والناتج المحلي"[1].

[1] Neva Goodwin and al, Principles of Economics in Context, First published, Routledge, USA, 2014, P. 719.

3. "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي لقيمته الحقيقية"[2].
4. "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوع من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[3].
5. "ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغيير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل الوطني والفردي"[4].
6. "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين"[5].
7. "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي"[6].
8. "الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطوير التقنية المستخدمة في الإنتاج"[1].

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية- مصر، 1999م، ص 39.

[2] Pierre Robert, Croissance et crise- Analyse économique et historique, chapitre I: La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France, 2010, P. 02.

[3] Ibid, P. 02.

[4] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية- مصر، 2000م، ص 294.

[5] Jean Arrous, les théories de la croissance,Edition du seuil paris, France, 1999, P. 09.

[6] Edward Shapiro, Macro Economic Analysis, Thomson Learning, 1995, P. 429.

9. "زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليًا أو خارجيًا"[2].

10. "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"[3].

11. "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما"[4].

12. "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد"[5].

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان، الأردن، 2009م، ص 281.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان، 2005م، ص 347.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية– نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع– عمان، 2012م، ص 10.

[4] Abdeljabbar Bsaïs, modeles de croissance exogene, Center de Publication Universitaire, Tunis, 2007, P. 02.

[5] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية– الإسكندرية، مصر، ط02، 2000م، ص 51.

13. "الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، وذلك في الأجل الطويل، ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة بل الزيادات المضطردة في الدخل نموًا اقتصاديًا"[1].

14. "ازدياد مطرد في الناتج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على انتاج هذه السلع والخدمات"[2].

15. "الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي والعكس صحيح"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص ما يلي[4]:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي أي أنه تغير كمي في الإنتاج.

---

[1] أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود– الرياض، 1999م، ص 285.

[2] ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، تر: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، المكتبة العصرية– صيدا، بيروت، 1968م، ص 316.

[3] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع– عمان، الأردن، 2002م، ص 371.

[4] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية– عمان، الأردن، 2013م، ص 68.

وأنظر أيضًا: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية– دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية، مصر، 2003م، ص 71– 72.

- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم.
- لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة.
- معدل هذه الزيادة يجب أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك على زيادة مستوى الناتج للفرد.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويرتبط بفكرة التقدم وتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية الاقتصادية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا بينما يمثل النمو الاقتصادي حالة تغير كمي[1]، كما يعد مفهوم التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تنطلق من إعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية وتوجيهها[2].

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لسنة 1956 أن التنمية الاقتصادية هي "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في

[1]سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق– عمان، 2007م، ص 21.

[2]سميرة براهمية رجب، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات المالية– استراتيجية تنموية وآفاق مستقبلية– حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب آسيا، بحوث اقتصادية عربية، ع 69، 70، ربيع 2015م، ص 67.

المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[1].

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع هي "تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والتي يكون من شانها تحقيق زيادة تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية"[2]، ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[3].

وبذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ينتج عنها إحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية لمجتمع ما حتى يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر واستمرار التحسن في نوعية الحياة لأفراد هذا المجتمع وتحقيق الرفاهية له.

يمكن التفرقة بين التنمية الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال النقاط الآتية[4]:

---

[1] عبلة عبد الحميد بخارى، التنمية والتخطيط الاقتصادي– مقدمة في التنمية والتخطيط، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP1.pdf، ج01، ص 04.

[2] بوعزارة أحلام، الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية، مجلة المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 03، ع04، 2015م، ص 177– 193.

[3] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر 2009/ 2010م، ص 04.

[4] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 39.

- النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية والعكس غير صحيح.
- النمو الاقتصادي يمكن أن يكون وليد الصدفة أو ظروف عابرة وتسمح بتبدل إيجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات، بينما التنمية الاقتصادية يكون وليد تبادلات عميقة وواسعة، ولا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف الدءوب كما تستلزم إرادة واعية فاعلة.
- مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل بالمقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يقتصر على التغير الكمي الإيجابي، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيتضمن التغير الكمي والكيفي.
- النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تحل إلا على المدى الطويل.
- حالة التنمية الاقتصادية تتميز باكتسابها زخمًا وثباتًا مع الوقت بينما يتعرض منحنى للتذبذب صعودًا وهبوطًا.
- إن مجرد ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الاقتصادية الحقيقية والشاملة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا لإحداث التنمية واستمرارها لكنه ليس بالشرط الوحيد ولا بالكافي، فمن خلاله يمكن للمجتمع أن يلبي حاجياته غير أنه بالإضافة إليه تتطلب التنمية جملة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية لمختلف الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع مما يدفعه بعجلة النمو ويساهم في استمراره، وعليه فإن الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ينطوي على حلقة مكملة،

فالتنمية الاقتصادية الجيدة تعزز النمو الاقتصادي والذي بدوره يدفع بالتنمية الاقتصادية للأفضل[1].

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، ويُعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة الأسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادةً سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[2].

أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون عن طريق دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو:

هي معدلات النمو التي يتم حسابها بناءًا على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم

---

[1] بعوني ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، مج06، ع02، 2017م، ص 786.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 77.

الكثير من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصةً بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيًا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصةً عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي[1]:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادةً ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويًا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادًا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرًا صحيحًا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخيم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعي سنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية؛ نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادي، مرجع سابق ص 117-119.

لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادةً ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

يُقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي وفقًا للعلاقة التالية:

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \, x \, 100$$

حيث:

TC_t: معدل نمو الناتج.

PIB_t: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

PIB_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t−1.

على الرغم من أهمية هذا المقياس إلا أنه لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول؛ وذلك لأن الزيادة في الدخل القومي لا تعني نموًا اقتصاديًا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر[1].

ثانيًا: المعدلات العينية للنمو:

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق ص 89.

العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومنها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

يعتبر هذا المقياس أكثر كفاءة من المجمع السابق لأنه يعطي قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، وهو ما يعبر عن تطوير المستوى المعيشي المتوسط لأفراد المجتمع، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_t = \frac{PIB_t}{P_t}$$

حيث:

P_t: تمثل حجم السكان في الزمن t.

إن معدل نمو الناتج الفردي هو[1]:

$$TC_t = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \approx \log(Y_t)$$

ومنه:

$$\log(Y_t) = \log(PIB_t) - \log(P_t) \Rightarrow TC_t = TC_{PIBi} - TC_p$$

أي أن معدل نمو الناتج الفردي هو الفرق بين معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل النمو السكاني، فمن أجل الحصول على معدل نمو اقتصادي إيجابي، لابد أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أسرع من النمو السكاني، إذن تكمن أهمية قياس نمو الناتج الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الناتج الإجمالي وتطور السكان.

[1] Jean Olivier Hairaut, Analyse macroéconomique, 1er édition ,édition la découvert et syros, 2000, P. 382.

ثالثًا: مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيمًا بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادًا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه فيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم اعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنًا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[1].

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأنواعه:

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسًا في تراكم رأس المال، والنمو السكاني، وبالتالي النمو الفعلي في القوى العاملة والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى محددات أخرى منها الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية، نتناولها كالآتي:

أولاً: تراكم رأس المال:

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادي، مرجع سابق ص 119-121.

يشمل التراكم الرأسمالي كافة الاستثمارات الجديدة سواء كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث نجد مثلاً أن إنشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشييد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها[1].

يعد الادخار أساسًا لتراكم رأس المال حيث يجب على الدولة الهادفة إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار، ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بهدف تكوين تراكم رأس المال[2].

أما فيما يتعلق بطبيعة تكوين رأس المال فإننا نجد أن رأس المال بعد محفز مهم للقدرة الإنتاجية حيث نجد مثلاً إذا استعملت بلد ما المعدات والآلات الزراعية الحديثة في إنتاجها الزراعي، فإن حجم هذا الأخير سيكون أكبر مما لو استخدمت المعدات والآلات الزراعية القديمة[3]، أما فيما يتعلق بتكوين رأس المال البشري، فكما هو معروف إن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يترتب عليه تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون أثره إيجابيًا على زيادة حجم الإنتاج، وربما يكون تأثيره أفضل من تأثير الاستثمار المادي إذ أن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، فقد أشارت الدراسة

---

[1] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، ومحمود حامد عبد الرازق، مرجع سابق ص 168.

[2] حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد– التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع– عمان، 2006م، ص 272– 273.

[3] جيمس جوارتيني، ريتجارد استروب، الاقتصاد الكلي، تر: عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع– الرياض، السعودية، 1999م، ص 586.

إلى أن التقدم في الغرب لم يكن بسبب النمو في تراكم رأس المال المادي فقط وإنما يرجع إلى الاستثمار إلى الاستثمار في رأس المال البشري أي أن هناك علاقة ارتباط بين درجة التعليم كمقياس للاستثمار للموارد البشرية ومعدل النمو الاقتصادي حيث يساهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال أربع عناصر[1]:

- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.
- توفير فرص عمل عن طريق توظيف المدرسين وعمال المدارس والبناء ومطابع الورق والكتب إلى غيرها من عمليات التوظيف المرتبطة بالتعليم.
- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلوا محل الأجانب في جميع القطاعات والمشروعات.
- توفير نوع من التدريب والمهارات الأساسية، والتشجيع على قبول الاتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع.

ثانيًا: القوة العاملة:

تشكل القوة العاملة الفئة النشطة اقتصاديًا من السكان، وهي تمثل الفئة التي تتراوح أعمارها بين السن الأدنى والسن الأعلى المسموح به للعمل، وذلك بطبيعة الحال بعد استبعاد ربات البيوت الغير راغبات بالعمل، والمرضى الغير قادرين على العمل وفئة الطلاب في المدارس والجامعات والجنود في الثكنات أي أن القوة العاملة تشمل كافة العاملين والعاطلين عن العمل وهم راغبين فيه وقادرين عليه[2].

---

[1] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 383- 384.

[2] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، 2007م، ص 24.

لا شك أن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الإنتاج؛ نظرًا لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم، هذا الاختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل من اعتماد العدد الإجمالي للعمال كمحدد للناتج مؤشر ضعيف، وبدلاً من ذلك يجب اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل والتي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري للأفراد العاملين، فمثلاً خري الجامعة في الإعلام الآلي يستطيع أن يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي المرحلة الثانوية، وبالتالي يمكن حساب وحدات الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) كناتج للعدد الإجمالي للعمال في الاقتصاد (L) ومتوسط الكفاءة للعمال (h) وفق العلاقة التالية: $H= Lxh$[1] وتبين هذه العلاقة أن الكفاءة الكلية للعمل في الاقتصاد يمكن أن تزيد إما بمساهمة عدد أكبر من العمل في العملية الإنتاجية أو برفع إنتاجية كل عامل بإكسابه مهارات أكثر من خلال التعليم الرسمي.

ثالثًا: التقدم التكنولوجي:

يعد التقدم التكنولوجي عامل أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ولا يأتي هذا التقدم في الغالب من دون مقابل بل يجب السعي وراءه في نشاط إداري، وهو نشاط في الغالب ما يدفعه إلى البحث عن الربح المادي[2]، وتتكون التكنولوجيا من جملة من المعارف العلمية التي قد تكون

[1] Daron Acemoglu and al, MACROECONOMICS, global edition, Pearson Education, USA, 2016, P. 156.

[2] فريدريك م شرر، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان– السعودية، 2002م، ص 54.

متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد ولا تنفصل عنهم[1].

يتضح دور التقدم التكنولوجي كعامل هام للنمو الاقتصادي عن طريق قدرته على زيادة كميات الإنتاج باستخدام نفس الحجم والكمية من المدخلات، ذلك أن التقدم التكنولوجي يعني أساليب تقنية حديثة أو وسائل إنتاج جديدة يمكن عن طريقها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أي أن العمال سيتمكنون من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام تلك الأساليب، مما يعني أن كل وحدة من الإنتاج ستصبح تتطلب رأس مال مادي وبشري أقل غير أنه رغم الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في رفع مستويات الإنتاج إلا أنه ليس شرطًا كافيًا لاستمرار النمو، بل لابد من أن تتوفر العمالة ذات المؤهلات العلمية التي تستطيع التعامل مع كل أنواع الآلات الحديثة والمعقدة[2].

أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساسًا في الاستثمار في مجال البحث والتطوير عن طريق تخصيص أغلفة مالية لهذا الغرض مع ضرورة العمل على تدعيم هذه الاستثمارات المالية بما تحتاجه من رأس مال بشري مؤهل[3].

هناك ثلاث تصنيفات للتقدم التكنولوجي نعرضها كالآتي:

- **التكنولوجيا المحايدة:** وهي عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، فتلك الابتكارات يمكن أن ينتج عنها مستويات

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع– عمان، 2007م، ص 142.

[2] جيمس جواريتي، ريتجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 587– 588.

[3] فريدريك م شرر، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مرجع سابق ص 81.

إنتاج مرتفعة ومن ثم مستويات استهلاك أكبر من قبل الأفراد أي أن التقدم التكنولوجي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج يكون معادلاً من حيث المفهوم لمضاعفة كل عناصر الإنتاج[1].

- **التكنولوجيا الموفرة للعمل:** عندما يتضاعف الإنتاج باستخدام نفس الكمية أو التوليفة من عنصر العمل.
- **التكنولوجيا الموفرة لرأس المال:** عندما يزيد حجم الإنتاج باستخدام نفس الكمية من رأس المال، ويعتبر هذا النوع ظاهرة نادرة؛ لأن كل البحوث والدراسات في الدول المتقدمة تتطلع إلى توفير عنصر العمل وليس عنصر رأس المال[2].

رابعًا: الموارد الطبيعية:

إن الدولة التي تمتلك موارد طبيعية أكبر يمكنها الاستفادة منها من أجل رفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من فقر الموارد إلا أن أغلب علماء الاقتصاد لا يعتبرون هذا العامل عاملاً رئيسيًا في النمو الاقتصادي وإنما قد يكون عامل مساعد فقط، حيث أن دولة كاليابان لا تملك إلا كم قليل من الموارد الطبيعية وتعتمد على استيراد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، وكذلك الأمر بالنسبة لهونج كونج لا تملك موارد طبيعية كما أنها لا تملك مساحة كبيرة من الأرض الخصبة ولا تملك مصادر محلية للطاقة، وعلى الرغم من ذلك هاتان الدولتان حققتا مستويات عالية من التقدم والنمو الاقتصادي لكن على العكس تمامًا هناك دول تملك ثروات طبيعية كثيرة مثل غانا وكينيا وبوليفيا وغيرها لكنها لم تحقق مستويات مرتفعة من النمو

[1] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 172.

[2] مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق ص 145.

الاقتصادي، وهذا إن دل على شيء يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في غياب العوامل سالفة الذكر لن يكون له أي أثر إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي[1].

خامسًا: التجارة الخارجية:

أجمع الكثير من الاقتصاديين أن إيجابيات التجارة الخارجية تفوق سلبياتها، وقدموا مجموعة من الأدلة على ذلك:

1. التجارب التاريخية:

أشارت العديد من الدراسات التي قامت بقياس أثر التجارة الخارجية على زيادة النمو الاقتصادي، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسات عن أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحًا تنمو بشكل أسرع[2]، ومن هذه الدراسات قام "أندرو" و"جيفري" بدراسة للفترة (1970- 1989)، وأسفرت نتائج هذه الدراسة على أنه في حالة الدول المتقدمة شهدت اقتصاديات الدولة المنفتحة على الخارج نمو قدره 2.3% سنويًا بينما نمت اقتصاديات الدول المنغلقة بـ 0.7% فقط، وبالنسبة للدول النامية نمت الاقتصاديات المنفتحة بمعدل سنوي قدره 4.5% في حين نمت المنغلقة بـ 0.7% فقط، وهذه النظرة اتفقت مع نظرة "آدم سميث" في أن التجارة الخارجية تعزز الازدهار، ولكنها ليست قاطعة بمفردها إذ أن الارتباط لا يبرهن على العلاقة السببية حيث ربنا كان اغلاق التجارة متزامن مع مختلف السياسات الحكومية الأخرى المقيدة والتي تؤخر النمو[3].

---

[1] جيمس جواريتي، ريتجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 586.

[2] James Gerber, International Economics, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2014, P. 11.

[3] Olivier Blanchard and David R. Johnson, MACROECONOMICS, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2013, PP. 259-260.

2. نتائج توجه الاقتصاد المنغلق للانفتاح التجاري:

عند إزالة الدول للقيود التجارية وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، فإن النتيجة تكون زيادة في النمو الاقتصادي، وهذا ما حدث في اليابان عام 1850م، وفي كوريا الجنوبية عام 1960م، وفي فيتنام عام 1990 غير أن وجود ارتباط بين إزالة القيود وزيادة النمو لا يثبت العلاقة السببية حيث في الغالب ما ترفق عملية تحرير التجارة بإصلاحات أخرى ترمي إلى تعزيز النمو، وأنه ليس من السهل أن نفصل آثار التجارة على النمو عن آثار الإصلاحات الأخرى[1].

3. الموقع الجغرافي:

من أجل قياس تأثير التجارة على النمو الاقتصادي اقترح "جيفري فرانكل" و"ديفيد رومر" النظر في تأثير الجغرافيا، حيث وجدوا أن التجارة في بعض الدول ضعيفة لأنهم لا يتمتعون بالعوامل الجغرافية التي تؤهلهم لذلك، فمثلاً نيوزيلندا تفتقر للعوامل الجغرافية مقارنةً مع بلجيكا؛ لنها أبعد من الدول المكتظة بالسكان، وبالمثل فإن الدول غير الساحلية والبعيدة عن الموانئ تختلف عن الدول الساحلية والقريبة من الموانئ؛ نظرًا لأن العوامل الجغرافية ترتبط بالتجارة، ويمكن القول أنها غير مرتبطة مع محددات أخرى للازدهار الاقتصادي، ففي هذه الحالة يمكن أن تستعمل لدراسة العلاقة السببية للتجارة على الدخل (يطلق عليها التقنية الإحصائية في الاقتصاد القياسي بالتغيرات الجوهرية)، وبعد الدراسة توصل الاقتصاديين إلى أن زياد بـ 1% في معدل التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ترفع دخل الفرد بـ 0.5% على الأقل[2].

---

[1] Blanchard & Johnson, Op, Cit, P. 260.

[2] الويلد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2018م، ص 42.

الفرع الثاني: مراحل وأنواع النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يمر بعدة مراحل وفقًا للعالم "روستو"، حيث رأى أن النمو الاقتصادي يمر بخمس مراحل وهي: المجتمع التقليدي، ثم التمهيد للانطلاق، الاندفاع، محور النضوج، وأخيرًا عصر الاستهلاك الوفير، ويمكن طرحها كالتالي[1]:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز هذه المرحلة بمجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، كما أن 85% من الأفراد يعملون في القطاع الفلاحي، الدخل الوطني يصرف في أشياء غير إنتاجية، السلطة تتكون في أيدي الاقطاعيين ومركزية يدعمها الجيش، ضعف مردود الأرض للهكتار الواحد.
2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تتميز بمرحلة انتقالية للانطلاق تحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعية، التجارة، والنقل)، ارتفاع الاستيراد الذي يمول من صادرات المواد الأولية، يتطور النقل بسبب ارتفاع مستوى التجارة وتطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا.
3. **مرحلة الانطلاق:** يرتفع في هذه المرحلة الإنتاج الحقيقي للفرد، تحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، تنتصر فيها الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة تشبه هذه المرحلة مرحلة الثورة الصناعية، يرى "روستو" أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الناتج الداخلي.
4. **مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال:** وهي أطول نسبيًا وحجم الاستثمارات يُقدر بـ 10% إلى 40% من الناتج الوطني، زيادة المعرفة والتنظيم لدى الطبقة الصناعية، تتغير

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر، 2006م، ص 477- 478.

بنية العمال ويدخلون العمال الماهرون، وتتطور التجارة الخارجية يزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة ويصبح مستوى الاقتصاد عالميًا.

5. **مرحلة الاستهلاك الواسع:** في هذه المرحلة يرتفع الدخل الفردي الحقيقي، بحيث يصبح عدد كبير من الأفراد يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية مما يؤدي إلى انخفاض حصة الانفاق الاستهلاكي منها بينما ترتفع حصة الانفاق على السلع الكمالية، تتميز هذه المرحلة كذلك برواج السلع المعمرة وكذلك قطاع الخدمات يتمركز السكان في المدن أكثر من الريف.

رغم أهمية تحليل "روستو" لمراحل النمو الاقتصادي إلا أنه تم انتقاده بشدة من قبل بعض الاقتصاديين مثل "كابرنيكسون" الذي أكد على أن "روستو" اعتمد في تحليله على العوامل الاجتماعية، واعتبرها المحدد الأساسي للعوامل الاقتصادية ولكنه لم يبين ويبرهن على كيفية التغير الذي يحدث في هذه العوامل ومن يقوم بالتغيير كما أنه لم يوضح الفرق بين المراحل فلا يمكن الفصل بينها[1].

أما بالنسبة لأنواع النمو الاقتصادي فهي تنقسم إلى نوعين[2]:

- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

[1] وهيبة سراج، هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر– دراسة قياسية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف– الجزائر، 2015/ 2016م، ص 67– 68.

[2] فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1990– 2018، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد خاص، مج17، ع02، يونيو 2020م، ص 128.

- النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

تطرق الكثير من الاقتصاديين عبر مختلف المدار الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي بإعطائه تحليل ومفهوم مختلف تبعًا لنظرتهم، ومن خلال هذا المبحث التعرض لأهم نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي:

عرف موضوع النمو وتراكم رأس المال اهتمامًا كبيرًا منذ القدم فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج وحجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية كما يعد فرعًا من فروع علم الاقتصاد، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وبناءً على ذلك نتناول في هذا المطلب النظريات التقليدية التي عالجت النمو الاقتصادي والتي تتمثل في:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث، ودايفيد ريكاردو، ومالتوس، وماركس من الاقتصاديين الكلاسيك، ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط

الاقتصادي. وقبل التطرق إلى الأفكار الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية وتقييمها، يجب أولا طرح مختلف أفكار رواد هذه المدرسة.

أولاً: أفكار ورواد المدرسة الكلاسيكية:

رغم الانتماء إلى نفس المدرسة الاقتصادية أن إلا كل اقتصادي له أفكاره وآرائه الخاصة به، والتي لا تعارض بطبيعة الحال المبادئ والفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية، وعليه سنقوم بطرح الأفكار الرئيسية لبعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية.

ثانيًا: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

يعد الكلاسيك من مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم كلاً من: آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وروبرت مالتوس، وقد كانت نظرتهم إلى النمو الاقتصادي تقوم على أساس أنه نتاج عملية التراكم الرأسمالي، وقد كانت الرأسمالية الحرة هو حجر الأساس الذي بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي كان في رأيهم يعمل على رفع معدل الإنتاجية مما يترتب عليه التطور والتنمية الاقتصادية، ونتناول نظرة كل واحد من هؤلاء الاقتصاديين كالتالي:

أ. آدم سميث:

يرى آدم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج، وهو يعد عاملاً إيجابيًا، ويعتبر آدم سميث بن عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر بأن سر التقدم

الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو آدم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار[1].

وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:

$$Y = F(L,K,N)$$

حيث: Y تمثل الإنتاج، L تمثل العمل، N تمثل الأرض.

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن كما يلي:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dl} X \frac{dl}{dt} + \frac{df}{dk} X \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dt} X \frac{dN}{dt}$$

حيث أن:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dl}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

[1] فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي– مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع– لبنان، 1981م، ص 108.

يشير آدم سميث إلى تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج وخاصةً عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق[1].

ب. دايفيد ريكاردو:

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقترن اسمه بالكثير من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، ويرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أقر ذلك ولهذا فقد تبنا بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[2].

كما قام "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استنادًا إلى أفكار "سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة، وحسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي

---

[1] عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر- دمشق، سوريا، 2002م، ص 77-131.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق ص 122.

إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرًا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر وبالتالي تسود حالة الركود[1].

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصيص وتقسيم العمل[2].

ج. مالتوس:

ركزت أفكر وأطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسين وهما: نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لأن الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).

تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "1، 2،

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية- نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، ط02، 1997م، ص 63- 64.

[2] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005/ 2006م، ص 33.

4، 8، 16، 32"، وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديًا بالناتج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية "1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجاعات وآفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف، ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة ما يلي[1]:

- أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.
- يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدى الحياة أو إلى زمن محدود، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل.
- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف.
- منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية لأنها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالة على العالم.

رغم أن تحليلات مالتوس تنطبق على بعض مناطق إفريقيا وأسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي وذلك بسبب ظهور

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق ص 60.

الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.

د. كارل ماركس:

انتقد كارل ماركس في كتابه "رأس المال" الذي نشر عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورًا، وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي الذي سيؤدي حتمًا إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي، ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس، وتضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي[1]:

- الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.
- أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة، فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.
- إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي: تجرى عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.
- التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظرياتها– سياساتها، الدار الجامعية– القاهرة، 2001م، ص 85.

يمكن وضع تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة التالية: توجد طبقتان في هذا النظام وهما (الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال)، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع، ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن، ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح قد تفوق كثيرًا ما يحصل عليه منافسوه، وكما كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فان النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، وهذا السبب سيؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الماركسي، حيث من طبيعة التقدم التكنولوجي يأن كون منافسًا للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة اسماها ماركس بالبطالة التكنولوجية، وبذلك تنخفض الأجور للطبقة العاملة وترتفع نسب البطالة وهذا ما يحدث أزمات اقتصادية.

2. نظرية النمو الكلاسيكية:

رغم الاختلاف في آراء المفكرين الكلاسيكيين بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، إلا أنهم اتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- اتفاق الكلاسيك على أن الإنتاج دالة لعدة عوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أن التغير في قيمة الإنتاج تحصل بتغير أحد هذه العوامل أو كلها، كما اعتبر الكلاسيك بأن الموارد الطبيعية ثابتة وان بقية العوامل متغيرة، وعليه فان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، وان تكوين رأس المال يعتمد على

[1] فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي- عمان، الأردن، 2006م، ص 122.

الأرباح، وان التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وبذلك فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت تزايد عدد السكان من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- اعتقد الكلاسيك بأن الأرباح تتجه إلى الانخفاض، حيث يقولون بأن الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب يعود حسب ادم سميث إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فان اليد الخفية من شانها أن تعظم الدخل الوطني.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، حيث أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين اجتماعية وإدارية مستقرة، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، نجد أنهم اعتبروا التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وان الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية في مجال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الكلاسيك بان الأرباح هي مصدر الادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة وادخار القطاع العام.
- اعتماد قوانين غير واقعية: لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بان نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.
- يرى الكلاسيك بأن الادخار يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، ولكن كما قال شومبيتر بأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار.
- إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: يؤكد بعض الاقتصاديين بان النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق ص 64.

- عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي: افترضت النظرية الكلاسيكية بأن المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليًا.
- تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

كخلاصة لما سبق فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، ولكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود الاقتصادي وسياسة الحرية الاقتصادية التامة.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

لقد استمرت النظرية الكلاسيكية لعدة عقود، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية آن ذلك، إلا أن ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929م، وعجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة والمتمثلة في النظرية الكنزية.

أولاً: فرضيات وأسس النظرية الكنزية:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعًا ومرتفعًا ومنتظمًا قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة

(1930– 1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثورة الكنزية في نظرية الدخل التي قادها كينز[1].

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929م، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض مستويات الأسعار، ولقد نقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب أهمها[2]:

- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.
- عدم واقعية فرضية حيادية الدولة.
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصًا الأجور في اتجاهها التنازلي.
- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

كما قدم عدة فرضيات أهمها:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

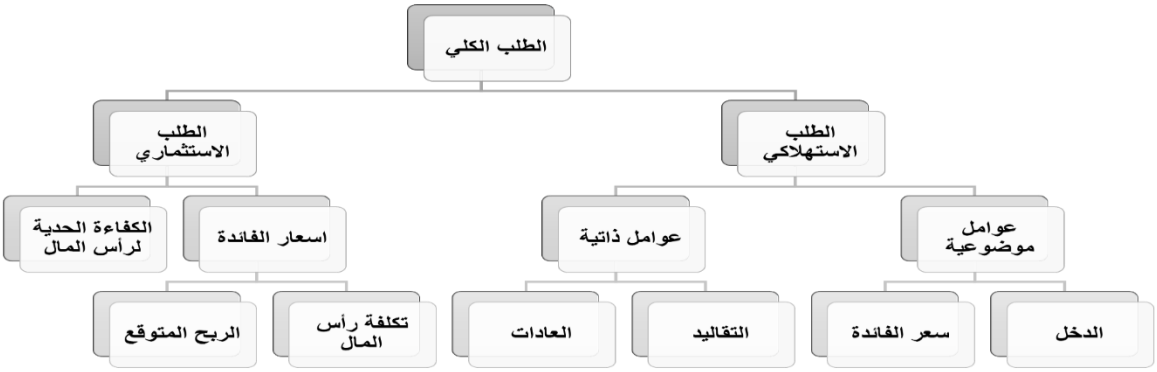
[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 381– 382.

[2] المرجع نفسه ص 281– 282.

- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيًا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

على أثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، وحلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب – حسب كينز– تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): مخطط كينز



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

حسب المخطط أعلاه، تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معًا، ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق

الدخل بسبب ظروف الكساد واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929م)[1].

اقترح كينز حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين) كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام)، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...)، وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد، وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد أما فيما يخص أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية الكنزية فهو نموذج هارود – دومار، ولذلك وجب علينا دراسته باعتباره امتداد للنظرية الكنزية[2].

ثانيًا: نموذج هارود– دومار للنمو الاقتصادي

يبحث كل من هارود ودومار في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس وغير المتقطع (المستدام) في الدخل الوطني، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من

[1]طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (1970– 2012)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان– الجزائر، 2013/ 2014م، ص 103.

[2]المرجع نفسه ص 103.

حيث التفاصيل، إلا إنهما متشابهة من حيث الجوهر[1]، ويعتبر نموذج هارود – دومار توسعة لتحليلات التوازن الكنزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

يعد نموذج هارود– دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعًا وشيوعًا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

يفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال (K) بإجمالي الناتج الوطني (Y)، وتعرف هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز (K) حيث $k = {}^{k}/_{y}$، وعليه يقوم نموذج هارود – دومار على الفرضيات التالية[2]:

يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه: (1).....S = S X Y

الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه: (2)..... I = ΔK

وبما أن $k = {}^{k}/_{y}$ فإنه يمكن كتابة K = K x Y، وعليه: (3).....ΔK = k X ΔY

الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار ومنه: (4)..... I = S

من المعادلات 1 و2 و3 و4 يتبين أن: (5)..... K x ΔY = S x Y

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على K x Y نحصل على المعادلة التالية:

---

[1] فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ص 146.

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 127.

$$\frac{k\ x\ \Delta Y}{K\ x\ Y} = \frac{S\ x\ Y}{k\ x\ Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$$

في الأخير نحصل على العلاقة التالية $TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$ حيث يمثل TC معدل نمو الناتج الوطني (معدل النمو الاقتصادي) والذي يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديًا بمعدل الادخار (s) وعكسيًا بمعامل رأس المال (K) وعليه فنموذج هارود– دومار يبين أن تحقق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود– دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة.

يعالج هارود النمو الاقتصادي عن طريق ثلاثة أنواع لمعدلات النمو (معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب فيه أو المستحب، معدل النمو الطبيعي) ومن الممكن عن طريق إجراء المقارنات بين معدلات النمو هذه تحديد الشروط التي يمكن معها تحقيق معدل نمو ثابت ومستدام[1].

– **معدل النمو المرغوب فيه:** إن أهم معدل للنمو أنشأه هارود في تحليله هو معدل النمو المستحب الذي يعرفه بأنه المعدل الشامل للتقدم، والذي إذا ما حدث يجعل رجال الأعمال مستعدين للقيام بتقدم مشابه لهذا النمو.

كما أن هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تمامًا لا أكثر ولا أقل مما يدفعهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، ومن أجل تحديد هذا المعدل

[1] ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مرجع سابق ص 365.

فإنه يعتمد على مبدأ المعجل وبهذا يصبح الاستثمار متغيرًا تابعًا يرتبط داليًا بمعدل نمو الدخل القومي، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:$I = B\ (\Delta Y)$ حيث B يعبر عن المعجل.

وحتى يتحقق رضا المنتجون يجب أن يتساوى الاستثمار الذين يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق أي $I = S$، وهذا يعني أن:

$$I = B\Delta Y = sY = S \Longrightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{B} = G_W$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث المعامل *s* يمثل السلوك الاستهلاك، و B يمثل سلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح.

– **معدل النمو الفعلي:** إن المعدل الفعلي للنمو هو معدل النمو الأساسي الثاني في تحليل هارود، وهو يمثل التغير النسبي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة. يشكل المعدل الفعلي للنمو الزيادة الحاصلة في إجمالي الإنتاج معبرًا عنها ككسر من إجمالي الإنتاج. وبالتالي يحسب هذا المعدل كما يلي: $G = \frac{\Delta Y}{Y}$

حيث Y تمثل الدخل الوطني، ΔY فيمثل التغير في الدخل.

ويفترض ما يلي:

الادخار الإجمالي كدالة في الدخل: $S = Sy$

ثبات المعامل المتوسط لرأس المال K: $K = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$

من المفترض كذلك أن النسبة الفعلية للادخار تساوي الاستثمار المخطط $(I = S)$

وباعتبار أن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K$$

وبالأخذ بعين الاعتبار العلاقة ($I = S$) و $I = \Delta K$ نحصل على:

$$1 = \Delta K = K\Delta Y = sY = S$$

أي أن:

$$sY = K\Delta Y \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} \Rightarrow G = \frac{S}{K}$$

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها نموذج هاورد، والتي تقول بأن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار مقسوم على معامل رأس المال، ومن هنا فإن معدل النمو الفعلي يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة المدخرات في الدخل القومي أو بتخفيض معامل رأس المال (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

ويمكن أن نجري مقارنة بين معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي، حيث إذا كان معدل النمو الفعلي G أكبر من معدل النمو المضمون G_W فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإجمالي مما يقود إلى تضخم، وإذا كان معدل النمو الفعلي G أقل من معدل النمو المضمون G_W فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع

المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يزيد حجم الإنتاج ويفيض حجم الطلب الإجمالي مما يقود إلى كساد.

– **معدل النمو الطبيعي:** بغية رسم صورة كاملة لعملية النمو كما ارتآها هارود، فانه من الضروري أن ندخل إلى التحليل معدلاً آخر للنمو، وهو معدل النمو الطبيعي الذي يصفه هارود بأنه "معدل النمو الذي تسمح به زيادة السكان والتحسينات التقنية"، وقد يكون استعمال مصطلح المعدل الطبيعي مضللاً بعض الشيء، فهارود لا يشير بهذا التعبير إلى أي معدل للنمو قد يتحقق بصورة آلية نتيجة للتفاعل الحر للسوق. ومن الأصح أن نعبر عن معدل النمو هذا بأنه المعدل الممكن أو أقصى معدل ممكن للنمو.

كما يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ ويتوقف معدل النمو هذا على:

- متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة.
- متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل.

لو نرمز بـ n معدل نمو السكان وبـ m إلى معدل نمو إنتاجية العمل، وللتبسيط نفترض أنه لا يوجد تقدم تقني أي أن $m = 0$.

لكي يكون النمو المضمون نموً يضمن التشغيل الكامل يجب أن يكون[1]:

$$G_W = \frac{S}{B} = n$$

[1] Eric Bosserelle, Croissance et Fluctuation, Paris, Edition Dalloz, 1994, P. 93.

هذا ما يطرح مشكل وجود مجرى للنمو المتوازن للتشغيل الكامل لأن n, B, s ثلاث معلمات مستقلة، ولا يوجد أي داعي للتصور أن $n = {}^{s}/_{B}$ وبالتالي لا توجد مساواة ما بين G_n و G_w مما يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر أيضًا من معدل النمو الفعلي.

فعندما يكون G_n و G_w فإن K<B وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة التضخم، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة المدخرات لمواجهة الاستثمار.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزية:

إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزية فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي تتمحور في الانتقادات الموجهة لنموذج هارود – دومار، حيث بالرغم إلى ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض لعديد من الانتقادات، والتي مفادها أن بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي، وذلك كما يلي[1]:

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 76– 77.

- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال $\Delta K(\ /\Delta Y)$ غير واقعية، وخصوصًا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

من الضروري الإشارة هنا إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الداخلية هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال تاركًا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير حيث أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال.

أما من حيث مدى ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم وذلك للأسباب التالية:

- اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية.
- إن مثل هذه النماذج تتميز بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما يتعارض مع أوضاع الدول النامية حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة.
- إن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- النموذج يفترض اقتصادًا مغلقًا، في حين أن اقتصاديات الدول النامية تكون غالبًا ما تكون مفتوحة على العالم الخارجي.
- يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار في الواقع متغيرة باستمرار.

- الفرضيات التي يعتمد عليها النموذج غير واقعية، ولذلك فاستخدامات هذا النموذج محدودة في الدول النامية.

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة، وإن اتصف بالطول النسبي.

أولاً: فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية

لقد دفعت السمة الواقعية الجديدة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي إلى التغير في التفكير، وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود–دومار) والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية، ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو والتنمية.

لقد أحدث النظرية النيوكلاسيكية تعديلات وتغيرات كثيرة على أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم الأفكار الكلاسيكية المحدثة ما يلي[1]:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى رأس المال.
- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي، والتي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 67.

أما بخصوص أفكار النظرية النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي فتتضمن النظرية ثلاثة أفكار رئيسية:

- في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود، كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.
- إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابًا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبًا مع معدل نمو السكان.
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا لدى بلدان العالم، فسوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين V/K و K/L، حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

ثانيًا: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو سوان (1956م)

استنادًا للنتائج السابقة، نجد أن نموذج "سولو– سوان" بحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي، وذلك عن طريق توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظًا على جوهر البديهيات (الإنتاجية الحدية، المنافسة الكاملة، المردودية غير المتزايدة..... الخ)[1].

إن نموذج "سولو– سوان" تمت صياغته بطريقة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، حيث كان يشترط نموذج "هارود–دومار" لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث، والتي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل، وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، أما سولو فأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج بين العمل ورأس المال، وقد قام سولو بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" عام 1956م والذي حاول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل.

وهناك عدة فرضيات يرتكز عليها نموذج سولو تتمثل فيما يلي[2]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال.

---

[1] Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger,2002-2003, P: 45.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 189-190.

- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءً على الإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال/ العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.

ويمكن تلخيص نتائج نموذج "سولو سوان" في النقاط التالية:

- يقترب الاقتصاد في الأجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الابتدائية.
- مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثاني.
- معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد على التقدم الفني بالإضافة إلى معدلات الادخار وزيادة السكان.
- في الحالة الثابتة ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الداخل، فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة.

بالرغم من أن نموذج "سولو سوان" يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني "أي الزيادة في الإنتاجية" إلا أن التقدم الفني يعتبر متغير خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيرًا للنمو الاقتصادي، كما أن نموذج "سولو سوان" أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

كما يمكن استنتاج نقطة مهمة عند تقييمنا للنموذج السولوني والمتمثلة في استقلالية معدل الادخار عن معدل النمو في المدى الطويل[1] لأن المعادلة الرئيسية لسولو تثبت أن التوازن هو كل ادخار مستعمل من أجل تغطية العمال الجدد وزيادة حصة كل واحد، فهو يرى أن معدل الادخار ليس له أي تأثير في النموذج، فسولو أثبت أنه إذا تأكد عدم تأثير الادخار على النمو في المدى الطويل، فكل تغير لمعدل الادخار على أساس سياسات تشجيعية متعلقة بالميزانية أو ضريبية تأثر مباشرة على مستوى الإنتاج ورأس المال، في هذه الحالة كلما زاد رأس المال فإنتاجيته الحدية تنخفض ينجر عنه انخفاضا في المنتوج و بذلك رأس المال، مما يوقع الاقتصاد على مسار أقل رأسمالية.

ثالثًا: نموذج ميد للنمو الاقتصادي (1961م):

قام "جوهان ميد" وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبردج، بمحاولة توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقًا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج "ميد" عام 1961م في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي".

تتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج فيها يلي[2]:

- أن الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- ثبات العوائد.
- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليًا.

---

[1] Ahmed zakane, Cit, op, P:52 .

[2] Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement (Théories et politiques), Tome 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, P. 296.

- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
- نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.
- هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

من خلال هذه الفرضيات يتم بناء نموذج ميد للنمو الاقتصادي حيث يرى ميد أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي: المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال K، القدر المتاح من قوة العمل L، القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N، عامل الزمن المؤثر في المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة T، ويمكن التعبير عن هذا بما يلي:

$$Y = F\ (K, L, N, T)\ \ldots\ldots\ldots(1)$$

بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta\bar{y}\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

حيث أن:

Y: الناتج الحدي لرأس المال.

W: الناتج الحدي لقوة العمل.

$\bar{y}$: تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي T.

وعلى ذلك يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left\{\frac{VK}{Y} - \frac{\Delta K}{K}\right\} + \left\{\frac{WL}{Y} - \frac{\Delta L}{L}\right\} + \left\{\frac{\Delta \bar{y}}{Y}\right\} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بوضع $\frac{\Delta Y}{Y}$ والتي تمثل معدل النمو النسبي الناتج، و$K = \frac{\Delta K}{K}$ ، والتي تمثل معدل النمو النسبي لرأس المال، و$n = \frac{\Delta L}{L}$ والتي تمثل معدل نمو السكان، و$r = \frac{\Delta \bar{y}}{Y}$ والتي تمثل معدل النمو التكنولوجي، فإن المعادلة تصبح على الشكل التالي:

$$Y = \frac{vK}{Y}.k + \frac{wL}{Y}.n + r \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بوضع:

$U = v\frac{\Delta \bar{y}}{Y}$ والتي تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال.

$Q = W\frac{L}{Y}$ والتي تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل.

ومنه تصبح المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$Y = UK + Qn + r \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

هذه المعادلة توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات النمو، الأولى هي معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال، والثانية معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، أما الثالثة فهي معدل النمو التكنولوجي.

من المعروف أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الأفراد، وعلى ذلك فإن معادلة "ميد" الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي:

$$Y - n = v.s\ (1 - Q)n + r \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

هذه المعادلة تعبر عن استبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي، وباعتبار أن: Sy =S، S =I، وأن $\frac{\Delta k}{k} = \frac{I}{K} = \frac{SY}{K}$ =K وبالتالي فإن:

$$UK = v\frac{K}{Y}.\ \frac{SY}{K} = V.S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

بتعويض المعادلة (7) في المعادلة (6) فإنه يصبح لدينا:

$$Y - n = v.s - (1-Q)n + r \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

بثبات عدد السكان (n = 0)، فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل التراكم الرأسمالي v.s ومعدل التقدم التكنولوجي r، وتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = S.V + r \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت أيضًا فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو التالي:

$$Y = v.s \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

افترض ميد مجتمعًا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضًا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الداخل أي أن معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج، وهذه الشروط هي:

- أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلاً تجاه كافة العناصر.
- ثبات الجزء المدخر من الأرباح والأجور والريع، وهذا ما يعني ثبان نسبة المدخرات الإجمالية إلى الداخل.

ونظرًا لافتراض ثبات Y في بداية النمو، فإن K سيكون هو أيضًا ثابت، ونظرًا لأن K = $\frac{SY}{K}$ مع افتراض ثبات s فإن K ستكون هي أيضًا ثابتة في حالة ثبات $\frac{Y}{K}$ ومن المفترض أن $\frac{Y}{K}$ تكون ثابتة إذا كان كل من *Y* و*k* ينموان بمعدل متساوي حيث يقتضي ذلك أن تكون *y= k* وهو ما يعني أن نمو الدخل يصبح ثابتًا.

باعتبار أن وضع التوازن عند ميد يعتمد أساسًا على معدل تراكم مخزون رأس المال، وافترض كذلك أنه يوجد معدل حرج لمخزون رأس المال هو الذي يحقق ذلك التوازن وأي زيادة أو نقص عن هذا المعدل سينجم عنه عدم التساوي بين *y* و*k* وبافتراض أن *a* يرمز إلى هذا المعدل الحرج فإن المعادلة (5) تصبح على الشكل التالي[1]:

$$A = Ua + Qn + r \Longrightarrow a = \frac{Qn-r}{1-U} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

في حالة حدوث انحراف عن مستوى بداية النمو فإننا نكون بصدد احتمالين هما:

- إذا كان *k>a* فإن الدخل سينمو بمعدل أقل من ذلك المعدل الذ ينمو به مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض المدخرات، وعلى ذلك سيتجه معدل نمو رأس المال نحو المستوى الحرج.
- إذا كان *k<a* فإن الدخل سينمو بمعدل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال وذلك نتيجة لارتفاع المدخرات.

بالرغم لما قدمه نموذج "ميد" من تفسير للنمو الاقتصادي باعتباره أحد ممثلي النظرية النيوكلاسيكية إلا أنه تعرض للعديد من الملاحظات والانتقادات التي تتمثل فيما يلي[2]:

---

[1] Abdelkader Sid Ahmed, op-cit, P: 304-305.

[2] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 306.

- أن النموذج يفترض اقتصاد مغلق لا دور للتجارة الخارجية فيه مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع.
- تم بناء النموذج على أساس الافتراض التقليدي بسيادة سوق المنافسة الكاملة، وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي.
- افتراض أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجور النقدية كفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

رابعًا: تقييم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي، حيث أثبتت التطورات الفعلية للاقتصاد بأنها تكون أقرب إلى التوازن إذ لم تكن متوازنة، مع ذلك اعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي غير كاف لأسباب عديدة، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تناقض النظرية النيوكلاسيكية مع الواقع الاقتصادي فيما يلي[1]:

1. حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة: وفقًا لنموذج النمو النيوكلاسيكية المتعلقة بالاقتصاديات المختلفة، فإن معدل النمو الفردي يرتبط عكسيًا بالمستوى الأولى للإنتاج أو الدخل الفردي، وبصفة خاصة إذا كانت الاقتصاديات متماثلة بالنسبة لتفضيلات الأفراد ومستوى التكنولوجيا، وبذلك فالاقتصاديات الفقيرة تنمو أسرع من الاقتصاديات الغنية مما يعني أن هناك قوى تدفع إلى التقارب في مستويات الناتج الفردي والدخل الفردي، كما يعني كذلك أن الفروق والاختلافات بين مستويات الدخل والناتج الفردي بالنسبة لأي اقتصادين يتماثلان في

[1] ميشيل توادرو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 154

مستوى التكنولوجيا والتفضيلات ومعدلات النمو السكاني ستكون فروقًا مؤقتة، وتتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصادين إلى التقارب في الأجل الطويل.

2. اغفال دور السياسات الاقتصادية: لقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية إلى نقد شديد يتعلق بعدم تأثر معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية (الإنفاق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة،...) نظرًا لأنه لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، إذ ترى بأن الاقتطاع الاجباري اللازم لتغطية النفقات العامة ليس لها أي أثر إلا نزع المدخرات الخاصة، على اعتبار أن هذا الاقتطاع ينقص من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي إلى تضييق النشاط الخاص الرأسمالي، ومن ثم فإن الاقتطاع العام لا يمكن تبريره إلا إذا كان معدل الادخار في الاقتصاد أكثر ارتفاعًا من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يسمح الاقتطاع العام بعلاج التراكم المكثف من رأس المال الخاص.

إن الواقع الاقتصادي والدراسات التي أجراها رينولدر عام 1983 أثبتت عدم صحة الفرضيات التي تتعلق بإغفال أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة التغيرات الملحوظة في معدلات النمو في عدة دول لمدة لا تقل عن 10 سنوات، واستنتج بأنه غالبًا ما يرجع النمو الاقتصادي إلى تغيرات محسوسة في السياسات الحكومية وذلك ما ينطبق على وضع الدول النامية.

3. إغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي: ترى النظرية النيوكلاسيكية بأن النمو الاقتصادي لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، ولذلك رأت بأن سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (استثماراتهم، بحوثهم.... الخ) لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، فهي تشير إلى أن الاستثمار لا يمكن أن يعتبر من بين العوامل التي قد تنعكس على معدل النمو الطويل، فنموذج سولو يعتبر أن الإيرادات الحدية لرأس المال إيرادات

متناقصة، مما يعني أنه مع مزيد من الاستثمارات يتحقق المزيد من التراكم في رأس المال والذي يتجاوب حجمه معدل الحجم الفعال من القوة العاملة كعامل خارجي النمو.

إن التحليل السابق غير مقنع، فحسب الشواهد السابقة، وطبقًا لما وصلت إليه نماذج النمو الذاتي تبين بأن معدل إيراد رأس المال ثابت ولا يتناقص، وتفسير ذلك فيما يولده رأس المال من وفورات خارجية إيجابية، وذلك عندما يقوم أحد الأطراف بتصرفات أو أنشطة اقتصادية لها انعكاس إيجابي يتعدى هذا الطرف بحيث يحقق نفعًا أو مكسبًا مجانيًا للأطراف الأخرى.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم، وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل (النمو المستديم)، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر، ونموذج روبرت لوكاس، ونموذج بارو بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي الداخلي التي سنتناولها الآن.

الفرع الأول: نموذج رومر تراكم رأس المال المادي 1986، رأس المال التكنولوجي 1990:

أولاً: نموذج رومر الأول "تراكم رأس المال المادي":

عرض بوب رومر نموذجه البسيط سنة 1986، وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، وقد اعتمد رومر في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة.

يقصد رومر بتراكم رأس المال المادي مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي، والتي تنشأ تلقائيًا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة)، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال وتسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية[1].

إن نموذج رومر يستمد مفاهيمه من تحليل ادم سميث في صناعة الدبابيس (1776م)، والتي تمثلت آليتها في تقسيم العمل وزيادة التخصص في الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى زيادة خبرة كل عامل نظرًا لأنه لا يقوم إلا بعدد محدود من المهام داخل العملية الإنتاجية، وهذا بطبيعة الحال سيحسن من إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج وتبعها كذلك عدة أعمال حاولت شرح تزايد العوائد نتيجة تقسيم العمل والتخصص ومنها Young عام 1928 الذي أثبت عدم وجود نموذج رسمي مطور من النماذج الديناميكية نتيجة الصعوبات الفنية بها، وفي الستينات تم إعادة المحاولة للاستفادة من النماذج الديناميكية للنمو المشتقة من تزايد العوائد

[1] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي– دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية– جامعة حلوان– القاهرة، 2000م، ص 19.

والتي نشرها Arrow عام 1962 في نموذجيه، حيث أثبت بأن تزايد إنتاجية الشركة يؤدي إلى تزايد دالة التراكم الرأسمالي الإجمالي للصناعة، وذلك نتيجة للمعرفة الجديدة التي تم اكتشافها مما يزيد من الاستثمار والإنتاج (بعيدًا عن التخصص وتقسيم العمل).

ويقوم نموذج رومر على فرضين أساسيين[1]:

- التعلم بالتمرن: من خلال هذه الفرضية، فان المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج.
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية، لان جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

ويتميز النموذج المبسط لرومر (1986م) بمجموعة من الخصائص هي[2]:

1. الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة: لقد ركز رومر على الوفورات الخارجية بين الشركات، والتي يمكن أن تنتج عن المعرفة الفنية، ويمكن أن نميز بين آليتين يمكن أن تؤديا إلى تحقق الوفورات الخارجية لرأس المال المادي:

أ. الآلية الأولى: وتتمثل فيما يؤدي إليه الاستثمار في الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى من خلال الوفورات الخارجية، فالاستثمار في رأس

[1] Robert. J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, ediscience international, Paris, 1996, P: 164.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية– نظريات، نماذج، استراتيجيات، مرجع سابق ص 138– 139.

المال المادي يعد مصدرًا للمعرفة، وذلك من خلال التدريب بالممارسة والتي من بين أشكالها تحسين التجهيزات القائمة (المعدات التكنولوجية الموجودة)، وهذه المعرفة لا تظل قصرًا على الشركة التي أنتجتها، وإنما تنتشر وتنتقل إلى باقي الشركات الأخرى عن طريق العديد من القنوات التي يمكن أن تنشر المعارف.

ب. الآلية الثانية: تتعلق برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه، وهذه الفكرة طورها Durluf عام 1991م، والتي ترجع إلى أعمال Rosenberg عام 1982م، وتتمثل في وجود تكامل بين الأنشطة والمشروعات، ومثال ذلك ما يتطلبه تشييد السكك الحديدية من إنشاء صناعة الحديد والصلب، فهي تحتاج إليها من أجل أن يكون نشاطها الخاص بوسائل النقل أكثر فعالية، فإذا لم يوجد تنسيق بين نوعي النشاط فإنهما سيشهدان تباطؤ في التطور والنمو.

فإذا افترضنا تزامن وجود مثل هذه الحالات، والتي لا يجري فيها التنسيق بين العديد من الأنشطة الضرورية للتطور الاقتصادي، فان ذلك سيؤدى إلى تسيير الأسواق بطريقة تفتقد إلى النظرة الشاملة أو الكلية، وبذلك تفتقد إلى أسباب الفاعلية.

والوفورات الخارجية يمكن أن تحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منتظم أعلى من معدل النمو المترتب على التقدم الفني وزيادة السكان "المحددين كعاملي نمو في النماذج التقليدية"، تجدر الإشارة إلى انه في النماذج النيوكلاسيكية للنمو كان معدل النمو طويل الأجل مستقلاً عن الميل للادخار والاستثمار، بحيث أن زيادتهما لا تؤدي إلى زيادة دائمة في هذا المعدل، فالتراكم القوي في رأس المال يؤدي إلى مغالاة في العلاقة بين رأس المال/ العمل، ويعرض ذلك إلى انخفاض في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وفي مقابل ذلك، ووفقًا لنموذج رومر فإن الإنتاجية الحدية رأس المال لا تنخفض كلما كانت الوفورات الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية، وبالتالي فان زيادة الميل للادخار والاستثمار من

الممكن أن تؤدي إلى التنشيط أو الزيادة الدائمة في معدل النمو، ولكن يلاحظ في الغالب بان تصرفات المدخرين والمستثمرين قد لا تتوافق مع آليات هذه الفكرة، فهم يأخذون في الاعتبار ضرورة تساوي معدل عائد رأس المال مع الإنتاجية الحدية له، ونجد نوعين من الإنتاجية الحدية (إنتاجية حدية خاصة) لا تعطي قيمة لتراكم المعارف و(إنتاجية حدية جماعية) تأخذ في الاعتبار الوفورات الخارجية للاستثمار، مما يجعلها أعلى من الإنتاجية الحدية الخاصة. والمستثمرون عندما يتخذون قراراتهم الاستثمارية بينونها على النوع الأول من الإنتاجية مما يؤدي في النهاية إلى أن يكون مستوى النمو أدنى مما كان ينبغي أن يصل إليه.

2. التأثير المستمر للازمات في مسار النمو: إن من أهم خصائص نموذج رومر، أنه لما تحدث أزمة ما ستؤثر على مخزون رأس المال (المعرفة)، وهذا التأثير يكون طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر، وهذا ما يعني التأثير المستمر للأزمة على النمو الاقتصادي، فإذا فرضنا وجود اقتصادين متماثلين يتعرضان إلى نفس الأزمة، ونفرض أن أحد هاذين الاقتصادين استطاع أن يمتص هذه الأزمة ويتحملها، فإنه في المستقبل سوف تختلف أوضاع هذين الاقتصادين، حيث الاقتصاد الذي استطاع تجنب صدمات الأزمة ستكون معدلات نموه أحسن من الاقتصاد الذي تأثر بتلك الأزمة، وهذا ما يثبت بأن تفاوت معدلات النمو بين الاقتصاديات قد يرجع إلى اختلاف الصدمات أو الأزمات التي يعاني منها كل اقتصاد.

3. الفصل بين النمو المتوازن والنمو الأمثل: إن وجود آثار خارجية لتراكم المعرفة أدى إلى وجود معنيين للنمو النمو المتوازن، والنمو الأمثل، وفي ظل الاقتصاديات الحرة كل شركة ترسم خطتها الإنتاجية آخذة بعين الاعتبار الإنتاجية الحدية الخاصة بالمعرفة، حتى تصل إلى مستوى التوازن التنافسي والذي يتعادل عنده مستوى أدنى من ذلك الذي ينبغي

مراعاته في حالة مراعاة الامثلية الجماعية، وبالتالي يقود توازن السوق إلى توازن في مستوى الاستثمار أدنى من المستوى المطلوب لتحقيق الامثلية الجماعية، بينما الاقتصاد الموجه سيستثمر بطريقة أفضل وسينمو بسرعة اكبر من اقتصاد السوق.

وهكذا فالانفصال بين مفهوم النمو المتوازن والنمو الأمثل يشكل وجه الاختلاف الأساس بين نموذج رومر وسولو، ويترتب عليه إمكانية استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال (المعرفة) للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعًا (النمو الأمثل).

ثانيًا: نموذج رومر الثاني "تراكم رأس المال التكنولوجي" 1990:

يمكن أن نعرف التكنولوجيا بأنها "مجموع المعارف المتصلة ببعض المراحل والأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالإنتاج وتحويل المواد داخل العملية الإنتاجية" وبالتالي فالتكنولوجيا عبارة عن اختراع مصطنع، وهناك فرق بين البحث العلمي كفكرة مقبولة من الناحية العلمية النظرية، وبين البحث التكنولوجي الذي يتمثل في استخدام النظريات المستمدة من البحث العلمي في التوصل إلى حلول لمشكلات النشاط المادي، منتجًا بذلك الاختراعات المختلفة ووضعها موضع تنفيذ من الناحية التطبيقية، ومثال ذلك خلق سلع جديدة أو اكتشاف مواد خام، أو تحسين استخدام المستخدم منها، أو تنظيم الإنتاج بطرق أكثر كفاءة[1].

لقد أعطى رومر خاصيتين لرأس المال التكنولوجي، حيث اعتبر بأنه مال متراكم حيث يستند كل مخترع على من سبقه في اختراعاته (أي أن الاختراع لا يولد من فراغ)، أما الخاصية الثانية هي أن التكنولوجيا مال عام، حيث يمكن أن تنتقل المعارف التكنولوجية بدون أي شروط وذلك من خلال وسائل الإعلام وبأسعار زهيدة مقارنة بتكاليف إنتاجها (مع الأخذ بعين

[1] محمد دويدر، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور، دار الجامعات المصرية– الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر، ص 81.

الاعتبار براءات الاختراع)، وبذلك يمكن استعمالها من طرف عدد غير محدود من الأطراف الاقتصادية، ومن خلال هذه الأفكار استطاع رومر أن يبني نموذجه الثاني والمتعلق برأس المال كما يلي[1]:

يحتوي نموذج رومر 1990 على ثلاث قطاعات (قطاع البحث، قطاع الإنتاج للسلع الوسطية، قطاع الإنتاج للسلع النهائية)، كما يوجد أربع مدخلات في الإنتاج: رأس المال المادي، العمل غير الكفء، رأس المال البشري، رأس المال التكنولوجي[2].

وفقا لنموذج رومر الثاني، فان مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل رأس المال، وإنما على تنوع هذا الأخير، بمعنى عدد الآلات المختلفة التي يتم استخدامها، وبالتالي سيكون لزيادة نسبة مخزون رأس المال أثر على الإنتاج إذا ما كانت هذه الزيادة في رأس المال منبثقة عن الزيادة في الكمية المستخدمة من كل نوع من أنواع الآلات، أو من إضافة جديدة، والأثر سيكون أكثر في الحالة الأخيرة. كما للتقدم التقني والتكنولوجي المندمج في هذه الزيادة في الآلات سيكون له الأثر الكبير في زيادة الإنتاج، وهكذا أصبحت الابتكارات والاختراعات التكنولوجية – وفقا لهذا النموذج – تقع في قلب عملية النمو الاقتصادي.

يرى رومر بأن المعرفة سلعة عامة، أي ليست قابلة للمنافسة، فمخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة من واقع أن لكل باحث الحق في الاطلاع على اكتشافات

---

[1] محمد موساي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو– حالة الجزائر (1970– 2011)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان– الجزائر، 2014/ 2015م، ص 105– 106.

[2] إن رأس المال التكنولوجي يمكن أن يتزايد بلا حدود بينما رأس المال البشري ثابت لا يتغير لأنه يتجسد في الأشخاص الطبيعيين الذين يفترض ثباتهم، وذلك حتى لا يؤخذ في الاعتبار صفة النمو الخارجي المنشأ، فيحدث خلط بين افتراضات نظريات النمو ونظريات النمو النيوكلاسيكي.

غيره من الباحثين الحاليين والماضيين لإنجاز بحوثه، وتعتبر التكلفة المتصلة باستخدام هذا المخزون من المعرفة تكلفة محدودة للغاية (الاشتراك في المجلات المتخصصة، شراؤها، تصوير المقالات أو البحوث ... الخ)، لكن الشركات ينبغي عليها أن تدفع كي تكتسب الحق في إنتاج السلع الجديدة المكتشفة، ويتم تأطير ذلك من خلال براءات الاختراع التي تجعل المعرفة أشبه بالسلعة الخاصة التي يحظر قانونا استخدامها مباشرة دون دفع ثمنها، وبذلك يحقق إنتاج المعارف نوعين من الإيرادات: إيرادات خاصة (تتمثل في بيع براءات الاختراع)، وإيرادات جماعية أعلى من الإيرادات الخاصة نظرًا لما تؤدي إليه من آثار خارجية، ومن هذا المنطلق فان المساعدات التي تقدمها الدولة للبحوث تعتبر فعالة، نظرًا لأنها تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس "تراكم رأس المال البشري" عام 1988:

إن الفكرة التي طرحها لوكاس هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف. ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى

[1]طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970- 2012)، مرجع سابق ص 126- 129.

الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور[1].

حسب لوكاس فان الاستثمار في رأس المال البشري، يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة الحاضرة والمنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الإنتاجية والدخل مستقبلاً، ويستغل الأفراد كذلك وقت الراحة من أجل الإنتاج أو متابعة التكوين، وعلاوة على ذلك وبالإضافة إلى المردودية الداخلية، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ربحه غير مباشر.

الفرع الثالث: نموذج بارو "تراكم رأس المال العام" عام 1990:

لقد كان الفكر الاقتصادي المسيطر في تفسير الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول الكبرى خلال الثمانينات، يعتمد على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث كان المحللون في تلك الفترة يأملون في قدرة التصحيح الهيكلي، والذي يتم عبر تحرير الأسواق على

[1] Catherine GUIO- Anne, Marcus DEJARDIN, article Croissance endogène spatialisée et développement régional, OCDE, 2004, P: 86.

Jean Luc Gaffard, croissance et fluctuation, E.J.A, paris, 1997, P : 142-143.

Andrianasy A. DJISTERA, Le rôle de capital humain dans la croissance : LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE, P: 3-4.

تحسين العرض الكلي بمقدار كاف لإنقاص البطالة في أوربا وزيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إمكانية الاحتفاظ بأقل دور ممكن للدولة في المجال الاقتصادي[1].

في بداية التسعينات تم تعديل هذا الاتجاه الفكري بعض الشيء، حيث نجم عن الأزمة السائدة في أوربا ضرورة تدخل الدولة (سواء على مستوى أوربا في مجموعها أو على مستوى كل دولة على حدة)، مما يعني إعادة الاعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياستيها النقدية والمالية، كما أن ضعف البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية أبرزت عدم الاهتمام بالنفقات العامة بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة[2].

إن هذا التطور الحديث في إبراز دور الدولة يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي، وذلك من خلال دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة، وفي ظل هذا التوجه قدم بارو نموذجه في النمو الذاتي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي:

أولاً: نموذج AK (REBELO) 1991: إن المشكل المطرح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة)، فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال الذي يتميز بخاصة التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970- 2012)، مرجع سابق ص 154.

[2] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي، مرجع سابق ص 107.

الحصول على نمو مستقر ذاتيًا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطى من طرف ريبلو يكون كما يلي[1]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

بحيث أن Y الإنتاج، k رأس المال، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A.

وهكذا فإن إسهام هذا النموذج هو محتوى لداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وعلى علاقته مع نسبة الإذخار، فهذا النموذج يبين أن رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحديثة لرأس المال ثابتة، فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الإذخار، ومنه انطلاقًا من (نسبة الإذخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

مع أن النموذج AK سجل موقفًا واضحًا إزاء نموذج سولو وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي:

نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتوصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاع (نمو) ثم انخفض (تدني)، أما المردودية الثابتة فتفرض حالة الاستقرار، إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير

[1] Ahmed zakane, op.cit, P : 54.

(نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن، ومنه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إذا أدخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج، في هذه الحالة يظهر مشكل والذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الأرض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندمجها في مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضية المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلا بد أن نكون واضحين أن إضافة هذه العوامل تغير من شكل دالة الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج هذا ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.

ثانيًا: نموذج قروسمان وهيبلمان 1991: يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بأن النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية، وبذلك حسب هذا النموذج فان استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك بهدف ابتكار أنواع احدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق[1].

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزًا قويًا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لا نهاية، وتتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة

[1] رواكسي خالد، أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط دراسة قياسية للفترة (2001– 2011)، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2013م، ص 40.

الإنتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.

ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y = Nx$ حيث N تمثل عدد السلع الاستهلاكية الحديثة، X: الناتج الخاص بكل سلعة.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وذلك كالتالي: $L = L_y + L_A$ حيث Ly: حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقًا داخل الاقتصاد، L_A يمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا $L_A = (a/ K_n)\ dN/ dt$ حيث a/kn يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل dN/ dt التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو عدد الابتكارات التي يجرى إعداداها، وبالتالي $L = Ly + \{(a/k_n)\ dN/ dt\}$ وبافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية Kn متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها N وقد افترض فروسمان وهيبلمان أن $K_n = N$ وبالتالي $L = L_Y + a.g.N$، ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

ثالثًا: نموذج أجيون وهويت 1992م: يرى الاقتصاديان بأن التقدم التقني يعتبر عاملاً مفسرًا للنمو الاقتصادي الداخلي، وفكرته الأساسية تدور حول مساهمة التحديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، وأكد أجيون وهويت فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة لبحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول تكنولوجيا متقادمة بما يعني أن الأرباح مؤقتة وتظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات[1].

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، وتتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة، وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالصيغة التالية:

$L = L_Y + L_A$ حيث L_Y تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد، L_A تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير.

وعليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير ومدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، والدعم، والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

[1] رواكسي خالد، أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مرجع سابق ص 42.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مفهوم النمو الاقتصادي وكذلك الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، وتوصلنا إلى أن التنمية الاقتصادية يعد أشمل وأعمق من النمو الاقتصادي نظرًا لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون نمو.

أما فيما يتعلق بالنظريات التي فسرت النمو الاقتصادي فقد قسمناها إلى قسمين: النظريات التقليدية والتي تتمثل في كلاً من النظرية الكلاسيكية التي ركزت في تفسير النمو الاقتصادي على التراكم الرأسمالي، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية، وأيضًا النظرية الكينيزية التي فسرت النمو الاقتصادي من خلال نموذج هاورد– دومار حيث رأوا أن تحقيق النمو الاقتصادي يرتبط بزيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، ويقوم هذا النموذج على أساس أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، وأخيرًا النظرية النيوكلاسيكية التي عرضنا وجهة نظرها من خلال نموذج سولو الذي يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم التقني أي الزيادة في الإنتاجية إلا أن هذا التقدم متروك خارج النموذج، وبالتالي فلم تضع تلك النظرية تفسيرًا للنمو الاقتصادي كما أن هذا النموذج أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

أما عن النظريات الحديثة والتي تمثلت في نظريات النمو الداخلي فقد ألقت الضوء على أهمية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري وأعدوها من أهم مصادر النمو واستمراريته في الأجل الطويل إلا أن تلك النظريات لا زالت تعتمد على فروض النظرية النيوكلاسيكية القديمة التي غالبًا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث.

الفصل الثالث

الجهود المبذولة من الحكومة للحد من الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث: الجهود المبذولة من الحكومة للحد من الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة:

أصبحت ظاهرة الفقر محور اهتمام كل الدول في العالم وذلك من خلال دراسات لتقديره وتحديد شدته، وإيجاد أنجع السبل لمحاربته والقضاء عليه، والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة إلى إيجاد السبل التي تحد من هذه المشكلة من خلال اصلاح السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى والتي تتبعها بالضرورة تحسن الحالة الاجتماعية، وقامت بمحاولة لقياس الفقر وتحديد جيوبه ولكن هذه الدراسات كانت معتمدة في الحقيقة على مسوح الدخل والانفاق، وهي قليلة جدًا تجعل فجوة الفقر كبيرة خلال السنوات، فكانت أولى المحاولات سنة 1988 من خلال المسح الوطني للمستوى المعيشي للعائلات والتي قدر من خلالها وجود 8.1% من العائلات عند مستوى خط الفقر، ثم سنة 1995 قدر بـ 14.1%، وآخر قياس كان سنة 2005 من طرف وزارة التضامن الاجتماعي والتي قدرت الفقر من خلاله 5.7%، وكانت دراسة وحيدة سنة 2001 من أجل تحديد جيوب الفقر في الجزائر، كما سخرت الجزائر إمكانيات كبيرة من أجل تخفيض نسبة الفقر، وذلك من خلال الانفاق الكبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف إلى مجملها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذا الفصل نقف على أهم الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية للحد من الفقر خلال الفترة (1962- 2020) من خلال المبحث الأول الذي نتطرق فيه إلى البرامج التنموية في الجزائر (1962- 1989)، والسياسات الإصلاحية في الجزائر (2001-2020م).

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر (1962- 2000):

قامت الجزائر خلال الفترة (1962- 2000) بتطبيق عدة إصلاحات اقتصادية، وقد كانت من نمط البرامج التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد تبنتها الجزائر بهدف تحسين أدائها الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي عانت منها آنذاك.

المطلب الأول: السياسات الإصلاحية في الجزائر خلال الفترة (1962-1989م):

خرجت الجزائر من حقبة استعمارية عمرها 132 سنة لم تورث لها غير الفقر والجهل والتخلف، وانعدام أدنى شروط الحياة من سنة 1962 إلى غاية 1967 والتي يُطلق عليها "مرحلة الانتظار" حيث اتسم فيها الاقتصاد الجزائري بالركود؛ نظرًا لاهتمام السلطة بتنظيم أمورها السياسية وانعدام شبه تام للصناعات الأساسية، وخلو المؤسسات المالية والصناعية من الإطارات بعد تخلي المعمرين عن مناصبهم والتوجه إلى فرنسا، وأمام هذا الوضع اتجهت السياسات التنموية في هذه الفترة إلى تنظيم الأراضي الفلاحية، وإنشاء إدارات من أجل مراقبة القطاعات الحيوية مثل الكهرباء والنقل والتجارة وتأميم جميع البنوك والأجهزة المالية في 1966م واحتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الاعتمادات المالية وتوجيهها للتنمية، وإنشاء البنك التجاري العمومي سنة 1966، وهي بهذه السياسة كانت تهدف إلى استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الانسان لأخيه الانسان والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية[1]، ومن الناحية الاجتماعية فقد سجل عدد السكان ارتفاعًا محسوسًا حوالي

[1] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، يومي 20- 21 أفريل 2004م، ص 02.

12 مليون نسمة في الفترة من (1962- 1966م)، وبلغت نسبة الأمية سنة 1965م ما يقارب 74.6% ونسبة التمدرس 45.5%، وفي مجال الصحة كان هناك انتشار للكثير من الأمراض فقد سجل معدل وفيات الأطفال سنة 1967م حوالي 15.87% وذلك بسبب غياب الرعاية الصحية الملائمة[1].

ومن أجل النهوض بالاقتصاد وبالمستوى المعيشي للمواطن أجريت اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية وبالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965- 1980م)، وبتبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية وبدأت مرحلة يُطلق عليها "مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط"، فكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969م) تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية للهياكل القاعدية الصناعية والمحروقات، أما المخطط الرباعي الأول (1970- 1973م) فقد أضيفت إصلاحات على التمويل حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار، ومع الاستمرار في نهج المخطط الأول، وفي المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977م) فهو استمرارية لأهداف المخطط الثاني، ويتميز بارتفاع مبالغ الاستثمار نظرًا لارتفاع أسعار البترول[2]، وهي بذلك اختارت نموذجًا تنمويًا طموحًا بهدف بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف[3]، وتميزت هذه المرحلة بتأميم الشركات البترولية 1967م، ثم مجموع السوق البترولية 1968م، وتأسيس

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات- التعليم خلال الفترة 1962- 2011م.

[2] عبدالله بدعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط02، 2005م، ص 356- 357.

[3] المرجع نفسه ص 355.

البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري سنة 1969م، وفي المجال الزراعي ركزت السياسة الحكومية على تحسين وتنظيم القطاع الزراعي عن طريق إعادة توزيع الأراضي، وهيكلة المزارع، وتخطيط الإنتاج، وأدت هذه المخططات إلى عدة نتائج على الصعيد الاجتماعي من أبرزها: ارتفاع معدل التشغيل الذي ساهم في تخفيض معدل البطالة الذي كان يتجاوز 32.7% سنة 1966م إلى 22.3% سنة 1977م، أما عن الفترة (1967- 1979م) فنلاحظ أن عدد العمال خارج القطاع الزراعي ارتفع من 874000 سنة 1967م إلى 2053000 عامل سنة 1979م، وكان المعدل السنوي لزيادة عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة هي الأكبر من بين جميع القطاعات[1].

برز دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي حيث كان يوظف سنة 1977م نسبة 61.8% من اليد العاملة النشطة على المستوى الوطني، ويضم 76% من اليد العاملة في القطاع الصناعي الوطني، وترتب على ذلك تراجع القطاع الزراعي وزيادة التعبئة الغذائية الصناعية والمالية للخارج، وتسارع نمو الناتج الداخلي الخام بالسعر الثابت بنحو 7% سنويًا في المتوسط في الفترة (1969- 1978م)، ونمو الاستهلاك الحقيقي للفرد بـ 4.5% سنويًا، ونمو استهلاك العائلات بالسعر الجاري بأربع مرات منتقلاً من 12041.6 مليون دينار جزائري إلى 56216.6 مليون دينار جزائري خلال الفترة (1969- 1979م)[2].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات- التعليم خلال الفترة (1962- 2011م).

[2] Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2014, ONS, N°85.

بالإضافة إلى انخفاض نسب الأمية سنة 1977م إلى 59.9% كما ارتفع معدل التمدرس بنسبة 70.40% بنفس العام[1]، أما عن سنة 1969م أصدر أمر بالتلقيح الاجباري للأطفال، وفي سنة 1974م تم إقرار مجانية الصحة[2]، كما سجل عدد السكان سنة 1979م حوالي 18 مليون نسمة مع تركز السكان في المناطق الحضرية؛ وهذا يرجع إلى ارتفاع الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بسبب التركيز على القطاع الصناعي، وترتب على ذلك عدم التوافق بين معدل النمو السكاني الذي قدر بـ 1% سنة 1978م مقارنة بمعدل السكان الذي بلغ 3.2% كما سجل انخفاض في معدل الفقر بنحو 28% سنة 1979م[3].

ثم تلا ذلك جملة من الإصلاحات الجديدة لكن باتباع نفس النهج التخطيطي، فكان هناك مخططين خماسيين: الأول خلال الفترة (1980- 1984م)، والثاني خلال الفترة (1985- 1989م)، وقد تميزت الفترة الأولى بارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغ سعر البترول 32 دولار سنة 1980م بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مما ساهم في ارتفاع إيرادات الصادرات حيث بلغ 13.6 مليار دولار كما سجل فائض الميزان التجاري 3.8 مليار دولار[4] مما أدى إلى انخفاض حجم المديونية للخارج، وزيادة مناصب الشغل خاصةً في قطاع

---

[1] Mokadem Ahmed, la transition démographique, la revue du CENEAP, mutation des structures familiales, n°27, 2003, P. 77.

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الدورة 13، 1999م.

[3] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 13، 1999م.

[4] Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2014, ONS, N°85.

المحروقات والصناعات الثقيلة، فانخفض معدل البطالة سنة 1985م إلى 9.7% مما أدى إلى الارتفاع في القدرة الشرائية للمواطن وانخفاض معدل الفقر[1].

لم يستمر طويلاً الارتفاع الذي شهده سوق المحروقات؛ بسبب الأزمة البترولية سنة 1986م حيث انخفضت أسعار البترول الخام والغاز بحوالي 50% و20% على التوالي، وتعرض الاقتصاد الجزائري لانخفاضين متتالين وهما انخفاض سعر البترول وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي؛ بسبب سياسة التقشف التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرًا لاعتبار أن الصادرات البترولية تمثل أكثر من 95% من الإيرادات فقد أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات بالعملة الصعبة من 14 مليار دولار سنة 1985م إلى 7.5 مليار دولار سنة 1986م أي بانخفاض قدره 40% سنة 1986م و31% سنة 1987م، و42% سنة 1988م مقارنةً مع سنة 1985م، ومن ناحية أخرى ارتفع مستوى الانفاق العام مما عمل على تعميق الأزمة وزعزعة استقرار الاقتصاد بالكامل[2].

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989-1998):

لقد قامت الجزائر خلال نهاية الثمانينات مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتهيئة الطريق نحو اقتصاد السوق الذي لا يعترف إلا بالإنتاجية كمحدد رئيسي للمداخيل مما ترتب عليه دخول الجزائر مرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني لتكون

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات- الشغل خلال الفترة (1962- 2011م).

[2] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مقال ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان "الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، سلسلة رقم 11، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط02، 1999م، ص 226.

ملزمة على إعادة جدولة ديونها الخارجية، وتطبيق توجيهات صندق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي التي تهدف إلى التقليل التدريجي من الخدمات العامة المجانية، وانحصار دعم الدولة لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الكبير مما أثر بشكل مباشر على عدالة توزيع الدخل.

الفرع الأول أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1989-1998):

تتمثل برامج الإصلاح الاقتصادية في تلك الفترة في:

أولاً: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (من 1989/05/31 حتى 1991/05/30):

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار، ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي، فهي تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك

المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي[1]، وتتمثل أهداف ومحتوى هذا الاتفاق كانت ترمي إلى تطبيق شرطية الصندوق المتمثلة في[2]:

- صرامة تطبيق السياسة النقدية.
- تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار.
- الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية.

وانبثقت عن هذا الاتفاق عدت إجراءات تمثلت في[3]:

- التسعير الحقيقي للسلع والخدمات وذلك برفع الدعم على المواد المدعمة حيث تراجعت الجزائر في قانون المالية لسنة 1990 عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصةً فيما يخص السجل التجاري واستحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وإصدار بعض الأحكام الجبائية واعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص لتمهيد التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد

---

[1] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992- 2004)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2005/ 2006م، ص 101.

[2] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة- الجزائر، 2008م، ص 110.

[3] المرجع نفسه ص 110- 111.

من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدنية بنسبة 20% ورفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة مع البنوك.

- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.

وعقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990 بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وقد جرت هذه المفاوضات في ظل تحولات دولية ومحلية عطلت سيرها، وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة مرسومًا تنفيذيًا جديدًا يرمي إلى تحرير التجارة الخارجية تحت رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه إلغاء نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقًا وتم في نفس السياق تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الاستيراد عن طريق التعليمة رقم 03/91 المؤرخة في 21 أفريل 1991 الصادرة عن بنك الجزائر[1].

ثانيًا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1999/06/03 حتى 1992/03/30):

بموجب هذا الاتفاق يلتزم صندوق النقد الدولي بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار للجزائر، موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناءًا على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية والتي تتمحور حول[2]:

---

[1] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992– 2004)، مرجع سابق ص 103.

[2] عبد الله بلو ناس، الاقتصاد الجزائري– الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر، 2003/ 2004م، ص 169.

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تنويع الصادرات من غير المحروقات.

ولتطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي[1]:

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتداد ذلك إلى غاية شهر جويلية من سنة 1992 وخاصةً المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.
- اصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية واستيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
- اصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصًا في مجال المحروقات.

[1] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق ص 112- 113.

ثالثًا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (أفريل 1994 حتى مارس 1995):

شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية وعدم المقدرة على الدفع وثقل عبء خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار النفط مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح حظي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أفريل 1994 إلى مارس 1995[1]، تبعه برنامج تصحيح هيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقية التسهيل الموسع مدتها 3 سنوات (1995-1998)[2].

وفي جانب إعادة جدولة الديون تم إبرام عدة اتفاقيات مع البلدان الدائنة منها هولندا والنمسا وكندا وفرنسا في سبتمبر 1994، بلجيكا وفيلندا وإسبانيا والبرتغال في أكتوبر 1994، دانمارك وألمانيا وسويسرا في نوفمبر 1994، السويد والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا والنرويج في ديسمبر 1994، إيطاليا في مارس 1995[3].

وفي إطار برنامج الاستقرار الثالث عقد اجتماع بين السلطة الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة "فرنسا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية" برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة بـ 17 مليون دولار وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى

---

[1] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992- 2004)، مرجع سابق ص 109.

[2] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مرجع سابق ص 180.

[3] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق ص 119.

ستة عشر عامًا منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي[1].

أما الأهداف الكبرى لبرنامج الاستقرار الاقتصادي (1994- 1995) فتتمثل في[2]:

- إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة.
- البحث عن التوازنات المالية الكلية.
- التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية.
- العمل على تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بين 3% و6% في سنتي 1994 و1995 على التوالي.
- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها، وإنعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية لأجل القضاء على عجز الخزينة المقدر بـ 9.2% سنة 1993.
- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.

أما أهم نتائج هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي[3]:

---

[1] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992- 2004)، مرجع سابق ص 109.

[2] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق ص 122- 123.

[3] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق ص 123- 124.

- ارتفاع نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.
- رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح بين 20% إلى 30% في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية.
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاث أشهر.
- لم يتحقق النمو المقدر بـ 3% حيث وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4% وذلك يرجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل في مجال الصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بـ 2.5%.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 40% وارتفاع أسعار المحروقات بـ 15% وذلك تحت غاية تخفيف العجز وتخفيف نفقات الدولة والتي قدرت بـ 25.7 مليار دولار.
- ارتفاع الائتمان المحلي بـ 10% سنة 1944 مقابل زيادة قدرها 14.2% كانت مقررة في البرنامج، وهذا يترجم تباطؤ النمو في الائتمان المحلي المقدم للقطاعات الاقتصادية.
- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1944 وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك.
- فرض 2.5% كاحتياطي الزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة بـ 16.5% سنويًا.
- تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور والمقدرة بـ 12.5% والتي كانت مقررة للتطبيق في الربع الأخير من سنة 1994.
- وصل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج.

- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.

رابعًا: برنامج التعديل الهيكلي (31 مارس 1995 حتى 01 أفريل 1998):

بعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي (من أفريل 1994 حتى مارس 1995) وعلى ضوء النتائج المحققة والتي نالت رضا صندوق النقد الدولي – خاصةً فيما يتعلق بالسياسة الميزانية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية والتي تم تنفيذها بدقة– تواصلت المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية، وتطبيق برنامجًا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد[1].

وقد قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات في إطار هذا البرنامج تتمثل بشكل عام فيما يلي[2]:

- انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى تقليص الطلب الفعال من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود للحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة وقيمة السقوف الائتمانية وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة.

---

[1] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مرجع سابق ص 185.

[2] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق ص 127– 134.

- إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة 03 سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات.
- جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاح سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو التصدير، كما أن تخفيض قيمة العملة وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات هذا البرنامج.
- ترقية وتشجيع القطاع الخاص وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني والدولي.
- إصلاح وخوصصة المؤسسات العمومية، واعتمد هذا التوجه من خلال قانون 22/95 الموافق لـ 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.
- إصلاح القطاع الفلاحي من خلال جملة من الإجراءات كالحد من دعم أسعار القمح وإصلاح النظام العقاري وخوصصة الأراضي الفلاحية.
- إصلاح قطاع السكن من خلال مجموعة من الإجراءات كالاتفاق مع البنك الدولي حول تحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع (1995- 1998)، ومراجعة إجار السكن الاجتماعي سنة 1995، إنشاء شركتي إعادة التمويل العقاري وضمان القروض العقارية سنة 1997، وإنشاء كفالة تعاضدية للترقية العقارية.

وكانت من أهم نتائج هذا البرنامج حدوث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي "التوازانات المالية الداخلية والخارجية" حيث[1]:

[1]تومي عبد الرحمن، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980- 2016، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2006/ 2007م، ص 221- 222.

- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات والتي وصلت في المتوسط إلى 70% تقريبًا خلال الثماني سنوات (1986- 1996) السابقة لإعادة الجدولة، قد بدأت في الانخفاض منذ 1994 حتى أصبحت 30% في كل من 1996 و1997.
- الاحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار خلال الثماني سنوات السابقة لبرنامج الاستقرار (1986- 1996) بدأ في التزايد منذ 1994 حتى وصل إلى 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997، ولم يكن ذلك ناتجًا عن أي ارتفاع ملموس في أسعار البترول بل كان نتيجة للتدعيم بالتمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة.
- عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4.7% من الناتج الإجمالي في الفترة ما بين (1986- 1993) وبلغ نسبة قصوى قدرها 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988، تناقص هذا العجز تدريجيًا ليتحول إلى فائض خلال سنتي 1996 و1997.
- التضخم الذي تجاوز 20% من 1991 إلى 1995 بدأ في الانخفاض سنة 1996 ليصل سنة 1998 إلى الهدف المسطر في البرنامج وهو 5%.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سالبًا (-0.5%) ما بين 1986 و1993 أصبح موجبًا منذ 1995، وبلغ متوسطه 3.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج.

غير أنه في المقابل وبفعل تنفيذ القانون 95/22 بدء من أفريل 1996 ثم خصصه 200 مؤسسة عمومية منحلة في مجال الخدمات من مجموع 800 مؤسسة حتى نهاية 1997، ويعتبر قطاع الصناعة أول متضرر من عملية الحل حيث أن 54% من المؤسسات المنحلة كانت صناعية ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 30% من

المؤسسات المنحلة، وبلغ عدد العمال المسرحين إلى غاية جوان 1998 حوالي 231 ألف عامل[1].

الفرع الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الفترة (1989- 1998):

يوضح الجدول (01) تطور نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر في الفترة (1989- 1994)، ومن خلاله يتضح أنه باستثناء سنة 1989 والتي سجل فيها معدل نمو مقبول قدره 4.4%، فإن ما يميز باقي سنوات معدلات النمو الضعيفة وحتى السالبة، وهو ما جعل متوسط معدل النمو السنوي لهذه الفترة ضعيف حيث قدرت بـ 0.5%، أما خلال الفترة (1995- 1998) يتضح حدوث تحسن ملحوظ في معدلات النمو مقارنةً بالمرحلة (1989- 1994)، وقد قدر متوسط معدل النمو السنوي بـ 3.5% بعد أن كان يقدر بـ 0.5% في الفترة (1989- 1994).

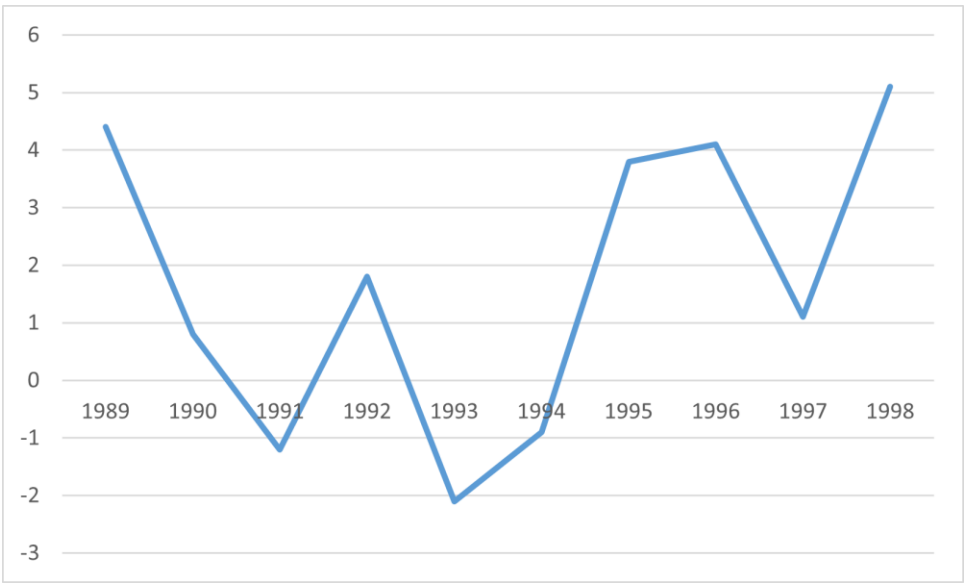
الجدول رقم (01): نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	4.4	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1

المصدر: من إعداد الباحث وفقًا لبيانات البنك الدولي

الشكل رقم (04): نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

[1] سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية- آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية- الجزائر، 2008م، ص 96.



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

يرجع تدهور الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر في الأساس إلى الضعف الشديد في مستويات الانفاق الكلي المسجلة في تلك الفترة، حيث نلاحظ تسجيل معدلات نمو سالبة للإنفاق الكلي خلال سنوات 1990 و1991 و1993، وحتى أن معدلات النمو الموجبة سنتي 1992 و1994 تبقى ضعيفة على اعتبار أن قيمة الانفاق في كلا السنتين بقيت دون قيمته سنة 1989 حيث يلاحظ أنه انخفض بـ 7% و8.3% سنتي 1992 و1994 على الترتيب مقارنةً بسنة الأساس 1989، وفي المحصلة نجد أن كل هذا جعل متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الانفاق الوطني خلال هذه الفترة سالب ويقدر بـ -0.5%، لكن نلاحظ تحسن ملحوظ في سنة 1995 و1996 و1998 مقارنة بالفترة السابقة.

الفرع الثالث: تطور أداء قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998):

انعكس الوضع الاقتصادي للجزائر بشكل سلبي على أداء معظم القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1989- 1998)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

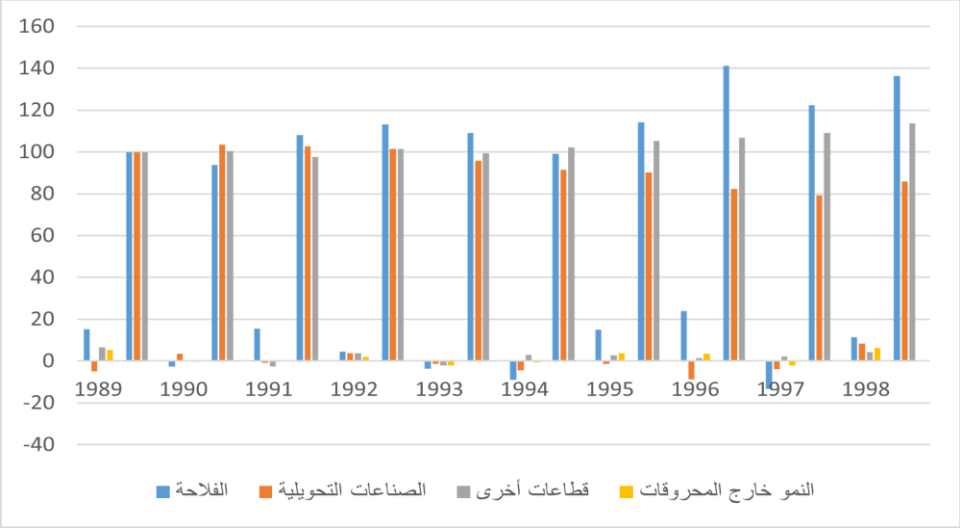
الجدول رقم (02): تطور أداء قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998)

السنوات	المعدل ووزن القيمة المضافة الحقيقية	الفلاحة	الصناعات التحويلية	قطاعات أخرى	النمو خارج المحروقات
1989	معدل النمو	15.3	4.9-	6.6	5.2
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	100	100	100	
1990	معدل النمو	2.6-	3.5	0.4	0.03-
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	93.8	103.5	100.4	
1991	معدل النمو	15.4	0.7-	2.7-	0.5
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	108.2	102.8	97.7	
1992	معدل النمو	4.6	3.8	3.8	1.9
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	113.2	101.4	101.4	
1993	معدل النمو	3.7-	1.3-	2-	2.1-
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	109	95.8	99.4	
1994	معدل النمو	9-	4.4-	3	0.6-
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال	99.2	91.5	102.3	

	السنة				
1995	معدل النمو	15	1.4-	2.8	3.9
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	114.1	90.3	105.2	
1996	معدل النمو	23.9	8.7-	1.4	3.6
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	141.3	82.4	106.7	
1997	معدل النمو	13.4-	3.8-	2.2	2.1-
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	122.3	79.3	109	
1998	معدل النمو	11.4	8.4	4.3	6.3
	وزن القيمة المضافة الحقيقية خلال السنة	136.3	85.9	113.7	

المصدر: من إعداد الباحث وفقًا لبيانات البنك الدولي

الشكل رقم (05): تطور أداء قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

وفقًا للجدول رقم (02) يتضح أن قطاع الفلاحة قد سجل معدلات نمو متذبذبة وقد متوسط معدل النمو السنوي بـ 2.7% ومع ذلك تعتبر في المجمل معدلات نمو ضعيفة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تطور مؤشر وزن القيمة المضافة الحقيقية للقطاع باعتبار 1989 كسنة أساس، ويرجع هذا التذبذب والضعف لكون أداء هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على التساقط، لكن نلاحظ التحسن الكبير في معدلات نمو القيمة المضافة الحقيقية بعد سنة 1994 حيث سجل أكبر معدل نمو سنة 1996 قدره 23.9% أما المعدل المسجل سنة 1997 ورغم كونه سالب إلا أن القيمة المضافة الحقيقية في هذه السنة تظل أكبر مما كانت عليه في كل سنة من سنوات الفترة (1989- 1994) وهو ما يتضح من خلال تطور المؤشر وفق الأساس 1989 إذ بلغ معدل النمو 22.3%، وفي المجمل نجد أن متوسط معدل النمو للقطاع في هذه الفترة قدر بـ 9.2% بعد أن كان 2.7% خلال الفترة السابقة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية وباستثناء سنة 1990 فإن كل السنوات شهدت معدلات نمو سالبة نتيجة لانخفاض القيمة المضافة الحقيقية للقطاع، وقد بلغ متوسط معدل النمو -2.2%، أما باعتماد سنة 1989 كأساس نجد أن القيمة المضافة الحقيقية قد تحسنت سنتي 1990 و1991 بـ 3.5% و2.8% على التوالي في حين شهدت انخفاض في السنوات الثلاث اللاحقة بـ 3% ثم 4.2% ثم 8.5%،

أما فيما يتعلق بقطاعات النشاط الأخرى نجد أنها سجلت معدلات نمو متذبذبة موجبة كان أحسنها سنة 1989 بـ 6.6% وسالبة أعظمها -2.7% سنة 1991 في حين بلغ متوسط معدل النمو 1.5% وهو معدل ضعيف، أما باعتماد سنة 1989 كأساس، فإن مؤشر القيمة المضافة الحقيقية شهد تحسن خلال السنوات 1990 و1992 و1994 "وهي نفس السنوات التي تحقق فيها معدل نمو موجب" بـ 0.4% أما بعد سنة 1994 فقد سجل القطاع معدلات

نمو سالبة ومتتالية خلال السنوات 1995 و1996 و1997 وذلك بملاحظة تطور معدل النمو ذو الأساس المتحرك، أما عند ملاحظة معدل النمو ذو الأساس الثابت 1989 فالملاحظ أن القطاع سجل معدلات نمو سالبة ومتزايدة في السنوات الثلاث الأولى قدرت بـ -9.7% و-17.6% و-20.7% على التوالي، أما سنة 1998 فقد انخفض فيها معدل النمو السالب ليبلغ -14.1% وهو ما تجلى في تسجيل معدل نمو قدره 8.4% مقارنة بسنة 1997.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى "الخدمات" فنلاحظ ان القيمة المضافة الحقيقية خلال الفترة 1995 حتى 1998 زادت عما كانت عليه سنة 1989 بـ 5.2% سنة 1995 وبـ 6.7% سنة 1996 وبـ 9% سنة 1997 و13.7% سنة 1998، وفي نفس الوقت نلاحظ تسجيل معدلات نمو موجبة بين كل سنتين متعاقبتين وهو ما أدى في المحصلة إلى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي إلى 2.7% بعد أن كان 1.5% خلال الفترة السابقة.

وعليه في المجمل نجد أن معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات يتحسن مع كل تحسن في قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى "الخدمات" في حين يتأثر سلبيًا بأداء قطاع الصناعة التحويلية، حيث أنه سجل معدلات نمو موجبة سنتي 1995 و1996 تبعًا لمعدلات النمو المهمة في قطاع الفلاحة وبدرجة أقل في قطاعات النشاط الأخرى، أما المعدل السالب سنة 1997 بـ -2.1% فإنه نتج في الأساس عن الانكماش الحاصل في القطاع الفلاحي إذ قدر معدل النمو في هذه السنة بـ -13.4% هذا زيادة على معدل النمو السالب في قطاع الصناعة التحويلية والمقدر بـ -3.8%، أما سنة 1998 ونتيجة لتسجيل معدلات نمو مهمة في القطاعات الثلاث نجد هذا أنعكس ايجابيًا على معدل النمو خارج المحروقات حيث بلغ مستوى مهم قدره 6.3%، وعن متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة نجده قد ارتفع إلى 2.9% بعد أن كان 0.8% خلال الفترة السابقة.

الفرع الرابع: توزيع الدخل:

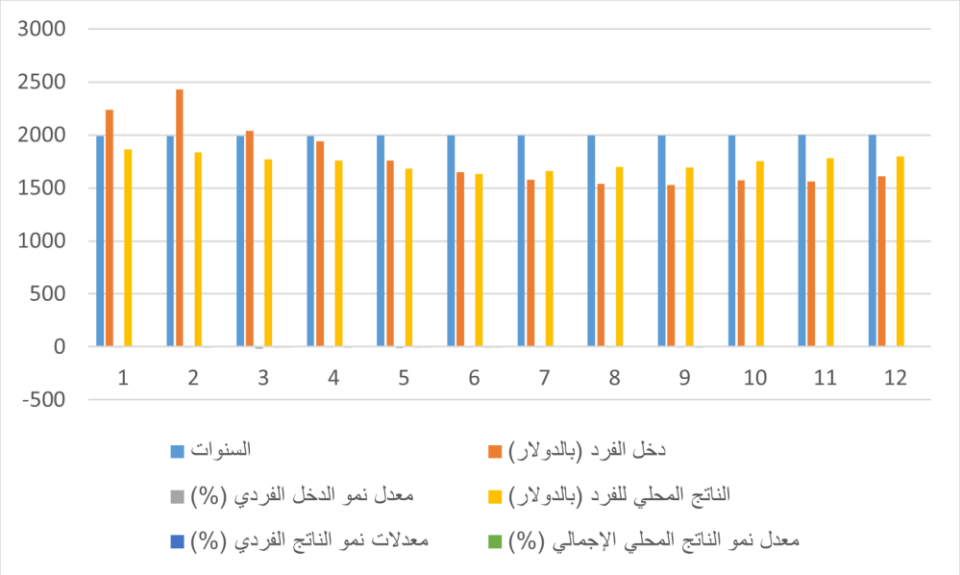
لقد عرف نصيب الفرد من الدخل الإجمالي تدهورًا واضحًا خلال فترة الإصلاحات؛ نظرًا للصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني حيث بلغ متوسط معدل نموه -4.42%، كما عرف نصيب الفرد من الدخل الإجمالي تدهورًا بسبب ضعف مشاركة الأفراد في خلق الثروة الوطنية وضعف النمو المحقق الذي بلغ متوسط معدل نموه 2.23%، ويمكن توضيح تطور الدخل خلال الفترة (1989- 2000) من خلال الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): تطور الدخل خلال الفترة (1989- 2000)

السنوات	دخل الفرد (بالدولار)	معدل نمو الدخل الفردي (%)	الناتج المحلي للفرد (بالدولار)	معدلات نمو الناتج الفردي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1989	2235	7.80-	1866	1.74	4.40
1990	2431	6.92-	1834	1.70-	0.80
1991	2040	15.70-	1768	3.60-	1.20-
1992	1940	4.90-	1757	0.60-	1.80
1993	1760	9.28-	1682	4.30-	2.10-
1994	1650	6.25-	1632	2.97-	0.90-
1995	1580	4.24-	1662	1.82	3.80
1996	1540	2.53-	1700	2.31	4.10
1997	1530	0.65-	1692	0.48-	1.10
1998	1570	2.61	1752	3.57	5.10
1999	1560	0.64-	1783	1.74	3.20
2000	1610	3.21	1796	0.74	2.20
المتوسط	1817	4.42-	1744	0.14-	2.23

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (06): تطور الدخل خلال الفترة (1989- 2000)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

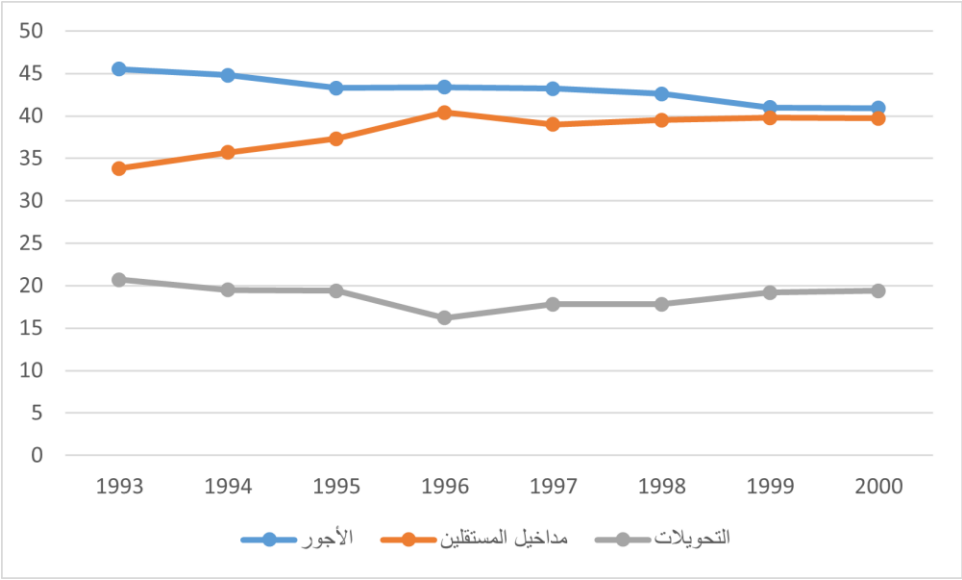
كما أن هذه الفترة تميزت بظهور المداخيل التحويلية كوسيلة غير مباشرة لمساعدة الفئات المتضررة من هذا البرنامج، وهو ما انعكس في تصميم الدولة على التكفل بها عن طريق برامج التوظيف والحماية الاجتماعية محاولةً منها لإبقاء حالة توزيع الدخل مستقرة.

الجدول رقم (04): التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة (1993- 2000) من الدخل الكلي للعائلات (%)

السنوات / أنواع الدخل	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأجور	45.5	44.8	43.3	43.4	43.2	42.6	41	40.9
مداخيل المستقلين	33.8	35.7	37.3	40.4	39	39.5	39.8	39.7
التحويلات	20.7	19.5	19.4	16.2	17.8	17.8	19.2	19.4

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (07): التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة (1993- 2000) من الدخل الكلي للعائلات (%)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ تراجع حصة الأجور من الدخل الكلي للعائلات من 45.45% إلى 40.9% بسبب حل المؤسسات وخصخصتها وتسريح العمال، وصعوبة فتح مناصب شغل جديدة وفشل سياسة الحكومة لامتصاص آلاف البطالين في حين استمرار ارتفاع مداخيل المستقلين من 33.8% إلى 39.7% مما يدل على بداية انفتاح الاقتصاد الجزائري نحو حرية التملك من خلال سن الحكومة قوانين تشجع الاستثمار المحلي بإعادة هيكلة الضرائب والرسوم وجعلها تتناسب ومقدرة المؤسسات على إعادة استثمار أرباحها، ومنح الإعفاءات اللازمة لتوسيع أنشطتها وزيادة تراكم رؤوس الأموال، كما نلاحظ ثبات نسبي لحصة المداخيل التحويلية خصوصًا منح التقاعد والضمان الاجتماعي التي لا تتجاوز في متوسطها الأجر الوطني المضمون، وبسبب غلق العديد من المؤسسات كانت نسبة مشاركة العمال في الضمان الاجتماعي ضئيلة لضعف أجورهم إلا أن الدولة أظهرت عزمها على إعادة توزيع

الدخول بشكل يقلل من التفاوت الحاصل بين الطبقات الاجتماعية وذلك بسياساتها الضريبية وكذلك الانفاق العام كتشجيع التعليم ومجانيته.

المبحث الثاني: السياسات الإصلاحية في الجزائر (2001- 2020):

بدءًا من سنة 2000 سجلت أسعار البترول تحسن كبير في السوق الدولية وهو ما نتج عنه تحسن كبير في الإيرادات المالية للجزائر، وهو بدوره ما مكنها من اعتماد سياسة مالية توسعية تركزت على زيادة النفقات العامة، وفيما يلي أهم السياسات الإصلاحية في الجزائر خلال الفترة من سنة 2001 حتى سنة 2020.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):

يعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) والذي خصص له مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر بعد تطبيقها لسياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات والتي لم تؤدي إلى التخلص نهائيًا من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها، وقد استندت هذه السياسة الجديدة للتنمية على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري.

إن اشتراط صندوق النقد الدولي على الجزائر التطبيق الفعلي لبرامج التعديل الهيكلي، وما يقتضيه من تقوية الجهاز الإنتاجي وخفض عجز الميزانية، وتطبيقها لعمليات إعادة الهيكلة المالية والقانونية ثم تنفيذها للخوصصة ترتب عليه تغير في تخصيصات الموارد المالية للدولة حيث أدت تلك العمليات إلى تخفيض عجز الميزانية والانتقال التدريجي نحو القيم الموجبة، إذ انتقل الرصيد من 100.6- مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى 398.8 مليار دينار سنة 2000؛ وذلك بسبب تقليص النفقات الخاصة بالرواتب والأجور في التوظيف

العمومي، وكذلك التحويلات الجارية من 42% إلى 40% ومن 39% إلى 30% من ميزانية التسيير خلال الفترة (1993- 1998) على التوالي نتيجة حل العديد من المؤسسات وخصخصتها بالنسبة للأولى، ورفع دعمها عن السلع الأساسية بالنسبة للثانية[1].

وبالتزامن مع ما سبق، ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلد، فقد عرفت سنوات التسعينات هجرة سكانية من أرياف نحو المدن بحثًا عن فرص العمل فيها وارتفاع أجورها مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إذ شهدت أرقامًا قياسية وبقائها مستقرة على طول هذه المدة في حدود 30% كما يوضحه الجدول رقم (05):

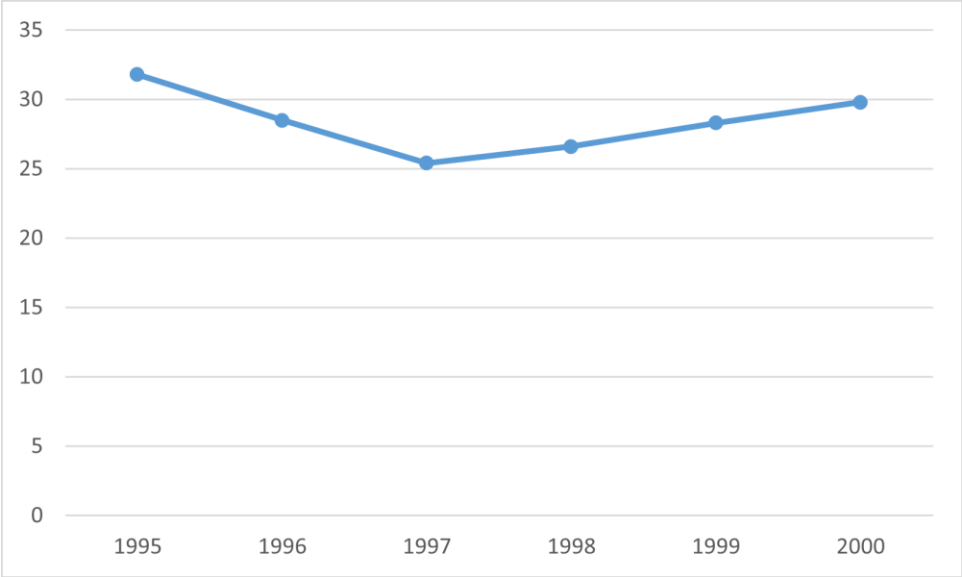
الجدول رقم (05): تطور معدلات البطالة في الفترة (1995- 2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	31.80	28.50	25.40	26.60	28.30	29.80

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الشكل رقم (08): تطور معدلات البطالة في الفترة (1995- 2000)

[1] بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع01، س 02، 2004م، ص 194.



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

يعود سبب ارتفاع معدلات البطالة إلى عاملين أساسيين هما[1]:

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويًا، وهو ما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة التي انتقلت من 5.85 مليون إلى 7.8 مليون ثم ما يقارب 8.25 مليون لسنوات 1990 و1996 و1998 على التوالي.
- الإصلاحات التي مست المؤسسات من خلال خوصصتها وغلق بعضها مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل.

وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز انتاجي ضعيف

[1] روابح عبد الباقي، علي همال، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية– جامعة قسنطينة، 29– 30 ماي 2000م.

أثر سلبًا على مستوى معيشة المواطنين، ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى تصفية المؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليًا على العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد الذين مستويات دخلهم منعدمة أو تكاد تنعدم.

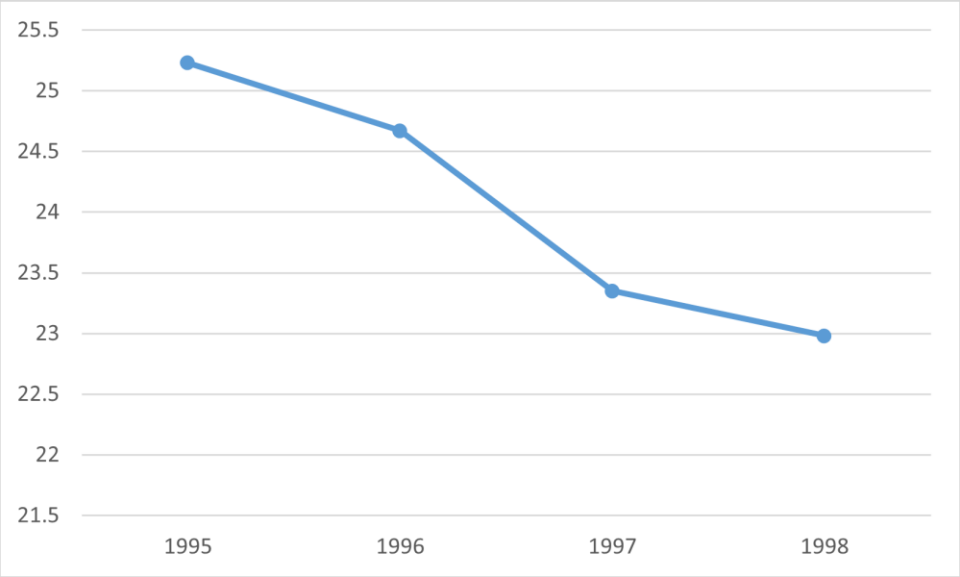
بالإضافة إلى ذلك عرف الفقر ارتفاعًا في مستوياته، فقد شهدت فترة التسعينات بالتحديد ارتفاعًا في أعداد الفقراء حيث بلغ عددهم 4 ملايين فقير تقريبًا وكان أغلبهم في الأرياف، كما ارتفع مؤشر الفقر البشري للفترة (1995– 2000م) والذي يتم تحديده على أساس ثلاث نقاط أساسية، وهي: مدة حياة الفرد، والمستوى التعليمي، والدخل الحقيقي للفرد، وتعود الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، ونتائج الإصلاحات الهيكلية التي انعكست سلبًا على تحسين مستويات معيشة المواطن الجزائري.

الجدول رقم (06): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر (1995– 2000)

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل الفقر البشري %	25.23	24.67	23.35	22.98

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الشكل رقم (09): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر (1995– 2000)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

الفرع الأول: أهداف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يهدف برنامج الإنعاش الذي تبنته الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001– 2004) إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة والتوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرًا وعزلة والذي يؤدي إلى رد

الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي، كما تزامن تنفيذ هذا البرنامج بتطبيق الحكومة لسياسات مصاحبة تهدف إلى:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال التركيز أكثر على رفع حصيلة الإيرادات الضريبية العادية وذلك من خلال عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية.
- استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية أو الأجنبية.
- اصلاح القطاع المصرفي وتحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار.
- تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية وترشيد الانفاق الحكومي من خلال تحديث طرق اعداد وتسيير ومراقبة النفقات العمومية.

الفرع الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد تم توجيه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج أساسًا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، وتحسين الاطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، وقد بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16023 مشروع شملت المجالات التالية: أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، وتم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج

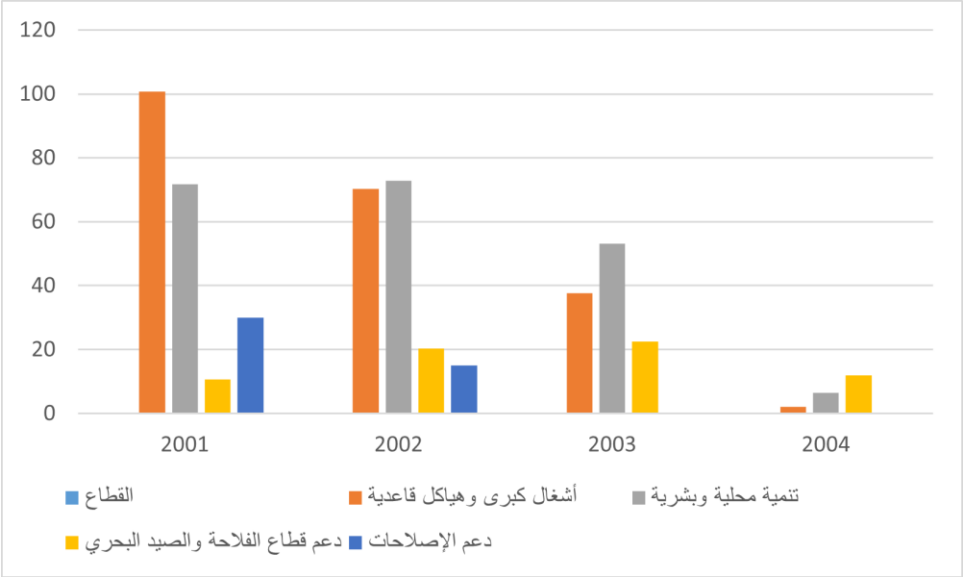
رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001م، ص 87.

الشكل رقم (10): مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (07) يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986، والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بهدف استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة.

كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تقليل نسبة البطالة، كما سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار مما يساعد على رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد احتل المرتبة الثانية من حيث حجم المخصصات المالية بنسبة 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعتبر هذا مؤشر على سعي

الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصةً في المناطق الريفية المعزولة كما أن دعم الموارد البشرية سيعمل على رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما المرتبة الثالثة من حجم المخصصات إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري والتي بلغت مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دج أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسًا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

الفرع الثالث: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية:

لقد بلغ حجم المبلغ المخصص للبرنامج 204.2 مليار دج خلال الفترة (2001-2004) وزع على ثلاثة برامج فرعية هي:

أولاً: برنامج التنمية المحلية:

خصص لها مبلغ 97 مليار دج يهدف هذا البرنامج إلى الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي، كما يهدف إلى دعم المخططات البلدية للتنمية وذلك من أجل

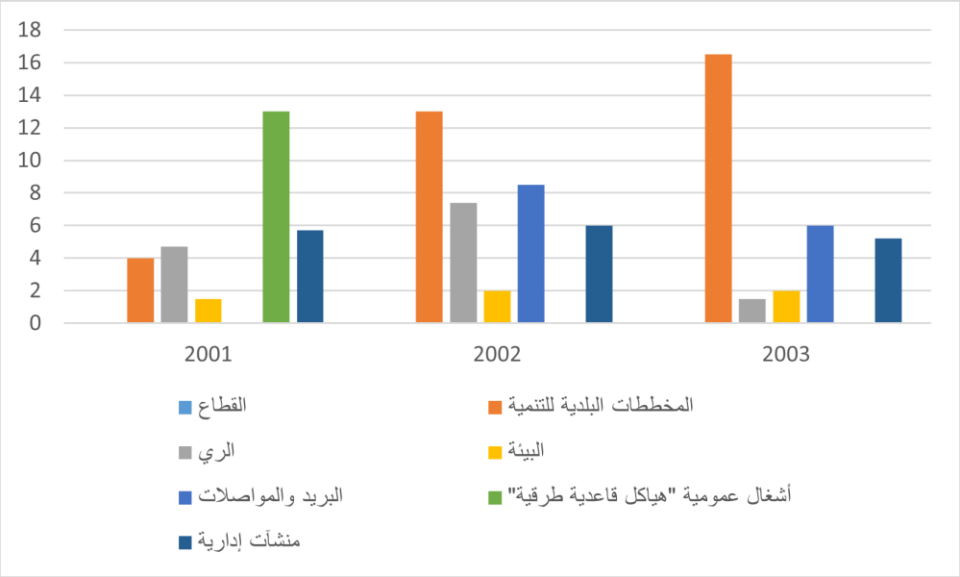
التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على مستوى التراب الوطني، بالإضافة إلى هذا يهتم البرنامج بإنجاز وصيانة الطرقات الولائية والبلدية، ومشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة، إضافة إلى انجاز هياكل خاصة بالاتصالات على المستوى المحلي ومنشآت إدارية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن على المستوى المحلي، وهو ما يوضحه الجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): القطاعات المستفادة من برنامج التنمية المحلية (2001- 2004)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	-	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	-	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	-	5.5
البريد والمواصلات	-	8.5	6	-	14.5
أشغال عمومية "هياكل قاعدية طرقية"	13.0	-	-	-	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	-	16.9
المجموع	28.9	36.9	31.2	0	97.0

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، مرجع سابق ص 54.

الشكل رقم (11): القطاعات المستفادة من برنامج التنمية المحلية (2001- 2004)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

ثانيًا: برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية:

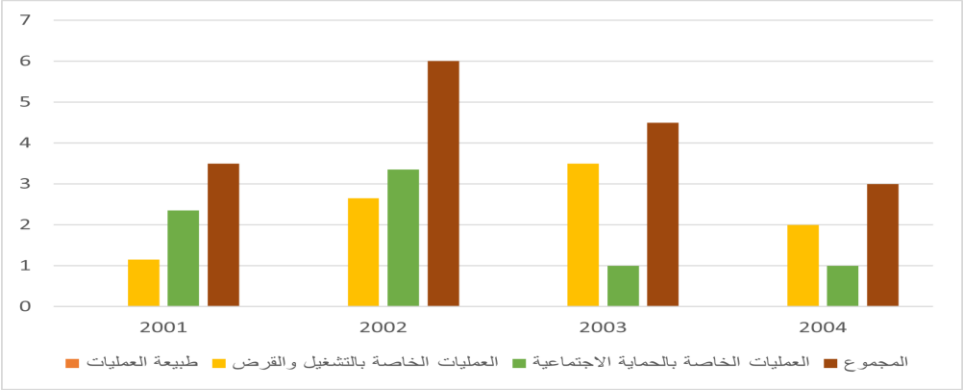
خصص له مبلغ 17 مليار دج، يهدف هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من أجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل، توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية والمعزولة، والتكفل بفئة المعوقين والعجزة والمحرومين عن طريق تقديم منح وتحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل بهذه الفئات، والجدول رقم (09) يوضح مختلف العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج:

الجدول رقم (09): العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خلال الفترة (2001 -2004)

السنوات / طبيعة العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالتشغيل والقرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	3.5	6.0	4.5	3.0	17.0

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، مرجع سابق ص 62.

الشكل رقم (12): العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خلال الفترة (2001- 2004)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

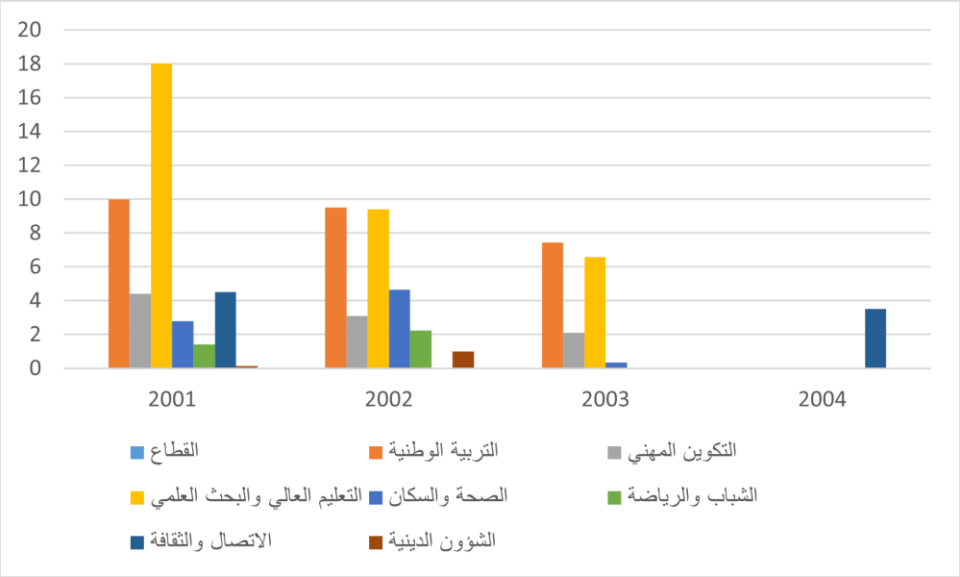
برنامج تنمية الموارد البشرية: خصص له مبلغ 90.2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة والشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

الجدول رقم (10): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية (2001-2004)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	مناصب الشغل المتوقع استحداثها (بالآلاف)
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95	1.000
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	-	9.5	630
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.58	-	33.98	10.700
الصحة والسكان	2.8	4.65	0.35	-	7.8	1.000
الشباب والرياضة	1.425	2.25	-	-	3.67	190
الاتصال والثقافة	4.5	-	-	3.5	8	160
الشؤون الدينية	0.15	1.0	-	-	1.15	-
المجموع	39.4	29.9	17.34	3.5	90.2	13.680

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، مرجع سابق ص 74.

الشكل رقم (13): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية (2001- 2004)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

الفرع الرابع: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):

أولاً: أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الاقتصادي:

يعد رفع معدل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ولتوضيح أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الاقتصادي نورد الجدول التالي الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001- 2004):

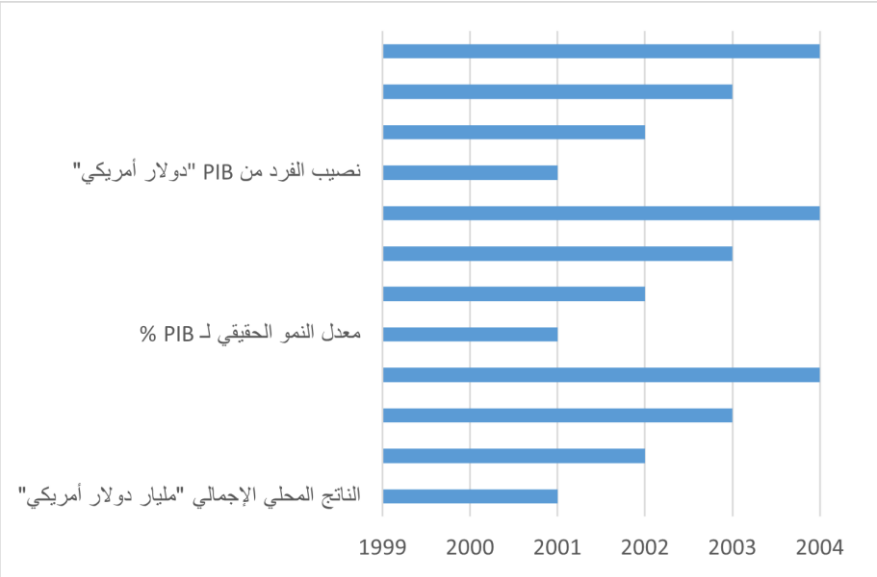
الجدول رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001- 2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي لـ PIB %	2.6	4.0	6.9	5.5

نصيب الفرد من PIB "دولار أمريكي"	1779	1783	2088	2553

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي

الشكل رقم (14): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001- 2004)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (11) يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة (2001- 2004) حيث أنه سنة 2001 هي السنة التي بدء فيها تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إذ انتقل من 2.6% سنة 2001 إلى 4% سنة 2002 ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 حيث وصل إلى 6.9% رغم أنه عرف بعض الانخفاض سنة 2004 بنسبة 5.5% إلا أنه ظل مرتفعًا بالمقارنة مع معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج، وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج (2001- 2004) حوالي 4.75%.

وقد انعكست تلك الزيادة التي شهدها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق البرنامج إيجابًا على متوسط نصيب الفرد منه، والذي ارتفع من 1779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي للفرد سنة 2004 بنسبة زيادة قدرت بـ 43.5%، وقد ساهم أيضًا في هذا التحسن ارتفاع أسعار المحروقات خلال نفس الفترة التي عملت هي الأخرى على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: أثر تطبيق البرنامج على معدل البطالة:

لعب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دورًا هامًا في احداث مناصب شغل جديدة في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرنامج، وقد اتخذت هذه المساهمة شكلين أحدهما مباشر تمثل في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرةً من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج، والآخر غير مباشر تمثل في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج والتي شملت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، والجدول رقم (12) يوضح أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل والبطالة خلال الفترة (2001- 2004):

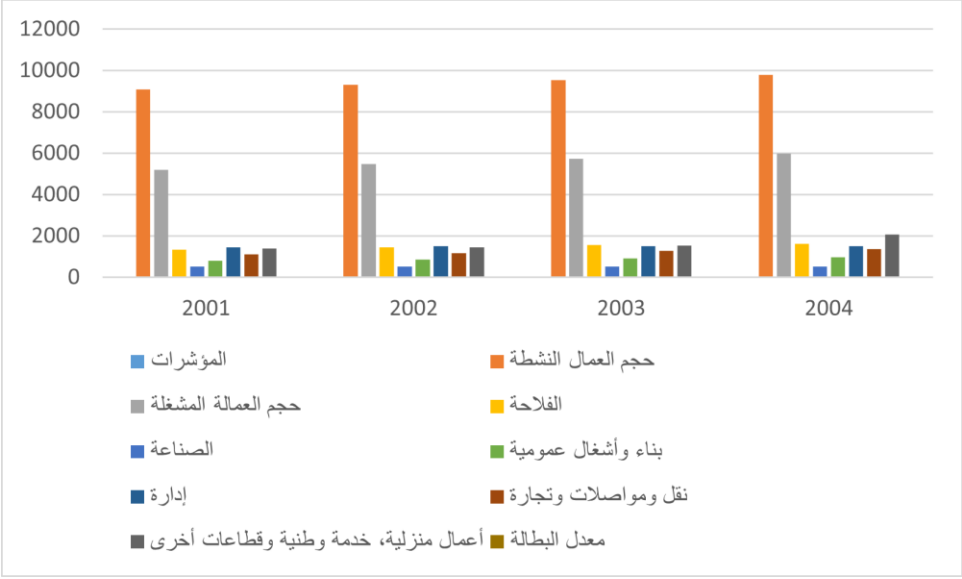
الجدول رقم (12): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001- 2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمال النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976

1617	1565	1438	1328	الفلاحة
523	510	504	503	الصناعة
977	907	860	803	بناء وأشغال عمومية
1510	1490	1503	1456	إدارة
1349	1269	1157	1109	نقل ومواصلات وتجارة
2070	1537	1455	1398	أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى
%17.7	%23.7	%25.7	%27.3	معدل البطالة

Source: banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, P. 01. www.bankofalgeria.dz/rapport.htm.

الشكل رقم (15): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001- 2004)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (12) يتجلى لنا الأثر الإيجابي لمخطط الإنعاش الاقتصادي على أغلب القطاعات حيث شهد القطاع الفلاحي تطورات ملحوظة بحيث كان أكبر قطاع مساهم في الحد من معدلات البطالة خلال الفترة (2001– 2004) نتيجة بلوغ متوسط معدل نمو العمالة 8%، أما قطاع الخدمات فقد ساهم بدوره في زيادة حجم العمالة بما يقدر بـ 3.1% كمتوسط معدل نمو سنوي مستفيدًا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق وسكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطب، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استفاد من هذا المخطط؛ نظرًا للمخصصات المالية التي وجهت له وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي في حجم العمالة قدر بـ 5.1% في حين شكل القطاع الصناعي الاستثناء بضعف تطور حجم العمالة فيه؛ نظرًا لضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة خصوصًا مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات.

وقد أثرت زيادة نسبة العمالة في معظم القطاعات الاقتصادية على نسبة البطالة التي انخفضت من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 بمعدل انخفاض تجاوز 38%، وذلك بفضل المساهمة القوية لكل من قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية في توفير فرص عمل جديدة باعتبار أن هذان القطاعان قد استفادا بشكل مباشر وإيجابي من دعم هذا البرنامج.

ثالثًا: أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي على الفقر:

يعتبر تقليل معدل الفقر في الجزائر من بين أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إذ عرف الفقر انتشارًا واسعًا بين مختلف فئات المجتمع وفي مختلف جهات الوطن خاصةً في المناطق الريفية والمعزولة في فترة التسعينات؛ بسبب

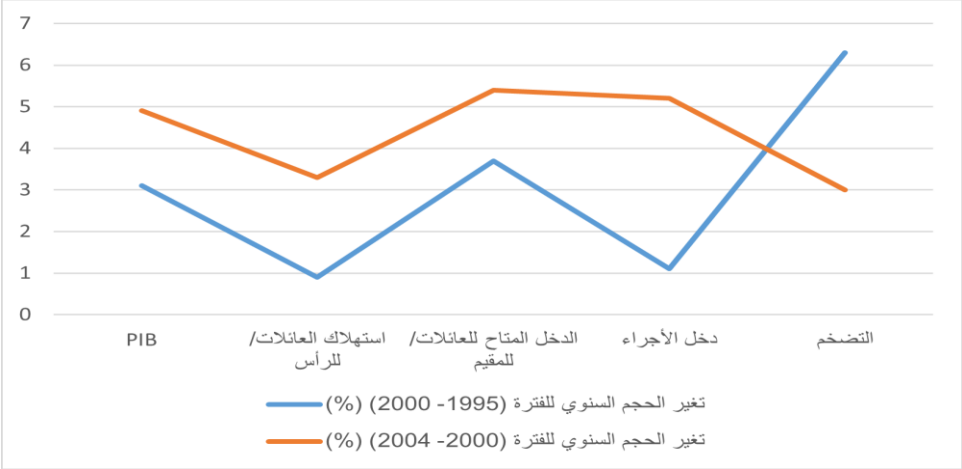
الأوضاع الأمنية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر والتي أثرت على الوضع الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية المطبقة خلال نفس الفترة والتي نتج عنها تسريح عدد كبير من العمال وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية، وهو الأمر الذي دعي الحكومة الجزائرية إلى تخصيص جزء هام من برنامج الإنعاش الاقتصادي نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الاطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

الجدول رقم (13): تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية لمستوى الحياة للجزائريين

المؤشرات	تغير الحجم السنوي للفترة (1995- 2000) (%)	تغير الحجم السنوي للفترة (2000- 2004) (%)
PIB	3.1	4.9
استهلاك العائلات/ للرأس	0.9	3.3
الدخل المتاح للعائلات/ للمقيم	3.7	5.4
دخل الأجراء	1.1	5.2
التضخم	6.3	3

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

الشكل رقم (16): تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية لمستوى الحياة للجزائريين



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

يوضح الجدول رقم (13) أن هناك تحسن شمل كافة المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان خلال الفترة الثانية (2000– 2004) التي تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنةً بالفترة الأولى، فقد ازداد نمو الاستهلاك الفردي إذ انتقل من 0.9% خلال الفترة الأولى إلى 3.3% خلال الفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي عرفها الدخل المتاح الفردي الذي ارتفع بمعدل 3.4% خلال الفترة الأولى إلى 5.4% خلال الفترة الثانية، كما ارتفع دخل الأجراء هو الأخر بـ 4.1 نقطة خلال الفترة (2000– 2004) مقارنةً بالفترة (1995– 2000)، بالإضافة إلى هذا عرف معدل التضخم خلال فترة تطبيق البرنامج انخفاض مما ساهم في ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن، وقد أدى هذا التحسن المسجل في المستوى المعيشي للأفراد إلى انخفاض نسبة الفقر في الجزائر خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث انخفضت النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري من 22.998% سنة 2000 إلى 18.55% سنة 2004 بمعدل انخفاض قدره 21%[1].

[1] فريد بختي، مؤشرات الفقر والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1990– 2008)، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي– الجزائر، 2011م، ص 209.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

أقرت الجزائر هذا البرنامج من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، وقد كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة بعيدًا عن كل سلوك دغمائي، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة بهدف محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من ناحية، ومساعدته على تحسين مستوى

[1] عمر عبو، هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر- واقع وتحديات، كلية العلوم السياسية- جامعة الشلف، الجزائر، يومي 16 و17 ديسمبر 2008م، ص 10.

معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية من ناحية أخرى.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

لقد تزامن هذا البرنامج التكميلي مع إجراء الحكومة لإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها تحسين إطار الاستثمار عن طريق ترقيته وضبطه وتسوية مسألة العقار، وكذلك مكافحة الاقتصاد غير الرسمي والعمل على عصرنة المنظومة المالية لخدمة التنمية الوطنية، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 2202.7 مليار دج موزعة وفقًا للجدول رقم (14):

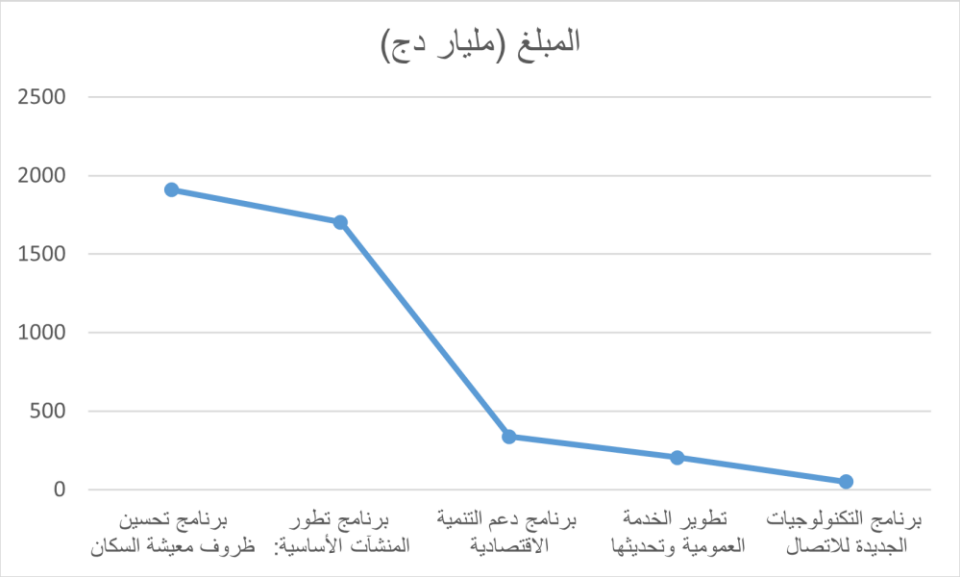
الجدول رقم (14): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	%
أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1.908.5	45
- السكنات	555.0	
- الجامعة	141.0	
- التربية الوطنية	200	
- التكوين المهني	58.5	
- الصحة العمومية	85.0	
- تزويد السكان بالماء "خارج الأشغال الكبرى"	127.0	
- الشباب والرياضة	60.0	
- الثقافة	16.0	
- إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.0	
- أعمال التضامن الوطني	95.0	

– تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
– انجاز منشآت للعبادة	10.0	
– عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
– برامج بلدية للتنمية	200.0	
– تنمية مناطق الجنوب	100.0	
– تنمية مناطق الهضاب العليا	150.00	
ثانيًا: برنامج تطور المنشآت الأساسية:	1.703.1	40.5
– قطاع النقل	700.0	
– قطاع الأشغال العمومية	600.0	
– قطاع الماء "السدود والتحولات"	393.0	
– قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثًا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
– الفلاحة والتنمية الريفية	300.0	
– الصناعة	13.5	
– الصيد البحري	12.0	
– ترقية الاستثمار	4.5	
– السياحة	3.2	
– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4.0	
رابعًا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
– العدالة	34.0	
– الداخلية	64.0	
– المالية	65.0	
– التجارة	2.0	
– البريد والتكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال	16.3	
– قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسًا: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.1
المجموع البرامج الخماسي 2005– 2009	2.202.7	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)، أفريل 2005.

الشكل رقم (17): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (14) يتجلى أن البرنامج التكميلي أعطى أهمية كبيرة لتحسين ظروف معيشة السكان، فقد استحوذ هذا الهدف على 45% من مخصصات هذا البرنامج باعتباره يرتبط أساسًا بجهود مكافحة الفقر، ليأتي في المرتبة الثانية هدف تطوير المنشآت الأساسية والذي حصل على ما نسبته 40.5% من المخصصات، وقد شمل أربع قطاعات هامة وهي قطاع النقل، وقطاع الأشغال العمومية والموارد المائية وأخيرًا قطاع تهيئة الإقليم.

ففيما يتعلق بقطاع النقل فقد هدف البرنامج إلى تطوير وعصرنة البنى التحتية للمطارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالبنى التحتية البحرية "صيانة هياكل القاعدية وتطويرها، تطوير الموانئ النفطية وتأهيليها، تحسين ظروف استقبال المسافرين، دعم أمن المجال الموانئ

والرقابة"، وبخصوص البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية فقد تقرر من خلال البرنامج انجاز خطوط جديدة وتحديث الشبكات القديمة وعصرنتها، كما شمل هذا الشق تحديث البنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرقات والذي ركز أساسًا على استكمال مشروع مترو الجزائر وتطوير النقل الحضري بواسطة الحافلة الكهربائية Tramway والكابل عبر المدن الكبرى.

أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد ركز على إتمام مقاطع الطريق السريع، وكذلك إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات، وإنجاز منشآت فنية وبرامج لصيانة الطرق وعمليات تعزيز وتحديث المطارات.

أما فيما يتعلق بقطاع الموارد المائية فقد أعطاه البرنامج أهمية كبيرة حيث تقرر من خلاله العمل على تطوير مسعى استراتيجي يتمحور حول حشد الموارد المائية واسترجاعها وإنتاجها "بناء السدود، حفر الآبار، المحاجر المائية، استرجاع المياه المستعملة، تحلية مياه البحر،.."، التسيير والتوزيع الراشدين لهذا الموارد، مواجهة الكوارث المتعلقة بالعامل المائي والوقاية منها، والأمر نفسه بالنسبة لتهيئة الإقليم حيث اهتم البرنامج بسياسة تهيئة الإقليم والتي من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطارًا توجيهيًا للأعمال الواجب إنجازها، ومن شأنها أيضًا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة.

كما يتجلى لنا من خلال الجدول رقم (14) أن الباب الثالث من حيث حجم المخصصات ضمن البرنامج التكميلي يتعلق ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل كل من الفلاحة والتنمية الريفية، والصناعة والصيد البحري، وترقية الاستثمار والسياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حيث حصل هذا البرنامج على ما نسبته 8%،

ويهدف إلى استمرار دعم الدولة للمشاريع المقامة ضمن هذه القطاعات من أجل استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة مساهمتها في التنمية على الصعيد المحلي والوطني.

أما باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فقد استحوذ على ما نسبته 48% من مخصصات البرنامج وذلك بهدف تحديث قطاعات العدالة والداخلية والمالية والتجارة والبريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وبعض قطاعات الدولية الأخرى، هذه القطاعات التي تلعب دورًا رئيسيًا في تقديم خدمات أساسية للمواطن، وكان الهدف من وراء هذا تسهيل وصول المواطنين لتلقي هذه الخدمات بأفضل وأسرع وقت ممكن.

أما عن أقل حصة من البرنامج التكميلي تعود إلى برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال بنسبة 11.1% والذي ضم استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي، ومواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية، بالإضافة إلى تحديد وإنجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف تشييد مجتمع جزائري للإعلام.

الفرع الثاني: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية:

لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجًا طموحًا لأجل رفع المستوى المعيشي للمواطن خصصت له النسبة الأكبر من مخصصات التمويل قدرت بـ 45% وقد ضم كل من:

أولاً: الصحة:

حيث تقرر من خلال البرنامج استمرار الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج

الوقائي والاستشفائي الجوهري ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها، وذلك من خلال تحسين قدرات المنظومة الصحية، تطوير الصحة الوقائية، وتحسين العلاج الاستشفائي، وإصلاح المستشفيات، ويهدف هذا الأخير إلى تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم، ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية، ودعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية والجراحية، تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة ولا سيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج، ويرتبط هذا الإصلاح بتحسين تسيير المستشفيات من خلال إدخال المحاسبة التحليلية، تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء، تأسيس "مشروع المؤسسة" من أجل التسيير الاستشرافي، ومراجعة الاطار القانوني لمؤسسات الصحة.

كما تم إدراج في هذا الإصلاح مراجعة آليات التمويل من خلال إخضاع العلاقات بين مؤسسات الصحة وهيئات الضمان والحماية الاجتماعيين إلى التعاقد، وإعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية، وكذلك تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية، كما شمل الإصلاح السياسة المتعلقة بالأدوية ومنها موضوع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع على الأدوية الأساسية والجنسية، وفي هذا المجال حرصت الحكومة على تحسين الحصول على الأدوية الجوهرية، ضمان نوعية المنتجات الدوائية ومراقبتها بالخصوص من خلال تعزيز عمليات التفتيش، ترشيد الانفاق بفضل ترويج استخدام الأدوية الجنسية، وجعل التعويض تبعًا للخدمة الطبية المقدمة، وتطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، والصيدلة الصناعية، بالإضافة إلى تثمين الموارد البشرية في مجال الصحة، كما برمج في هذا الاطار انجاز العديد من الهياكل الصحية من مستشفيات وعيادات ومراكز استشفائية من أجل تحسين صحة المواطن وترقيتها، وكذلك اقتناء تجهيزات طبية، وتجديد حظيرة وسائل النقل، وتهيئة وترميم الهياكل الموجودة.

ثانيًا: تلبية الطلب على السكن:

سجلت الجزائر خلال الفترة (1999- 2004) تقدمًا كبيرًا في مجال تلبية الطلب على السكن، وقد تم الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث تقرر التزام الدولة تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس، وهو الهدف الذي عزمت الحكومة على بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطنية في مجال إعداد المشاريع وانضاجها، أنماط التمويل، تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل وتخفيض أسعار السكن، وتحسين سياسة تسيير المدن، بالإضافة إلى محاولة التحكم في مشكل قلة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج وارتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك، بالإضافة إلى أن الحكومة تعتزم في توسيع هذه الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية وكذلك تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة في هذه الأنشطة.

ففي مجال السكن الاجتماعي عملت الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل من خلال إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر، والرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن هذه، ورصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة.

أما في مجال السكن الريفي فإن الحكومة قد بادرت بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي وذلك بالتعاون بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي بهدف تفعيل انجاز برامج السكنات الاجتماعية، ودعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية، وتحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الايجارية سواء على مستوى

المساحات أو الأداءات من أجل نوعية تتماشى مع حجم الأسر وأسلوب معيشتها، وانعاش الأجهزة المكلفة بمنح المساكن الاجتماعية، وقد نص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على انجاز 1.010.000 مسكن رصد له مبلغ 550 مليار دج.

ثالثًا: تزويد السكان بالماء ومصادر الطاقة وتعزيز التنمية المحلية والتضامن الوطني:

قدرت الاعتمادات المرصودة لتمويل برنامج تزويد السكان بالماء خلال الفترة (2005-2009) بمبلغ 127 مليار دج وكان متوقعًا من ورائها انجاز 10 عمليات كبرى لصرف المياه، وإعادة تأهيل شبكة للتزويد بماء الشرب في 18 مدينة، وإنجاز 1280 مشروع تزويد بالماء والتطهير، بالإضافة إلى حفر 1150 بئر، وكذلك انجاز 230 خزان للمياه.

أما فيما يتعلق بإيصال الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز فقد قدرت الاعتمادات المقررة لتمويل برنامجها مبلغ 65.5 مليار دج خلال نفس الفترة، ومن المتوقع ربط 397700 مسكن بالكهرباء، و964900 مسكن بالغاز الطبيعي.

وقد شملت البرامج البلدية للتنمية والتي قدرت الاعتمادات المرصودة لها بمبلغ 200 مليار دج انجاز أكثر من 15.000 عملية تتعلق على الخصوص بإنجاز مشاريع التزويد بماء الشرب والتطهير، وعمليات فك العزلة، وإعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها وكذلك تحسين المحيط الحضري والإنارة العمومية ومراكز الشباب والرياضة والثقافة في البلديات.

أما البرامج المنطوية في إطار التضامن الوطني فقد شملت الكثير من المشاريع من بينها انجاز 15 مركزًا وطنيًا بيداغوجيًا للأطفال المتخلفين ذهنيًا و05 متخصصة لإعادة

التربية، وكذلك ثلاث نوادي للعجزة بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتجهيز المؤسسات المتخصصة، وتمويل الترتيبات الخاصة بدعم التشغيل، وكذلك إنجاز 100 محل في كل بلدية.

كما سعت الحكومة إلى انجاز العديد من المشاريع على مستوى التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني، كما عملت من خلال البرنامج التكميلي إلى انجاز العديد من المشاريع الثقافية والرياضية، كل ذلك كان يندرج تحت إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن ومكافحة الفقر.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش:

أولاً: أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو:

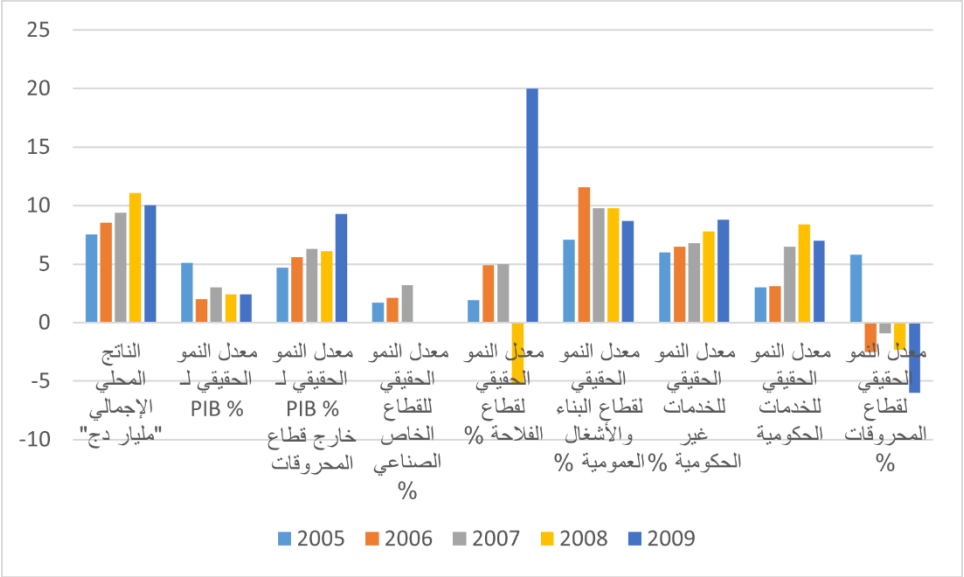
الجدول رقم (15): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005- 2009)

السنوات / القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	7.565	8.515	9.363	11.069	10.018
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8
معدل النمو الحقيقي لـ PIB %	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي لـ PIB % خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	-	-

					الصناعي %
20	5.3-	5.0	4.9	1.9	معدل النمو الحقيقي لقطاع الفلاحة %
8.7	9.8	9.8	11.6	7.1	معدل النمو الحقيقي لقطاع البناء والأشغال العمومية %
8.8	7.8	6.8	6.5	6.0	معدل النمو الحقيقي للخدمات غير الحكومية %
7.0	8.4	6.5	3.1	3.0	معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية
6.0-	2.3-	0.9-	2.5-	5.8	معدل النمو الحقيقي لقطاع المحروقات %
3925.9	4962	3934	3456	3122	نصيب الفرد من PIB "دولار أمريكي"

Source: IMF, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011, p :06, sit web: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr1140.pdf.

الشكل رقم (18): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005 -2009)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (15) يتجلى لنا أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد عرف تراجعًا ملموسًا خلال الفترة (2005- 2009) مقارنةً بما سجله في الفترة (2001-2004)، فباستثناء سنة 2005 التي سجل فيها 5.1% وهو معدل مقارب لما سجله سنة 2004، عرف المعدل بعد ذلك انخفاضًا إذ لم يتعدى في أحسن الأحوال 3% التي سجلها سنة 2007 ليتراجع إلى 2.4% سنتي 2008 و2009 وبهذا يسجل نتائج عكس توقعات الحكومة التي كانت تهدف إلى تحقيق معدل نمو يعادل 8%، وترجع الأسباب في تحقيق هذه المعدلات من النمو إلى انخفاض في معدلات النمو في قطاع المحروقات إذ سجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2005- 2009) باستثناء سنة 2005 وهو ما يؤكد لنا مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذا القطاع.

أما معدلات النمو خارج قطاع المحروقات فقد عرفت تحسنًا ملموسًا خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي للإنعاش إذ انتقلت من 4.7% سنة 2005 إلى 6.3% سنة 2007 لتسجل معدل نمو 9% سنة 2009، وهذا بفضل معدلات النمو الإيجابية التي سجلت في قطاع

الأشغال العمومية والبناء حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 9.4%، وقطاع الخدمات حيث بلغ متوسط معدل نموه 6.39%، إلى جانب قطاع الفلاحة الذي ساهم في ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات رغم أنه عرف بعض التذبذب، ويعني هذا الارتفاع المستمر لمعدلات النمو خارج قطاع المحروقات أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد نجح في تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالقطاعات خارج قطاع المحروقات.

رغم أن معدل نمو PIB خلال فترة تطبيق البرنامج عرف تراجعًا إلا أن متوسط نصيب الفرد من PIB قد ارتفع من 3122 دولار أمريكي للفرد سنة 2005 إلى 4962 دولار أمريكي للفرد سنة 2008 وهو ما يمثل زيادة قدرها 1840 دولار أمريكي، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ليعرف انخفاضًا سنة 2009 إلى 3925.9 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط إلى أقل من 63 دولار أمريكي بعدما سجلت ما يقارب 100 دولار سنة 2008 وهو ما يؤكد على مدى ارتباط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بأسعار المحروقات.

ثانيًا: أثر تطبيق البرنامج على التشغيل والبطالة:

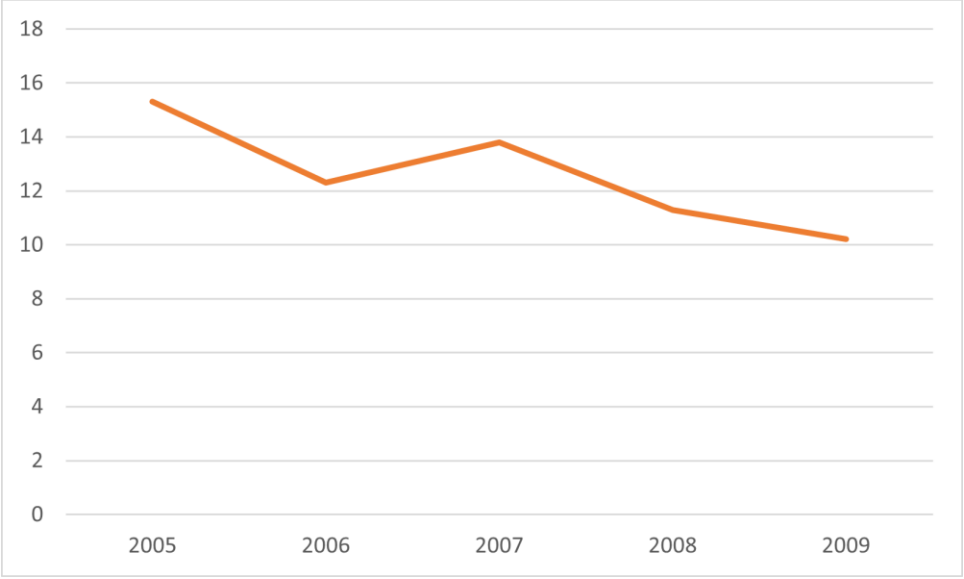
الجدول رقم (16): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000

					(المجموع)
1.242.000	1.252.000	1.170.897	1.609.633	1.380.520	الفلاحة
1.194.000	1.141.000	1.027.817	1.263.591	1.058.835	الصناعة
1.718.000	1.575.000	1.523.610	1.257.703	1.212.022	بناء وأشغال عمومية
5.318.000	5.178.000	4.871.918	4.871.918	4.392.844	التجارة/ الخدمات الإدارية
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	معدل البطالة %

Source: Ons, statistiques sociales , emploi et chômage, les différents tableaux.

الشكل رقم (19): تطور حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (16) يتجلى لنا أن تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية جاء مشابهًا لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: التجارة/ الخدمات، والبناء والأشغال العمومية، والصناعة، إذ نلاحظ أن حجم اليد العاملة قد ارتفع بشكل كبير خاصةً في قطاع التجارة والخدمات الإدارية إذ تم استحداث 925165 منصب شغل جديد في هذا القطاع خلال الفترة (2005- 2009)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية إذ قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة فيه خلال نفس الفترة ما يقارب 505978 منصب شغل جديد، أما قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة فقد عرف حجم الأيدي العاملة فيمهما نوعًا من التذبذب خلال هذه الفترة، حيث عرف قطاع الفلاحة تراجع في الأيدي العاملة سنة 2009 مقارنةً بسنة 2005 بقيمة 138520 منصب شغل، أما قطاع الصناعة فعرف زيادة بسيطة مقارنة الأشغال العمومية والخدمات قدرت بـ 135165 منصب شغل، وعلى العموم فإن حجم العمالة المشغلة قد ارتفع من 8.044.220 سنة 2005 إلى 9.472.000 بمعدل زيادة 17.74% حيث وصل العدد الإجمالي لمناسب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005- 2009) حوالي 1.427.780 منصب شغل جديد.

وبهذا استطاع البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي أن يقلل من حجم البطالة حيث أدى الارتفاع في حجم العمالة إلى انخفاض معدلات البطالة في الجزائر إذ تراجعت من 15.3% سنة 2005 إلى 13.8% سنة 2007 لتصل إلى 10.2% سنة 2009.

ثالثًا: أثر تطبيق البرنامج على مستوى معيشة الأفراد:

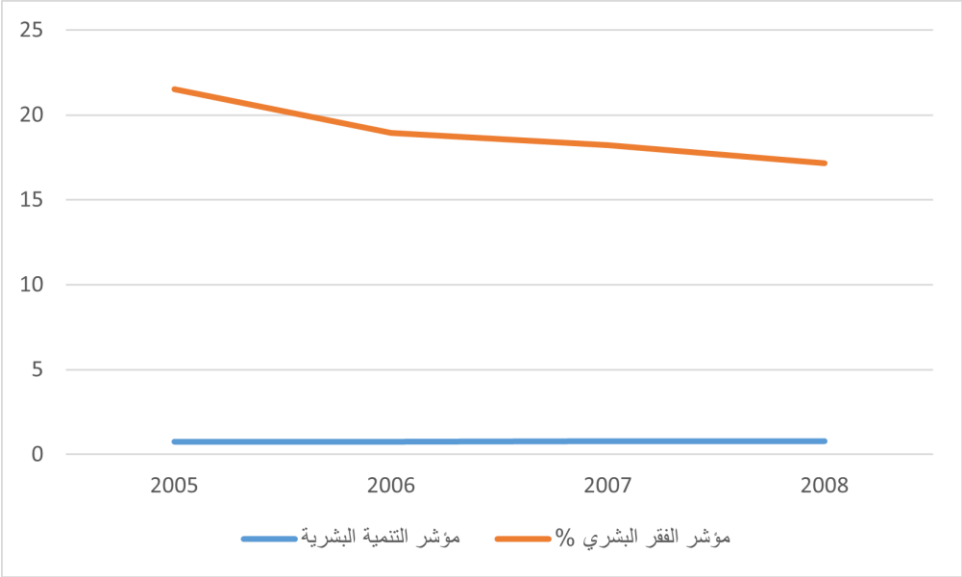
هناك الكثير من المؤشرات التي تعبر عن تحسن مستوى معيشة الأفراد مثل تراجع نسبة الفقر، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض معدلات الأمية، والاستفادة من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والسكن اللائق، وخدمات عمومية أخرى، بالإضافة إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وتحسن معدل الأمل في الحياة، وانخفاض معدل الوفيات، وغيرها من المؤشرات، وسنرتكز هنا على مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري خلال الفترة (2005- 2008) من خلال الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17): تطور مؤشر التنمية البشرية والفقر البشري خلال الفترة (2005-2008)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
مؤشر التنمية البشرية	0.733	0.760	0.768	0.779
مؤشر الفقر البشري %	21.5	18.95	18.23	17.16

Source: conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain, 2006, 2008.

الشكل رقم (20): تطور مؤشر التنمية البشرية والفقر البشري خلال الفترة (2005-2008)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (17) يتجلى لنا أن مؤشر التنمية البشرية والذي يعبر عن ثلاث وضعيات تخص مختلف جوانب التنمية البشرية وهي الأمل في الحياة عند الولادة، والمستوى التعليمي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية للدولار والذي تتراوح قيمه بين الصفر كأدنى قيمة والواحد كأقصى قيمة قد عرف تحسنًا بدءًا من سنة 2005 حيث انتقل من 0.760 سنة 2006 إلى 0.768 سنة 2007 بمعدل زيادة 1.05% ليستمر في الارتفاع حيث بلغ 0.779 سنة 2008 بمعدل زيادة 1.43%، يرجع السبب في ارتفاع هذا المؤشر إلى التحسن الذي عرفته الخدمات الصحية سواء من حيث النوع أو الكم، بالإضافة إلى تحسن المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الأمية وكذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005- 2009)، كما يتجلى لنا من خلال الجدول السابق انخفاض مؤشر الفقر البشري الذي يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي حياة مديدة وصحية، واكتساب المعرفة، والمستوى المعيشي اللائق حيث انخفض من 18.95% سنة 2006 إلى 17.16% سنة 2008 بمعدل انخفاض 9.44% وهو ما يؤكد

مرة أخرى تحسن بعض الخدمات الأساسية للسكان كالصحة والتعليم، والحصول على مياه شرب نقية.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك وتواصلت الدينامية هذه بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005- 2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

الفرع الأول: أهداف برنامج التنمية الخماسي:

يهدف برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين (2010- 2014) والذي خصص له من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار إلى تحقيق هدفين هامين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة

للمؤسسات، كما يرمي إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذلك تحسين الخدمات العمومية "الوصول للعدالة، إيصال الكهرباء، والماء، والغاز..." بالإضافة إلى فك العزلة عن المناطق النائية، وكذلك مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية وإصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها.

الفرع الثاني: محتوى برنامج التنمية الخماسي:

يخصص برنامج (2010- 2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية "منها 1000 إكمالية و850 ثانوية" و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبًا صحيًا متخصصًا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بماء الشرب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدًا و25 منظومة لتحويل المياه وانهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبًا و160 قاعة متعددة الرياضيات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- إقامة برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.
- كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك بتخصيص:

➢ أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

➢ أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري "على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي" وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

➢ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

➢ ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

➢ بالإضافة إلى ذلك يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال: أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيها من قبل، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الهدف، كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج

من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كما يخصص البرنامج (2010- 2014) مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة عن طريق دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

الفرع الثالث: نتائج برنامج التنمية الخماسي:

أولاً: آثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي:

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبًا واضحًا عند مستويات منخفضة خلال الفترة (2010- 2014) لم تتجاوز 3.4%، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات بسبب عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المقبول وذلك راجع للأثر الإيجابي لبرنامج التنمية الخماسي.

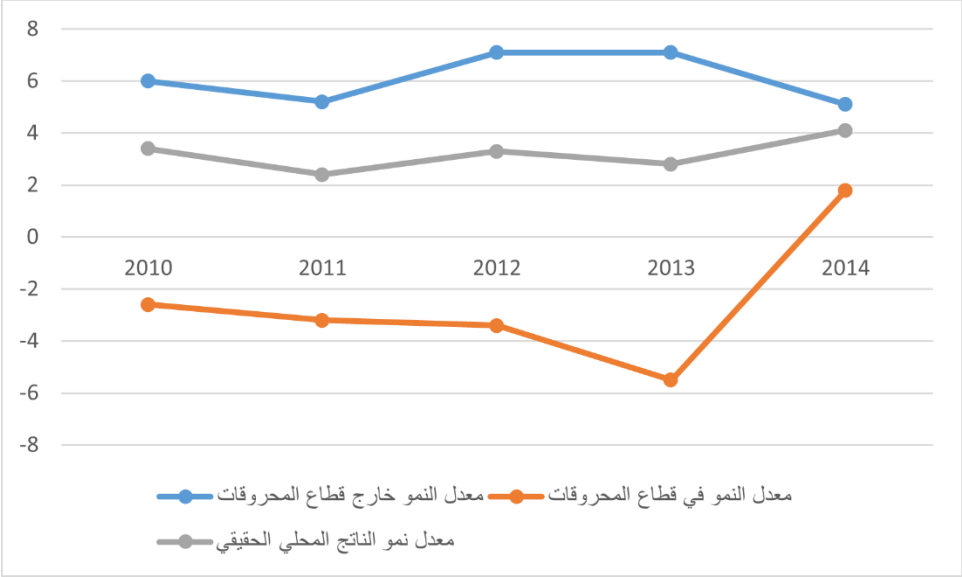
الجدول رقم (18): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2010- 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014

القطاعات					
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6	5.2	7.1	7.1	5.1
معدل النمو في قطاع المحروقات	2.6-	3.2-	3.4-	5.5-	1.8
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.4	2.4	3.3	2.8	4.1

Source: Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels (2010-2013), Alger, 2013, PP. 13-23.

الشكل رقم (21): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2010- 2014)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهدت معدلات متواضعة؛ وذلك راجع إلى الانخفاض المستمر في معدل نمو قطاع المحروقات الذي وصل إلى -5.5%، الأمر الذي يؤكد الارتباط الطردي القوي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات، ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن تدهور معدلات نمو

قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2010- 2014)[1]، ولمعرفة أثر برنامج التنمية الخماسي على معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأساسية نقدم الجدول رقم (19):

الجدول رقم (19): معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010- 2014)

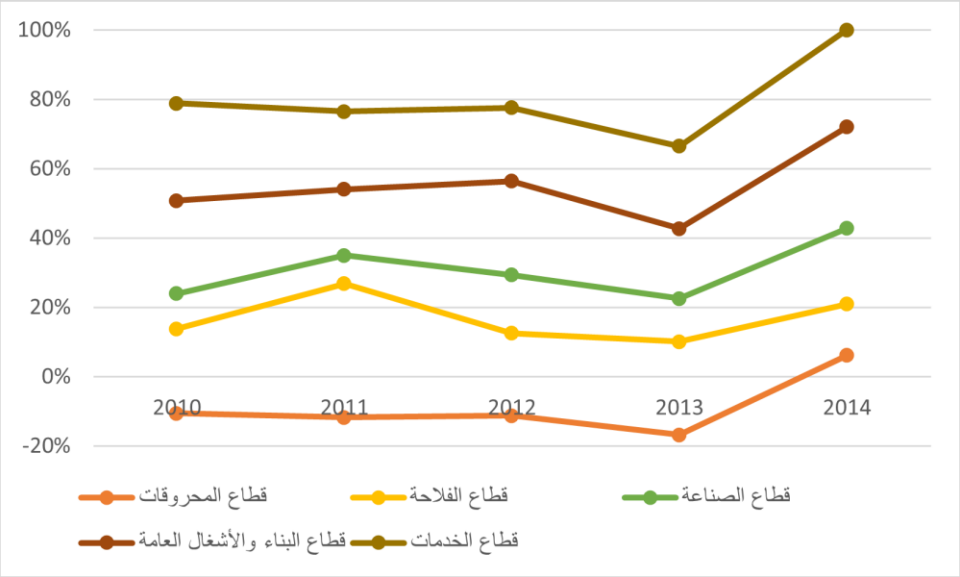
السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	2.6-	3.2-	3.4-	5.5-	1.4
قطاع الفلاحة	06	10.5	7.2	8.8	3.4
قطاع الصناعة	2.5	2.2	5.1	4.1	5.0
قطاع البناء والأشغال العامة	6.6	5.2	8.2	6.6	6.7
قطاع الخدمات	6.9	6.1	6.4	7.8	6.4

Source: Banque d'Algérie, Ibid, PP. 15-27.

Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective: emploi et chômage, http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et %20chomage2014.xlsx.pdf, P. 02.

الشكل رقم (22): معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010- 2014)

[1] بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، ع04، ديسمبر 2016م، ص 111- 136.



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

- **القطاع الفلاحي:** خصص لهذا القطاع حوالي 1000 مليار دج ضمن مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي أي حوالي 03 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم النمو، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي خلال الفترة (2010- 2013) بحوالي 8.1% محققًا بذلك أعلى معدلات النمو القطاعية خلال نفس الفترة محتلاً بذلك المرتبة الرابعة سنة 2011 ثم الثالثة سنة 2012 فالثانية سنة 2013 كأكبر مساهم في خلق الثروة.
- **القطاع الصناعي:** سجل هذا القطاع معدلات نمو مقبولة على العموم خلال فترة البرنامج محققًا أعلى نسبة سنة 2012 بـ 5.1% وهي أعلى نسبة نمو في القطاع الصناعي على مدار 13 سنة لتتراجع سنة 2013 عند 4.1%، ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل معدلات نمو متدنية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010- 2013) وهو ما يوضح عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية بالنظر إلى المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي

يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصةً في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق برنامج التنمية الخماسي[1].

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات المهمة في عملية خلق الثروة الوطنية حيث حقق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة البرنامج الخماسي، وبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2012 بنسبة نمو وصلت إلى 8.2% نتيجة حجم الانفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليوني سكن لتتراجع إلى 6.6% سنة 2013 بسبب الانتهاء من أغلب برامج ومشاريع البنية التحتية لكن يبقى الأداء القوي لهذا القطاع من أهم العوامل المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة.
- **قطاع الخدمات:** لقد شهد هذا القطاع في السنتين الأوليتين من البرنامج الخماسي للتنمية، تراجع في معدلات النمو بالمقارنة مع السنوات الماضية لكن رغم ذلك بقيت هذه المعدلات موجبة وأكبر من تلك المسجلة عمومًا في الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لتتحسن في السنوات الأخيرة بفعل ديناميكية فرعي التجارة والمواصلات ليحقق قطاع الخدمات سنة 2013 أعلى معدل نمو منذ 2009 ليصبح بذلك أول مساهم في الناتج المحلي الخام بعد المحروقات بـ 23.1%، ويعتبر ذلك من نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من بين أهدافه تحسين الخدمة العمومية حيث

[1] فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005– 2014، مرجع سابق ص 190.

خصص لذلك حوالي 1666 مليار دج، بالإضافة إلى تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص مما انعكس ايجابًا على أداء هذا القطاع[1].

- **قطاع المحروقات:** لقد استمر قطاع المحروقات في التراجع خلال الفترة (2010-2013) ليفقد سنة 2013 حوالي 25% من قيمته المضافة خلال 08 سنوات نتيجة عدة عوامل منها: تراجع انتاج وصادرات المحروقات بسبب أحداث تيقنتورين، وتراجع الأسعار على المستوى الدولي خلال 2013 مقارنة بسنتي 2011 و2012 متأثرة بتواضع تعافي الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أثر على مساهمة تكوين الناتج المحلي الخام الذي وصل سنة 2013 إلى 29.9%[2].

ثانيًا: أثر برنامج التنمية الخماسي على البطالة:

لقد كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الأثر الإيجابي على خفض معدل البطالة من 10.2% سنة 2009 إلى 9.8% سنة 2013، لكن مع بداية سنة 2014 عرف هذا المعدل ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 10.6% بسبب بداية انخفاض أسعار المحروقات وتراجع عمليات التوظيف في القطاع العمومي لكن مع كل هذا لا ينبغي إهمال صعوبة ربط الزيادة في حجم الانفاق الاستثماري العمومي بحوالي 900% من سنة 2009 إلى سنة 2014، بالزيادة في التشغيل وتخفيض معدل البطالة بحوالي 01% فقط خلال نفس الفترة في ظل التزايد المستمر لتعداد السكان، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20): تطور معدل البطالة وحجم العمالة (2010- 2014)

[1] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, P. 21.

[2] Banque d'Algérie, op-cit, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, P. 22.

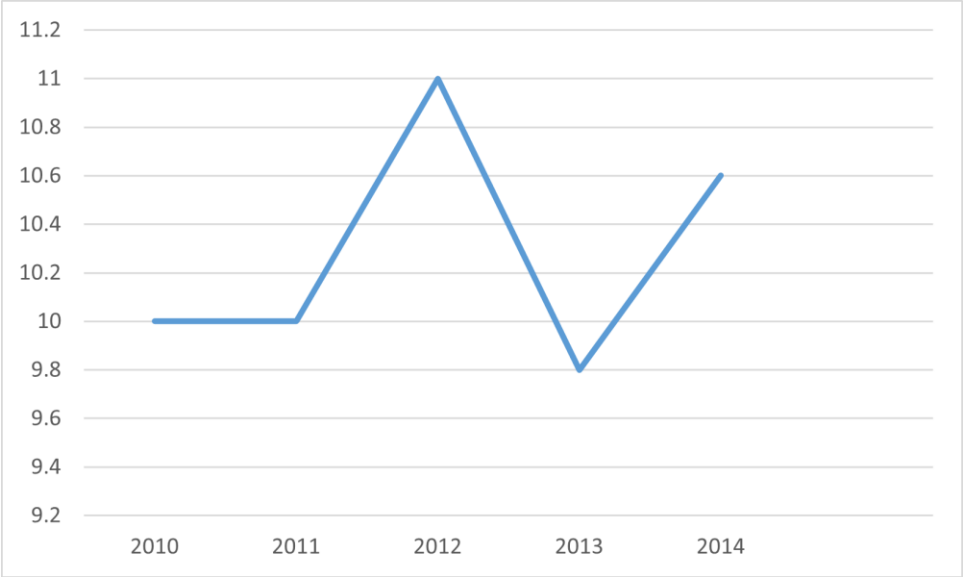
2014	2013	2012	2011	2010	السنوات / البيان
11.453.000	11.964.000	11.423.000	10.661.000	10.812.000	حجم العمالة النشطة
10.239.000	10.788.000	10.170.000	9.599.000	9.736.000	حجم العمالة المشغلة
10.6	9.8	11.0	10.0	10.0	معدل البطالة %

Source: Banque d'Algérie, op-cit, rapport annuel 2013, annexe : tableaux statistiques, Alger, juillet 2014, P. 158.

http://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/apportba2013/annexetableauxstatistiques2013.

Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective; emploi et chômage, http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et%20cho mage2014.xlsx.pdf.

الشكل رقم (23): تطور معدل البطالة (2010- 2014)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) ارتفاع حجم العمالة التشغيلية من 9.736.000 منصب شغل سنة 2010 إلى 10.738.000 منصب شغل سنة 2014، وكان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبًا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10.812.000 فرد سنة 2010 لتصل إلى 11.453.000 فرد سنة 2014.

إن متابعة حجم الزيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشغلة تبين أن عدد مناصب العمل التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل وهي تمثل ثلث تقديرات البرنامج الخماسي للتنمية في مجال التشغيل والذي قدر بحوالي 03 ملايين منصب شغل في نهاية 2014.

الجدول رقم (21): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2014)

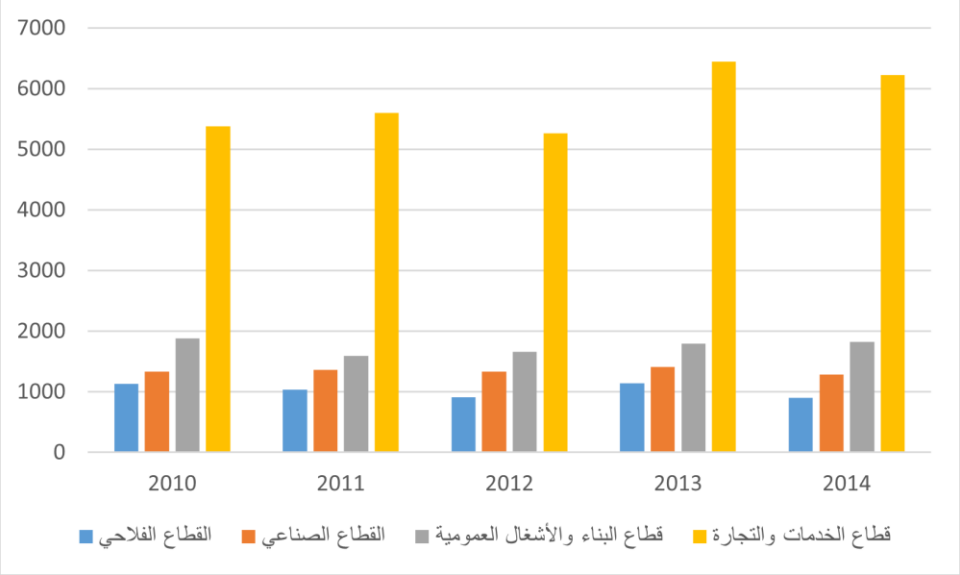
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014

					القطاعات
899	1141	912	1034	1136	القطاع الفلاحي
1290	1407	1335	1367	1337	القطاع الصناعي
1826	1791	1663	1595	1886	قطاع البناء والأشغال العمومية
6224	6449	5260	5603	5377	قطاع الخدمات والتجارة

Source: Banque d'Algérie, Op, Cit, P.158.

Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, Rétrospective, emploi et chômage, Ibid. p 01.

الشكل رقم (24): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن قطاع الخدمات والتجارة لا زال أهم قطاع يساهم في امتصاص البطالة من خلال الوظائف المسطرة على مستوى الإدارات العمومية وعلى مستوى قطاع النقل والاتصالات، وكذلك النشاط التجاري الذي أصبح منتعشًا خلال تلك الفترة، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية؛ نظرًا لاستمرار الدولة في مقاربتها المبنية على التوجه نحو بناء وتشييد المنشآت التحتية والتركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر، وفي المقابل نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في حجم العمالة تدريجيًا، وهذا يعد منطقيًا إلى حد كبير؛ بسبب تأثر هذا القطاع بالظروف المناخية التي لا يمكن التحكم فيها، أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج مقبولة بالمقارنة مع القطاع الفلاحي حيث احتل المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في خلق مناصب الشغل التي وصل سنة 2013 إلى حوالي 1.407.000 منصب شغل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن برنامج التنمية الخماسي ساهم في القضاء على البطالة بمساهمة الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية إلا أنها كانت مزيجًا بين المناصب المؤقتة والدائمة، كما أن نسبة 01% ضعيفة جدًا إذا ما قورنت بحجم المبالغ الضخمة التي رصدت لمكافحة البطالة في هذا البرنامج بـ 360 مليار دج منها 130 مليار دج موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت، و150 مليار دج موجهة لدعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل، و80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019):

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة (2015- 2016)، حيث تم إنشاء صندوق تسيير

عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016) والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143/ 302، وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز.. الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل، ومناصب جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية المواد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو (2015- 2016) إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

الفرع الثاني: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

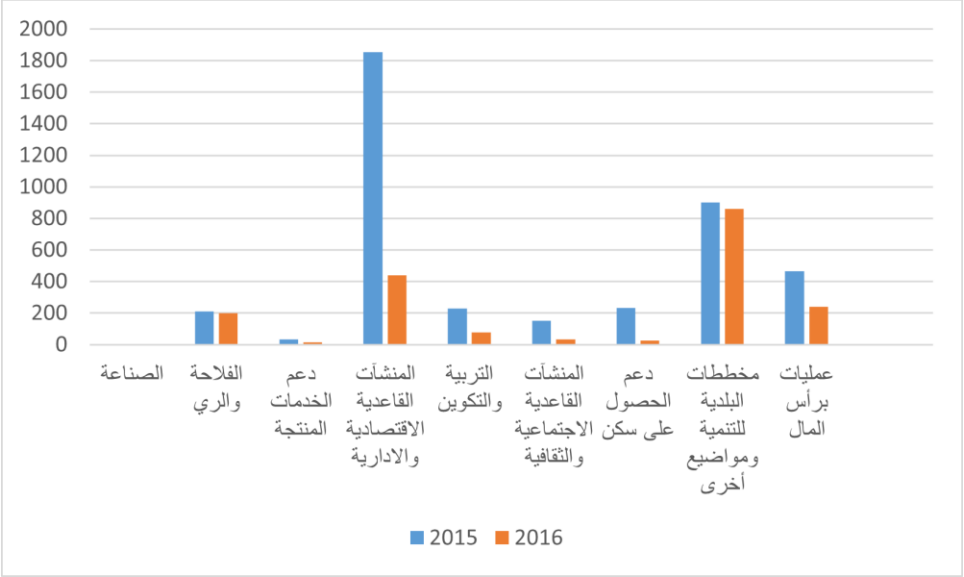
قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول رقم (22):

الجدول رقم (22): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2016)

السنوات / القطاع	2015	2016	المجموع "مليار دج"	النسبة المئوية %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2016 و2017.

الشكل رقم (25): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2016)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (22) يتبين أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2015- 2016) وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويرجع ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقًا خاصةً مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذ حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج ثم عمليات برأس مال بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين تقدر بـ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

كما تم التصديق على النموذج الجديد للنمو (2016- 2030) في جويلية 2016 وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019، وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الموازنة، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، والمرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%.

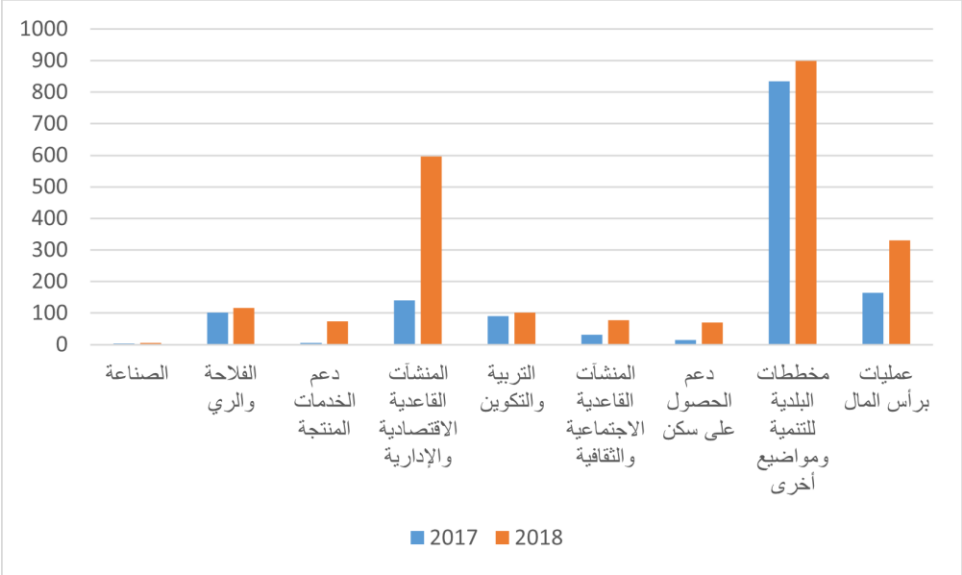
الجدول رقم (23): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017- 2018)

السنوات / القطاعات	2017	2018	المجموع "مليار دج"	النسبة المئوية %
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101.0	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	2.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	84.7	2.3

مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47.5
عمليات برأس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	1386.6	2270.5	3657.1	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018 و2019.

الشكل رقم (26): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017- 2018)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (23) نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47.5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق ثم قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر بـ 20.1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت 38.4% وهذا نظرًا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، قم عمليات برأس مال

بـ 13.5% ثم باقي القطاعات ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ 6% من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.3% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ 15.2%.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 وذلك بنسبة تقدر بـ 27% وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الانفاق لمواجهة الأزمة المالية إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة 64% وهذا نظرًا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما فوق 60 دولار للبرميل وسط توقعات عالمية بتوازن السوق أواخر 2018، ومن ناحية أخرى نظرًا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

الفرع الثالث: آثار برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

أولاً: آثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي:

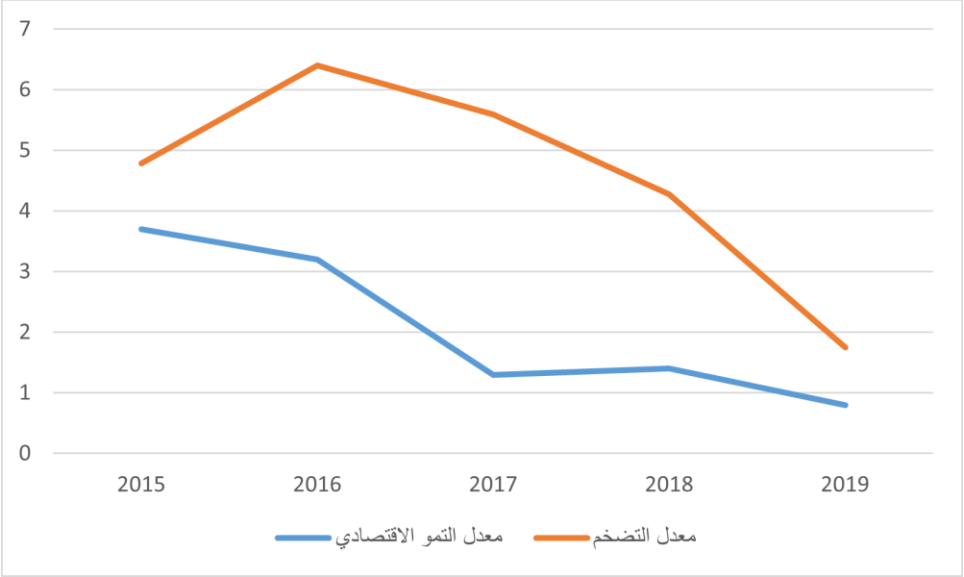
سعي هذا البرنامج إلى تحقيق معدلات نمو حقيقية موجبة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول (24):

الجدول رقم (24): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2019)

السنوات / المعدل	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الاقتصادي %	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8
معدل التضخم %	4.78	6.40	5.59	4.27	1.75

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (27): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2019)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ ان معدلات النمو المسجلة طوال فترة البرنامج موجبة، ولكنها في ميل ذو اتجاه تنازلي حيث بلغ في سنة 2015 معدل 3.7% مسجلاً بذلك انخفاض جد طفيف مقارنةً بسنة 2014 والتي بلغ حينها 3.8% ثم استمر في الانخفاض للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 3.2% في سنة 2016 أي تراجع بـ 0.5 نقطة مئوية، على الرغم من هذا التراجع الطفيف غير أنه يبقى الأفضل مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في دول الشرق الأوسط وبلدان شمال افريقيا، وخاصةً في ظل الظروف التي اتسمت بالعجز الكبير والقياسي المسجل في ميزان المدفوعات الناتج عن الانخفاض القوي في إيرادات الصادرات من المحروقات، حيث تراجع سعر البرميل إلى أقل من 45 دولار في سنة 2015 مقابل 110 دولار للبرميل في سنة 2014، وفي نفس السنة سجل عجز الميزانية العامة وللمرة السابعة على التوالي عجزًا كبيرًا يقدر بـ 2553.2 مليار دج أي زيادة في العجز بمعدل 103% مقارنةً بسنة 2014 أي ما يعادل نسبة 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي، ونتيجة لهذه الظروف قامت

الحكومة الجزائرية بقفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2006، وتم تعويضه بفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ 300 مليار دج كدلالة على انخفاض تمويل برنامج الاستثمارات العمومية خلال السنوات المتبقية من البرنامج.

استمر في الانخفاض من جديد، حتى بلغ 1.3% في سنة 2017 أي انخفض بـ 1.9 نقطة مئوية، وهذا سببه التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة، حيث لم يحقق نموًا في الحجم إلا بـ 1.6% مقابل 3.3% في سنة 2016، وقد سجل معدل النمو الاقتصادي زيادة طفيفة في سنة 2018 والمقدرة بـ 0.1 نقطة مئوية، وهذا في ظل استمرار التراجع في قطاع المحروقات وبمعدل يقدر بـ -6.4% مقارنةً بالسنة الماضية، وفي سنة 2019 سجل معدل النمو الاقتصادي من جديد تراجعًا بقدر بـ 0.6 نقطة مئوية.

بلغ معدل النمو خارج المحروقات في المتوسط طوال فترة البرنامج نسبة 3%، وقد تحقق هذا النمو أساسًا بفضل الأداء الممتاز الذي عرفه قطاع الفلاحة نتيجة تحسن الظروف المناخية المواتية، وإلى جانب هذا، فقد ساهم فيه الديناميكية التي عرفها قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة والصناعة وذلك من خلال استمرارها في تسجيل معدلات نمو معتبرة ما عدا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل انخفاضًا طفيفًا.

أما بالنسبة لمعدل التضخم، ففي سنة 2015 قدر بـ 4.78% مقابل 2.92% سنة 2014، فهو أكبر من المعدل المستهدف 04% بـ 0.78 نقطة مئوية، ثم سجل من جديد وللمرة الثانية على التوالي ارتفاعًا حيث بلغ 6.40% في سنة 2016 أي ارتفع بنسبة 33.89%، وأعلى من المعدل المستهدف بنسبة 60%، إن هذا الارتفاع ليس له صلة بالتضخم المستورد لأن أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم تسجل ارتفاعًا كبيرًا، حيث لم تبلغ مساهمتها في التضخم إلا بنسبة 21.8%، وأيضًا ليس له صلة بالتوسع

في حجم الكتلة النقدية طالما أنها خلال نفس السنتين سجلت معدل نمو جد طفيف، إن هذا التضخم يكتسي طابع هيكلي ويفسر بتوقعات لا أساس لها للمتعاملين الاقتصاديين، وإنما مرتبطة بالظروف التي تتميز بأسواق تنافسية بشكل غير كاف وسيئة التنظيم، ويتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة تتحكم في أسعار المنتجات الزراعية الطازجة وكذلك أسعار الخدمات.

سجل معدل التضخم في سنتي 2017 و2018 انخفاضًا متتالي ليبلغ 5.59% و4.27% على التوالي أي انخفاض متتالي يقدر بنسبة 12.65% و23.61% رغم الانخفاض المسجل إلا أنه ليس كافيًا طالما أنهما أعلى من المعدل المستهدف 04%. إن هذا الانخفاض المتتالي يرجع إلى الانخفاض المتتالي المسجل في تضخم أسعار السلع الغذائية المصنعة حيث تراجع إلى 3.5% و2.6% في سنتي 2017 و2018 على الترتيب مقابل 4.8% سنة 2016 والذي بدوره مرتبط بالانخفاض المتزامن في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة حيث تراجعت إلى 4.1% سنة 2018 مقابل 6.6% سنة 2017، وقد استمر معدل التضخم في الانخفاض من جديد في سنة 2019 حيث قدر بـ 1.75% أي تراجع بنسبة 59.01%؛ وهذا يرجع إلى الاستمرار في الانخفاض المسجل في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة من ناحية، ومن ناحية أخرى سجلت أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير انخفاضًا قويًا وفي ميل تنازلي منذ شهر ماي سنة 2017.

ثانيًا: آثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على معدل البطالة:

إن تحقيق هدف النمو الاقتصادي ينعكس إيجابًا عن هدف التشغيل الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية رغم أن هذا الهدف ليس

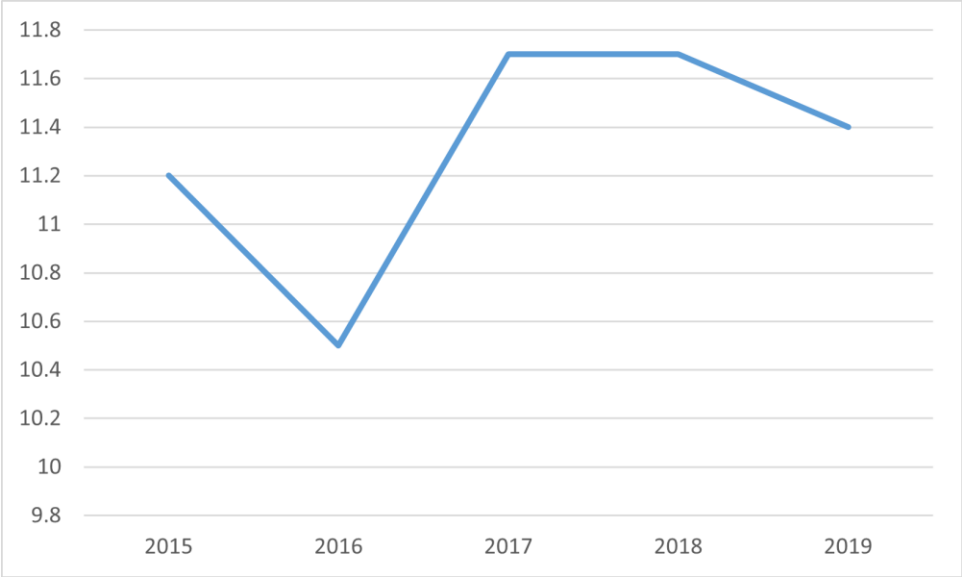
حصريًا على السياسة النقدية وحدها بل تشاركها فيها بشكل كبير السياسات الأخرى خاصةً المالية، والجدول رقم (25) يوضح لنا تطور معدل البطالة طوال فترة البرنامج:

الجدول رقم (25): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2015- 2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (28): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2015- 2019)



المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Excel 2021

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ ان معدل البطالة بلغ في سنة 2015 نسبة 11.2% مقابل 10.6% في سنة 2014 أي سجل ارتفاعًا بنسبة 5.66% ثم سجل انخفاضًا طفيفًا من جديد في سنة 2016 ليبلغ 10.5% أي انخفاض بنسبة 6.25% ثم سجل ارتفاعًا آخر في سنة 2017 ليبلغ 11.7% أي ارتفاع بنسبة 11.42%؛ وهذا يعود إلى الانخفاض

المسجل في تمويل الاستثمارات العمومية، حيث تم تجميد العديد من المشاريع خاصةً التي لم تنطلق بعد، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العمومية، والاكتفاء على الالتزام فقط بالعمليات الضرورية التي تكتسي فقط طابع الأولوية القصوى، وفي سنة 2018 سجل استقرارًا عند نفس المعدل، وبعدها سجل انخفاضًا طفيفًا بنسبة 2.56% ليبلغ 11.4%، وهذا الاستقرار يرجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لمحددات الانفاق الحكومي والفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر 2000- 2020

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لمحددات الانفاق الحكومي والفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر 2000- 2020

مقدمة:

أولت العديد من البلدان الاهتمام لظاهرة الفقر؛ لأنها مسألة حساسة للغاية، كما أن تأثيرها يتجاوز المجال الاقتصادي ليشمل قطاعات مختلفة مثل القطاعات الاجتماعية والسياسية والثقافية إضافة إلى ذلك يؤثر الفقر على الجوانب العلمية والإدراكية.

ولهذا يمثل انتشار الفقر على نطاق واسع التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية؛ نظرًا لأنه في الكثير من الأحيان يكون مصحوبًا بالبطالة وسوء التغذية والأمية وتدني مركز المرأة، والتعرض للمخاطر البيئية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية، وهذه العوامل جمعها تساهم في ارتفاع مستويات الوفيات فضلاً عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، لهذا سعت الجزائر من خلال الانفاق الحكومي إلى محاربة الفقر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، ويتبنى هذا الفصل الدراسة القياسية لمحددات الانفاق الحكومي والفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020).

المبحث الأول: تعيين النموذج الأمثل لمحددات الانفاق الحكومي:

يقصد بمرحلة تعيين النموذج هو صيانة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية، حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال تحديد المتغيرات التي يجب أن يتكون منها النموذج سواء تعلق الأمر بالمتغير التابع الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة أو المتغيرات المفسرة التي تتحكم في هذه الظاهرة، حيث أن مرحلة تعيين النموذج بمعادلة أو مجموعة من المعادلات تتوقف على نص النظرية الاقتصادية، والتي تعتبر المصدر الأساسي في تحديد المتغيرات وطبيعة العلاقة التي تربط بينها، وذلك من خلال وصفها للظاهرة الاقتصادية والتعريف بها.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها:

إن القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب الإلمام بجوانبها النظرية بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة التي تعرضت لها، وذلك من أجل تحديد المتغيرات المعبرة عنها، كما أن التحليل السليم للعلاقات الاقتصادية يفرض اللجوء إلى أساليب قياسية حديثة في معالجة السلاسل الزمنية وذلك بهدف الحصول على نتائج دقيقة، وذلك عن طريق استخدام اختبارات الإستقرارية، التكامل المشترك، بالإضافة إلى تطبيق نماذج تصحيح الخطأ على البيانات المستخدمة، وذلك من أجل تفادي ظهور مشكلة الانحدار الزائف رغم الحصول على قيمة مقبولة لمعامل التحديد، وقيم ذات معنوية إحصائية لكل من إحصائيتي ستيودنت وفيشر.

الفرع الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة سوف يتم استخدام نموذج يتكون من خمسة متغيرات، حيث يتمثل المتغير التابع في معدلات الانفاق الحكومي للحد من الفقر، بينما يتم حصر عدد من المتغيرات

المستقلة التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع وهذا من خلال ما تم التعرض إليه في الدراسة النظرية، ويمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

المتغير التابع: يتمثل في الانفاق الحكومي ويرمز له بالرمز G.

المتغير المستقل: وتتمثل هذه المتغيرات:

- الفقر ويرمز له بالرمز Pov.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي ويرمز له بالرمز GDP.
- التضخم ويرمز له بالرمز INF.
- البطالة ويرمز لها بالرمز CHOM.
- النمو الاقتصادي ويرمز له بالرمز EG.

بعد التعرف على المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة، وتحديد المتغيرات المفسرة التي يحتويها النموذج والتي تتحكم في الظاهرة المدروسة، وبعد جمع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$G \rightarrow f\,(Pov, GDP, Chom, INF, EG).$$

سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدلات الفقر، حيث يستند النموذج الخطي على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع المتمثل في الانفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة (معدل الفقر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي)، وحد عشوائي U_i.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج الخاص بمعدلات الفقر:

الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج الخاص بمعدلات الفقر هي الصيغة الخطية.

أولاً: الصيغة الخطية: تتمثل صيغة النموذج الخطي كالتالي:

$$G = B_0 + B_1 Pov + B_2 INf + B_3 GDP + B_4 CHOM + B_5 EG + U_i$$

حيث أن:

G: الانفاق الحكومي.

POV: يمثل معدل الفقر.

GDP: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي.

CHOM: يمثل معدل البطالة.

INF: يمثل معدل التضخم.

EG: يمثل معدل النمو الاقتصادي.

U_i: الحد العشوائي الذي يتم إضافته للنموذج لكي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر عن الظاهرة محل الدراسة لكن يصعب قياسها.

ثانيًا: فروض البحث: وفقًا لطبيعة مشكله الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضية الدراسة الرئيسية كالتالي:

يوجد أثر ذو دلاله احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين اليات الحكومة فى الحد من الفقر في الجزائر والنمو الاقتصادي

يوجد أثر بين اليات الحكومة والنمو الاقتصادى $= H_0$

لا يوجد اثر بين اليات الحكومة والنمو الاقتصادى $VS \quad H_1 =$

ثالثا: تقييم النموذج: تتم هذه العملية من خلال دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية وذلك بالاعتماد على معايير اقتصادية وأخرى إحصائية بالإضافة إلى المعايير القياسية.

1. **الدراسة الاقتصادية:** تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى توافق نتائج النموذج مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا من خلال إشارة معاملات المتغيرات المفسرة للنموذج وتوافقها مع ما تقره النظرية الاقتصادية، وإن لم تتوافق إشارة المقدرات مع ما تقره النظرية الاقتصادية يتم عزلها من النموذج.
2. **الدراسة الإحصائية:** يتم الأخذ بمجموعة من المعايير الإحصائية عند القيام بعملية تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، حيث يتم من خلالها التأكد من أن النموذج له مقدرة تفسيرية وهذا بالاعتماد على إحصائية ستيودنت t والتي يتم من خلالها اختبار معنوية المعلمات حيث أن الإحصائية t تقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة، كما يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج بالاعتماد على معامل التحديد R^2، ومعامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$، حيث كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد كلما دل ذلك على دقة النموذج وجودة التقدير أي أن هناك علاقة قوية تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى إحصائية F والتي من خلالها يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

3. **الدراسة القياسية:** وتتمثل في مدى استيفاء النموذج لفرضيات التقدير، وان انتفاء إحداها يؤدي إلى بروز مشكلة قياسية تتمثل في مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المفسرة ومشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

الفرع الثالث: النموذج الخطي لمعدلات الفقر في الجزائر:

يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معلمات النموذج كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2020،

$$G = 15.975 - 0.052CHOM + 0.213EG - 0.681GDP + 0.556INF - 0.064POV$$

$$(4.21)^{*} \quad (-0.25) \quad (0.17) \quad (-0.53) \quad (1.17) \quad (-0.16)$$

$$R^2 = 0.3606 \quad \bar{R}^2 = 0.1475 \quad F = 1.692 \quad n = 21 \quad DW = 0.578$$

وستتم عملية تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي EVIEWS10، وبعد ادخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في هذا النموذج لغرض التقدير فإن معادلة الانحدار الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة كانت كما يلي:

حيث أن: هذه القيم تمثل الإحصائية، R^2: معامل التحديد، $\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل، F: إحصائية فيتشر، DW: إحصائية ديربين واتسون، n: عدد المشاهدات.

إن عملية تقييم النموذج المتحصل عليه بعد التقدير تعتمد أساسًا على دراسة هذا النموذج من الناحية الاقتصادية والناحية الإحصائية إضافة إلى الناحية القياسية وهذا من أجل

التأكد من أن النموذج يتماشى مع ما تقره النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التأكد من المعنوية الإحصائية للمعلمات وكذا التأكد من أن النموذج ككل معنوي بالإضافة إلى التأكد من خلوه من مشاكل القياس الاقتصادي.

1. **الدراسة الاقتصادية:** يلاحظ من خلال النموذج المقدر الخاص بالفترة (2000-2020) ما يلي: بالنسبة لمعامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والفقر والبطالة فإن اشارتهم سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي والفقر والبطالة والمتغير التابع المتمثل في معدل الانفاق الحكومي، وهذا يعد مقبولاً من الناحية الاقتصادية لأنه يتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة لمعامل النمو الاقتصادي والتضخم فإن إشارته الموجبة تدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في النمو الاقتصادي والتضخم والمتغير التابع المتمثل في معدل الانفاق الحكومي، إذن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.
2. **الدراسة الإحصائية:** إن هدف الدراسة الإحصائية هو اختبار فرضيات النموذج المقدر حيث يتم الأخذ بمجموعة من المعايير الإحصائية، وسيتم تقييم النموذج المقدر باستعمال هذه الاختبارات التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، كما يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام معامل التحديد المعدل وإحصائية فيشر، وتظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح بالمعادلة حيث أن إحصائية F المحسوبة تظهر معنوية أي أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية، وبالتالي نرفض فرضية العدم "عدم صلاحية النموذج"، ونقبل الفرض البديل "النموذج مناسب".

3. **الدراسة القياسية:** يتضح من خلال النموذج أنه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي، لذا سنقوم بدراسته من الناحية القياسية لاختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين ووجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سيتم التركيز في هذه المرحلة على دراسة خصائص السلاسل الزمنية وذلك من خلال القيام بدراسة وصفية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى اختبار استقرارية سلاسل هذه المتغيرات وذلك بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أو غير مستقرة وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار البسيط (DF) وديكي فولار المطور (ADF) لكن قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة الزمنية وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيتم استخدامه في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة.

الفرع الأول: دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

تتمثل الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال القيام بعرض وتحليل لأهم الخصائص الإحصائية التي تتميز بها هذه المتغيرات وهي: المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التباين، أقصى وأدنى قيمة في السلسلة الزمنية.

1. **السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل الانفاق الحكومي (G):** تتكون السلسلة الإحصائية المتمثلة في معدلات الانفاق الحكومي من 21 مشاهدة تمتد من 2000 إلى سنة 2020 بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـ 16.60 وقيمة عظمى سجلت بـ 21.6 سنة 2015، وقيمة صغرى قدرت بـ 11 سجلت سنة 2006 بينما ينصف هذه السلسلة

وسيط حسابي قيمته 16.90، وتشتت قيم السلسلة الزمنية عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 3.43.

2. **السلسة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة (CHOM):** تتكون السلسلة الإحصائية المتمثلة في معدلات البطالة من 21 مشاهدة تمتد من 2000 إلى سنة 2020 بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـ 14.76 وقيمة عظمى سجلت بـ 29.8 سنة 2000، وقيمة صغرى قدرت بـ 9.8 سجلت سنة 2013 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط حسابي قيمته 12.20، وتشتت قيم السلسلة الزمنية عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 6.30.
3. **السلسلة الزمنية الخاصة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** تتكون السلسلة الإحصائية المتمثلة في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 21 مشاهدة تمتد من 2000 إلى سنة 2020 بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـ 1.17 وقيمة عظمى سجلت بـ 5.1 سنة 2003، وقيمة صغرى قدرت بـ – 6.60 سجلت سنة 2020 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط حسابي قيمته 1.4، وتشتت قيم السلسلة الزمنية عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 2.4.
4. **السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل التضخم (INF):** تتكون السلسلة الإحصائية المتمثلة في معدل التضخم من 21 مشاهدة تمتد من 2000 إلى سنة 2020 بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـ 3.86 وقيمة عظمى سجلت بـ 8.9 سنة 2012، وقيمة صغرى قدرت بـ 0.3 سجلت سنة 2000 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط حسابي قيمته 4، وتشتت قيم السلسلة الزمنية عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 1.93.

5. **السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي (EG):** تتكون السلسلة الإحصائية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي من 21 مشاهدة تمتد من 2000 إلى سنة 2020 بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـ 2.73 وقيمة عظمى سجلت بـ 6.9 سنة 2003، وقيمة صغرى قدرت بـ -5.2 سجلت سنة 2020 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط حسابي قيمته 2.8، وتشتت قيم السلسلة الزمنية عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 2.33.
6. **السلسة الزمنية الخاصة بمعدل الفقر (POV):** تتكون السلسلة الإحصائية المتمثلة في معدلات الفقر من 21 مشاهدة تمتد من 2000 إلى سنة 2020 بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـ 8.19 وقيمة عظمى سجلت بـ 15.1 سنة 2020، وقيمة صغرى قدرت بـ 5 سجلت سنة 2014 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط حسابي قيمته 6.8، وتشتت قيم السلسلة الزمنية عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 3.25.

الفرع الثاني: تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية:

يتم تحديد درجة التأخير بالاعتماد على المعايير التالية: Akaike, Schwarz, Log likelihood حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة لمعياري Akaike, Schwarz كما نأخذ أعظم قيمة بالنسبة للمعيار الثالث Log likelihood.

1. **تحديد درجة التأخير في سلسلة معدلات الانفاق الحكومي:** يتم تحديد درجة تأخير هذه السنة من خلال الاعتماد على نفس المعايير السابقة لذكر والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسة G

Log- Likelihood	Schwarz	Akaike	درجة التأخير
-37.15079	4.164439	4.015079	**P = 0**
-30.99737	3.882763	3.683934	**P = 1**
-29.05097	4.030767	3.783441	**P = 2**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 02)

من خلال هذا الجدول يتضح أن درجة التأخير هي P = 0 لأنها تقابل أقل قيمة بالنسبة لأحد المعيارين الأوليين وأعظم قيمة بالنسبة للمعيار الثالث.

2. **تحديد درجة التأخير في سلسلة معدلات الفقر:** يتم تحديد درجة تأخير هذه السنة من خلال الاعتماد على نفس المعايير السابقة لذكر والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسة POV

Log- Likelihood	Schwarz	Akaike	درجة التأخير
-46.10970	5.060330	4.910970	**P = 0**
-43.99222	5.250642	5.051812	**P = 1**
-38.00004	5.025108	4.777783	**P = 2**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 03)

من خلال هذا الجدول يتضح أن درجة التأخير هي P = 0 لأنها تقابل أقل قيمة بالنسبة لأحد المعيارين الأوليين وأعظم قيمة بالنسبة للمعيار الثالث.

3. **تحديد درجة التأخير في سلسلة الناتج المحلي الإجمالي:** يتم تحديد درجة تأخير هذه السنة من خلال الاعتماد على نفس المعايير السابقة لذكر والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (28): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة GDP

درجة التأخير	Akaike	Schwarz	Log- Likelihood
P = 0	4.136785	4.286145	-36.36785
P = 1	4.206409	4.405238	-35.96089
P = 2	4.391991	4.639315	-34.52792

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 04)

من خلال هذا الجدول يتضح أن درجة التأخير هي P = 0 لأنها تقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين الأوليين وأعظم قيمة بالنسبة للمعيار الثابت.

4. **تحديد درجة التأخير في معدلات البطالة:** يتم اختيار درجة تأخير هذه السلسلة من خلال المعايير السابقة الذكر والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (29) نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة Chom

درجة التأخير	Akaike	Schwarz	Log- Likelihood
P = 0	3.736818	3.886178	-34.36818
P = 1	3.811811	4.010640	-32.21220
P = 2	3.715054	3.962380	-28.43549

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 05)

من خلال هذا الجدول يتضح أن درجة التأخير هي P = 0 لأنها تقابل أقل قيمة بالنسبة لأحد المعيارين الأوليين وأعظم قيمة بالنسبة للمعيار الثابت.

5. **تحديد درجة التأخير في سلسلة معدلات التضخم:** يتم اختيار درجة تأخير هذه السلسلة من خلال نفس المعايير السابقة الذكر، والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة Inf

درجة التأخير	Akaike	Schwarz	Log- Likelihood
P = 0	4.222618	4.371978	-39.22618
P = 1	4.341807	4.540637	-37.24717
P = 2	4.344504	4.591829	-34.10053

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 06)

من خلال هذا الجدول يتضح أن درجة التأخير هي P = 0 لأنها تقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين الأوليين وأعظم قيمة بالنسبة للمعيار الثابت.

6. **درجة التأخير في سلسلة معدلات النمو الاقتصادي:** يتم اختيار درجة تأخير هذه السلسلة من خلال نفس المعايير السابقة الذكر، والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة EG

درجة التأخير	Akaike	Schwarz	Log- Likelihood

P = 0	4.105517	4.254877	-38.05517
P = 1	4.186565	4.385394	-35.77237
P = 2	4.347593	4.594918	-34.12833

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 07)

بما أن درجة تأخير السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي عند P = 0، ومنه فإن الاختبار الملائم والمتبع لإثبات وجود جذر أحادي هو اختبار ديكي فولار البسيط (DF).

الفرع الثالث: اختبار استقرارية متغيرات النموذج للمستويات الأصلية:

سيتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة وبالأخص اختبار ديكي فولار البسيط وهذا بالنسبة للنماذج الأربعة المذكورة سابقًا وذلك من أجل دراسة سكون السلاسل الزمنية (الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام).

أولاً: اختبار استقرارية السلسلة G: لمعرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نقوم باستخدام اختبار الجذر الأحادي عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (النموذج الثالث، النموذج الثاني، النموذج الأول) عند مستوى معنوية (a = 5%) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة G

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	1.169	-3.589

	الحد الثابت	1.575	−3.589
	الجذر الأحادي	−1.572	−3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	1.193	−2.986
	الجذر الأحادي	−1.074	−2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	0.629	−1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 08)

1. **اختبار مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات الانفاق الحكومي نقوم بإجراء اختبار ستيودنت من خلال طرح نوعين من الفرضيات، فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_0: b = 0$) والفرضية البديلة التي تنص على وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_1: b \neq 0$) على النحو التالي: من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام يعني أن سلسلة معدلات الانفاق الحكومي تحتوي على مركبة اتجاه عام ($b = 0$).
2. **اختبار الحد الثابت:** انطلاقًا من النموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_0: c \neq 0$)، التي تنص على وجود الحد الثابت في السلسلة، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: c = 0$)، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على الثابت ($c = 0$).
3. **اختبار الجذر الأحادي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لجميع النماذج عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة احتمال

اختبار ديكي فولار لهذه النماذج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

ثانيًا: اختبار استقرارية السلسلة CHOM: لمعرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نقوم باستخدام اختبار الجذر الأحادي عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (النموذج الثالث، النموذج الثاني، النموذج الأول) عند مستوى معنوية (a = 5%) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة CHOM

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	1.684	-3.589
	الحد الثابت	-0.523	-3.589
	الجذر الأحادي	-1.069	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	2.386	-2.986
	الجذر الأحادي	-3.572	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-3.147	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 09)

1. **اختبار مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة نقوم بإجراء اختبار ستيودنت من خلال طرح نوعين من الفرضيات، فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اتجاه عام للسلسلة (H_0: b = 0) والفرضية البديلة التي تنص على وجود اتجاه عام للسلسلة (H_1: $b \neq 0$) على

النحو التالي: من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام يعني أن سلسلة معدلات البطالة تحتوي على مركبة اتجاه عام ($b = 0$).

2. **اختبار الحد الثابت:** انطلاقًا من النموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_0: c \neq 0$)، التي تنص على وجود الحد الثابت في السلسلة، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: c = 0$)، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على الثابت ($c = 0$).
3. **اختبار الجذر الأحادي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة لجميع النماذج (باستثناء النموذج الأول) عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة احتمال اختبار ديكي فولار لهذه النماذج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

ثالثًا: اختبار استقرارية السلسلة GDP: لمعرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نقوم باستخدام اختبار الجذر الأحادي عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (النموذج الثالث، النموذج الثاني، النموذج الأول) عند مستوى معنوية ($a = 5\%$) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة GDP

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	−2.517	−3.589

	الحد الثابت	2.158	−3.589
	الجذر الأحادي	−2.093	−3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	−0.387	−2.986
	الجذر الأحادي	−0.461	−2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	−1.043	−1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 10)

1. **اختبار مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات نصيب الفرد من الدخل الإجمالي نقوم بإجراء اختبار ستيودنت من خلال طرح نوعين من الفرضيات، فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_0: b = 0$) والفرضية البديلة التي تنص على وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_1: b \neq 0$) على النحو التالي: من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام يعني أن سلسلة معدلات نصيب الفرد من الدخل الإجمالي تحتوي على مركبة اتجاه عام ($b = 0$).
2. **اختبار الحد الثابت:** انطلاقًا من النموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_0: c \neq 0$)، التي تنص على وجود الحد الثابت في السلسلة، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: c = 0$)، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على الثابت ($c = 0$).

3. **اختبار الجذر الأحادي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لجميع النماذج عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة احتمال اختبار ديكي فولار لهذه النماذج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

رابعًا: اختبار استقرارية السلسلة INF: لمعرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نقوم باستخدام اختبار الجذر الأحادي عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (النموذج الثالث، النموذج الثاني، النموذج الأول) عند مستوى معنوية (a = 5%) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة INF

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	0.482	-3.589
	الحد الثابت	3.017	-3.589
	الجذر الأحادي	-3.713	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	3.645	-2.986
	الجذر الأحادي	-3.926	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-1.154	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 11)

1. **اختبار مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات التضخم نقوم بإجراء اختبار ستيودنت من خلال طرح نوعين من

الفرضيات، فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_0: b = 0$) والفرضية البديلة التي تنص على وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_1: b \neq 0$) على النحو التالي: من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام يعني أن سلسلة معدلات التضخم تحتوي على مركبة اتجاه عام ($b = 0$).

2. **اختبار الحد الثابت:** انطلاقًا من النموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_0: c \neq 0$)، التي تنص على وجود الحد الثابت في السلسلة، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: c = 0$)، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على الثابت ($c = 0$).
3. **اختبار الجذر الأحادي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لجميع النماذج (باستثناء النموذج الثالث) عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة احتمال اختبار ديكي فولار لهذه النماذج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

خامسًا: اختبار استقرارية السلسلة EG: لمعرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نقوم باستخدام اختبار الجذر الأحادي عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (النموذج الثالث، النموذج الثاني، النموذج الأول) عند مستوى معنوية ($a = 5\%$) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة EG

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	−2.212	−3.589
	الحد الثابت	1.582	−3.589
	الجذر الأحادي	−1.114	−3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	−0.304	−2.986
	الجذر الأحادي	−0.072	−2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	−0.844	−1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 12)

4. **اختبار مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي نقوم بإجراء اختبار ستيودنت من خلال طرح نوعين من الفرضيات، فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_0: b = 0$) والفرضية البديلة التي تنص على وجود اتجاه عام للسلسلة ($H_1: b \neq 0$) على النحو التالي: من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام يعني أن سلسلة معدلات النمو الاقتصادي تحتوي على مركبة اتجاه عام ($b = 0$).
5. **اختبار الحد الثابت:** انطلاقًا من النموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_0: c \neq 0$)، التي تنص على وجود الحد الثابت في السلسلة، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: c = 0$)، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على الثابت ($c = 0$).

6. **اختبار الجذر الأحادي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لجميع النماذج عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة احتمال اختبار ديكي فولار لهذه النماذج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

سادسًا: اختبار استقرارية السلسلة POV: لمعرفة ما إذا كانت هذه السلسلة الزمنية مستقرة أم لا نقوم باستخدام اختبار الجذر الأحادي عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (النموذج الثالث، النموذج الثاني، النموذج الأول) عند مستوى معنوية (a = 5%) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة POV

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	1.106	-3.589
	الحد الثابت	0.304	-3.589
	الجذر الأحادي	-1.085	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	1.635	-2.986
	الجذر الأحادي	-1.648	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-0.310	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 13)

1. **اختبار مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات الفقر نقوم بإجراء اختبار ستيودنت من خلال طرح نوعين من

الفرضيات، فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اتجاه عام للسلسلة (H_0: b = 0) والفرضية البديلة التي تنص على وجود اتجاه عام للسلسلة (H_1: b ≠ 0) على النحو التالي: من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام يعني أن سلسلة معدلات الفقر تحتوي على مركبة اتجاه عام (b = 0).

2. **اختبار الحد الثابت:** انطلاقًا من النموذج الثاني نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة (H_0: c ≠ 0)، التي تنص على وجود الحد الثابت في السلسلة، أي نرفض فرضية العدم (H_0: c = 0)، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على الثابت (c = 0).
3. **اختبار الجذر الأحادي:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لجميع النماذج عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة احتمال اختبار ديكي فولار لهذه النماذج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

الفرع الرابع: اختبار استقرارية متغيرات النموذج عند الفروق الأولى:

من خلال النتائج السابقة توصلنا إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة حيث وجدنا أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (a = %5) مما يترتب عليه قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة في هذه السلاسل، وبالتالي نلجأ إلى إجراء اختبار الفروق الأولى للسلاسل الزمنية.

أولاً: اختبار استقرارية G عند الفروق الأولى: بما أن السلسلة الزمنية لمعدلات الانفاق الحكومي غير مستقرة، يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق الأولى لإزالة جذر الوحدة وذلك باتباع منهجية ديكي فولار، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة G

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	0.568	-3.589
	الحد الثابت	-0.271	-3.589
	الجذر الأحادي	-2.366	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	0.551	-2.986
	الجذر الأحادي	-2.525	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	0.239	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 14)

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح بأن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى وتخلوا من مركبة الاتجاه العام، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا كون أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيمة الحرجة.

ثانيًا: اختبار استقرارية Chom عند الفروق الأولى: بما أن السلسلة الزمنية لمعدلات البطالة غير مستقرة، يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق الأولى لإزالة جذر الوحدة وذلك باتباع منهجية ديكي فولار، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (39): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة CHOM

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	3.450	-3.589
	الحد الثابت	-3.616	-3.589
	الجذر الأحادي	-5.103	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	-0.855	-2.986
	الجذر الأحادي	-2.939	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-2.878	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 15)

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح بأن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى وتخلوا من مركبة الاتجاه العام، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا كون أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيمة الحرجة.

ثالثًا: اختبار استقرارية GDP عند الفروق الأولى: بما أن السلسلة الزمنية لمعدلات نصيب الفرد من الدخل الاجمالي غير مستقرة، يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق الأولى لإزالة جذر الوحدة وذلك باتباع منهجية ديكي فولار، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (40): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة GDP

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	-1.740	-3.589
	الحد الثابت	1.047	-3.589
	الجذر الأحادي	-5.101	-3.589

النموذج (02)	الحد الثابت	-1.073	-2.986
	الجذر الأحادي	-4.680	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-4.571	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 16)

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح بأن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى وتخلوا من مركبة الاتجاه العام، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا كون أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيمة الحرجة.

رابعًا: اختبار استقرارية INF عند الفروق الأولى: بما أن السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم غير مستقرة، يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق الأولى لإزالة جذر الوحدة وذلك باتباع منهجية ديكي فولار، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (41): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة INF

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	-0.617	-3.589
	الحد الثابت	0.501	-3.589
	الجذر الأحادي	-6.102	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	-0.128	-2.986
	الجذر الأحادي	-6.232	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-6.418	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 17)

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح بأن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى وتخلوا من مركبة الاتجاه العام، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا كون أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيمة الحرجة.

خامسًا: اختبار استقرارية EG عند الفروق الأولى: بما أن السلسلة الزمنية لمعدلات النمو الاقتصادي غير مستقرة، يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق الأولى لإزالة جذر الوحدة وذلك باتباع منهجية ديكي فولار، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (42): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة EG

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	-2.050	-3.589
	الحد الثابت	1.434	-3.589
	الجذر الأحادي	-3.730	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	-0.846	-2.986
	الجذر الأحادي	-3.086	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-3.064	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 18)

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح بأن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى وتخلوا من مركبة الاتجاه العام، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا كون أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيمة الحرجة.

سادسًا: اختبار استقرارية POV عند الفروق الأولى: بما أن السلسلة الزمنية لمعدلات الفقر غير مستقرة، يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق الأولى لإزالة جذر الوحدة وذلك باتباع منهجية ديكي فولار، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (43): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة POV

النموذج	مركبات النموذج	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
النموذج (03)	الاتجاه العام	1.792	-3.589
	الحد الثابت	-1.495	-3.589
	الجذر الأحادي	-4.703	-3.589
النموذج (02)	الحد الثابت	0.259	-2.986
	الجذر الأحادي	-4.137	-2.986
النموذج (01)	الجذر الأحادي	-4.264	-1.955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 19)

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح بأن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق الأولى وتخلوا من مركبة الاتجاه العام، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا كون أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيمة الحرجة.

من خلال النتائج السابقة وعند مستوى معنوية 5% يمكن استخلاص أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في الفروقات الأولى وهذا كون أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولار البسيط أكبر من القيم الحرجة في كافة النماذج وذلك بالنسبة لمتغيرات معدلات الانفاق الحكومي،

البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل الفقر، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج:

من أجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يتم استخدام طريقتين لاختبار التكامل المشترك، الطريقة الأولى هي طريقة جوهانسون أما الطريقة الثانية فهي طريقة أنجل وغرانجر.

الفرع الأول: أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك:

يتفوق هذا الاختبار على اختيار أنجل وغرانجر للتكامل المشترك، نظرًا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشترك واحد، أي يتحقق التكامل المشترك فقط، ولتحديد فترة الإبطاء المثلى فإنه تم تقدير نموذج VAR يشمل متغيرات الدراسة وفقًا لدرجات تأخير مختلفة، وحسب قيمة المعايير Akaike, Schwarz, Log– likelihood وعليه يتم اختيار درجة التأخير المناسبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (44): إحصائية Akaike, Schwarz, Log– likelihood الناتجة عن تقدير نموذج VAR

المعايير درجة التأخير	Akaike Info criterion	Schwarz criterion	Log– likelihood
01	21.88875	23.97979	-176.8875

02	15.64563	19.52280	-70.63349

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10 (الملحق رقم 20)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة لإحصائية Akaike، Schwarz هي عند درجة التأخير 02 كما يقابلها أكبر قيمة لمعيار Log likelihood ومنه درجة التأخير المناسبة لهذا النموذج تساوي 02.

لقد وجدنا فيما سبق من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج أن جميعها متكاملة من الدرجة الأولى (مستقرة في الفروق الأولى)، وبالتالي فإن هذه السلاسل تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل مما يجعل هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين معدلات الانفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، ولتحديد وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها فإنه يتم استخدام اختبار جوهانسون والذي يفضل استخدامه عند وجود أكثر من متغيرين ونتائج اختبار التكامل المشترك المتحصل عليها والتي تتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين متغيرات الدراسة

الفرضيات		**قيمة λ_{trace}**	**القيمة الحرجة (%5)**	**الفرضيات**		**قيمة λ_{max}**	**القيمة الحرجة (%5)**
فرضية العدم H_0	**فرضية البديلة $_1$**			**فرضية العدم H_0**	**فرضية البديلة $_1$**		
r = 0	r > 0	226.362	95.753	r = 0	r = 1	89.994	40.077
r = 1	r > 1	136.367	69.818	r = 1	r = 2	63.054	33.876
r = 2	r > 2	73.12	47.856	r = 0	r = 1	37.116	27.584

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 21)

من خلال اختبار الأثر λ_{trace} فإننا نرفض فرضية العدم (التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك)، ونقبل الفرضية البديلة (التي تنص على تكامل مشترك)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية وذلك عند مستوى معنوية 5%، وذلك في الفرضيات الثلاثة.

أولاً: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Inf, Pov, G): لقد تم اختيار درجة التأخير المناسبة من خلال الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (46): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Inf, Pov, G)

Log- likelihood	Schwarz criterion	Akaike Info criterion	المعايير درجة التأخير
-119.677	13.765	13.167	**01**
-102.067	13.998	12.954	**02**
-78.117	13.496	12.013	**03**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 22)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة لإحصائية هي عند درجة التأخير 03، ومنه درجة التأخير المناسبة لهذا النموذج تساوي 03، ونتائج اختبار التكامل المشترك المتحصل عليه كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (47): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (Inf, Pov, G)

القيمة الحرجة (%5)	قيمة λ_{max}	الفرضيات		القيمة الحرجة (%5)	قيمة λ_{trace}	الفرضيات	
		فرضية البديلة $_1$	فرضية العدم H_0			فرضية البديلة$_1$	فرضية العدم H_0
21.131	56.204	r = 1	r = 0	29.797	77.084	r > 0	r = 0
14.264	19.904	r = 2	r = 1	15.494	20.880	r > 1	r = 1
3.841	0.975	r = 1	r = 0	3.841	0.975	r > 2	r = 2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 23)

من خلال اختبار الأثر λ_{trace} فإننا نرفض فرضية العدم (التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك)، ونقبل الفرضية البديلة (التي تنص على وجود تكامل مشترك)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية وذلك عند مستوى معنوية 5% وذلك في الفرضيات الثلاثة.

ثانيًا: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (GDP, Pov, G): يتم اختيار درجة التأخير مسار VAR اعتمادًا على قيمة المعايير Akaike, Schwarz, Log− Likelihood وعليه يتم اختيار درجة التأخير المناسبة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (48): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (GDP, Pov, G)

Log− likelihood	Schwarz criterion	Akaike Info criterion	المعايير درجة التأخير
−118.307	13.628	13.030	**01**
−96.527	13.415	12.371	**02**

03	11.073	12.557	-69.659

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 24)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة للإحصائية Akaike وSchwarz عند درجة التأخير 03 كما يقابلها أعلى قيمة لمعيار Log likelihood، ومنه درجة التأخير المناسبة لهذا النموذج تساوي 03.

الجدول رقم (49): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (GDP, Pov, G)

القيمة الحرجة (%5)	**قيمة λ_{max}**	**الفرضيات**		**القيمة الحرجة (%5)**	**قيمة λ_{trace}**	**الفرضيات**	
		فرضية البديلة $_1$	**فرضية العدم H_0**			**فرضية البديلة$_1$**	**فرضية العدم H_0**
21.131	33.246	r = 1	r = 0	29.797	54.783	r > 0	r = 0
14.264	17.681	r = 2	r = 1	15.494	21.537	r > 1	r = 1
3.841	3.856	r = 1	r = 0	3.841	3.856	r > 2	r = 2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 25)

من خلال اختبار الأثر λ_{trace} فإننا نرفض فرضية العدم (التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك)، ونقبل الفرضية البديلة (التي تنص على وجود تكامل مشترك)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية وذلك عند مستوى معنوية 5% وذلك في الفرضيات الثلاثة.

ثالثًا: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Chom, Pov, G): يتم اختيار درجة التأخير مسار VAR اعتمادًا على قيمة المعايير Akaike, Schwarz, Log– Likelihood وعليه يتم اختيار درجة التأخير المناسبة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (50): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Chom, Pov, G)

Log– likelihood	Schwarz criterion	Akaike Info criterion	المعايير درجة التأخير
−113.783	13.175	12.578	**01**
−100.090	13.790	12.746	**02**
−83.911	14.140	12.656	**03**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة للإحصائية Akaike وSchwarz عند درجة التأخير 01، ومنه درجة التأخير المناسبة لهذا النموذج تساوي 01.

الجدول رقم (51): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (Chom, Pov, G)

القيمة الحرجة (%5)	قيمة λ_{max}	الفرضيات		القيمة الحرجة (%5)	قيمة λ_{trace}	الفرضيات	
		فرضية البديلة $_1$	فرضية العدم H_0			فرضية البديلة$_1$	فرضية العدم H_0
21.131	15.032	r = 1	r = 0	29.797	29.078	r > 0	r = 0
14.264	11.440	r = 2	r = 1	15.494	14.046	r > 1	r = 1
3.841	2.606	r = 1	r = 0	3.841	2.606	r > 2	r = 2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 27)

من خلال اختبار الأثر λ_{trace} فإننا نرفض فرضية العدم (التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك)، ونقبل الفرضية البديلة (التي تنص على وجود تكامل مشترك)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية وذلك عند مستوى معنوية 5% وذلك في الفرضيات الثلاثة.

رابعًا: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (EG, Pov, G): يتم اختيار درجة التأخير مسار VAR اعتمادًا على قيمة المعايير Akaike, Schwarz, Log- Likelihood وعليه يتم اختيار درجة التأخير المناسبة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (52): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (EG, Pov, G)

المعايير درجة التأخير	Akaike Info criterion	Schwarz criterion	Log- likelihood
01	12.801	13.398	-116.014
02	12.875	13.919	-101.319
03	12.087	13.571	-78.784

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 28)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة للإحصائية Akaike وSchwarz عند درجة التأخير 03 كما يقابلها أعلى قيمة لمعيار Log likelihood، ومنه درجة التأخير المناسبة لهذا النموذج تساوي 03.

الجدول رقم (53): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (EG, Pov, G)

القيمة الحرجة (%5)	قيمة λ_{max}	الفرضيات		القيمة الحرجة (%5)	قيمة λ_{trace}	الفرضيات	
		فرضية البديلة $_1$	فرضية العدم H_0			فرضية البديلة$_1$	فرضية العدم H_0
21.131	46.523	r = 1	r = 0	29.797	59.166	r > 0	r = 0
14.264	8.731	r = 2	r = 1	15.494	12.643	r > 1	r = 1
3.841	3.912	r = 1	r = 0	3.841	3.912	r > 2	r = 2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 29)

من خلال اختبار الأثر λ_{trace} فإننا نرفض فرضية العدم (التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك)، ونقبل الفرضية البديلة (التي تنص على وجود تكامل مشترك)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية وذلك عند مستوى معنوية 5% وذلك في الفرضيات الثلاثة.

الفرع الثاني: أسلوب انجل وانجرنجر:

من أجل دراسة العلاقة التي تربط بين معدل الانفاق الحكومي ومعدل الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020) وتتم عملية التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتماشيًا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تلعب دورًا كبيرًا في القياس والتحليل الكمي للعلاقات الاقتصادية، فسنعتمد على طريقة Engle et Granger (1987) من أجل تحليل التكامل المشترك بالإضافة إلى منهجية السببية لـ Granger.

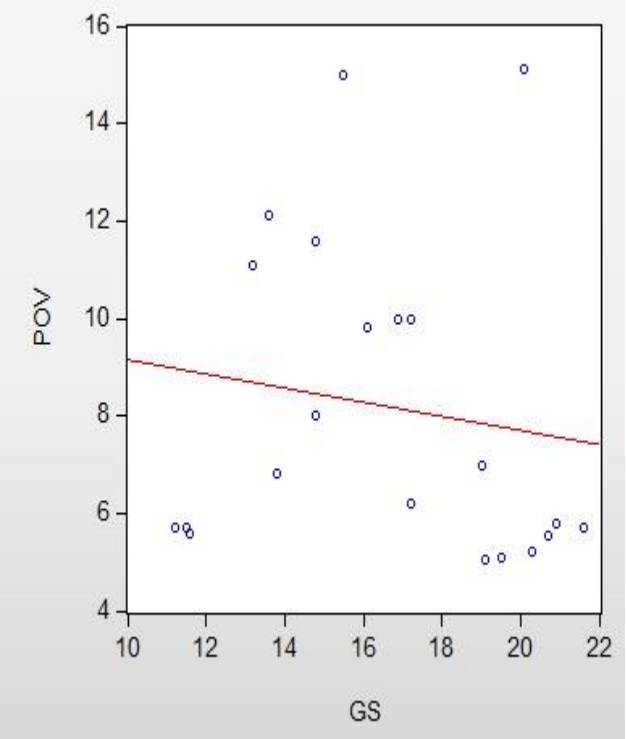
أولاً: تقدير العلاقة الانحدارية بين الانفاق الحكومي ومعدل الفقر والنمو الاقتصادي:

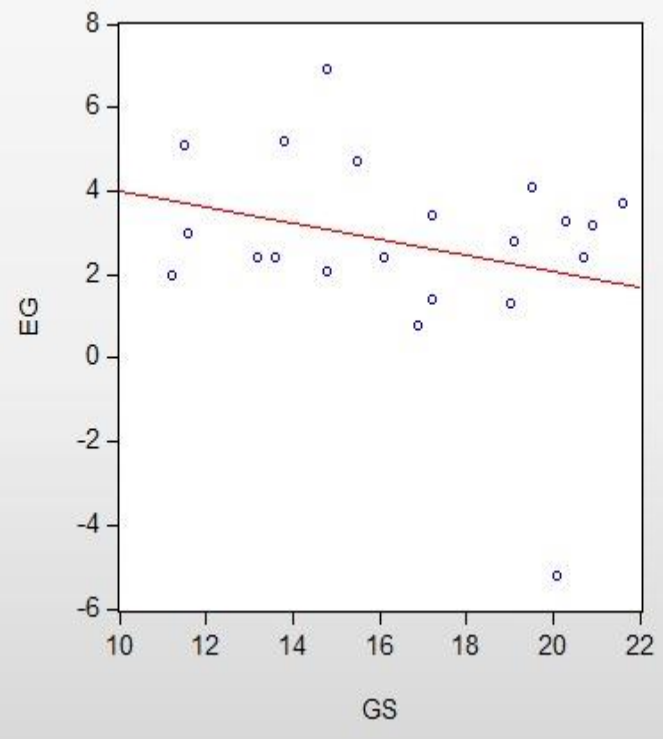
يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعد من أفضل الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك وفقًا لفرضيات الانحدار الخطي البسيط وباستخدام برنامج Eviews 10.

1. الشكل الرياضي للنموذج:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والذي يعد من أهم خطوات بناء النموذج القياسي كالتالي: $G = B_0 + B_1POV + u_i$

كما في النموذج الخطي المتعدد سيتم الاعتماد أيضًا على الصيغة الخطية التي تظهر بأنها تصلح لتقدير معدل الانفاق الحكومي على شكل دالة إنحدار خطي بسيط، وذلك بعد ملاحظة شكل الانتشار العام للمتغير التابع وكذلك انتشاره بدلالة المتغير المفسر كما هو موضح بالشكل التالي:





الشكل (): **شكل الانتشار العام لـ G بدلالة Pov خلال الفترة (2000- 2020)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يوضح الشكل أعلاه وجود علاقة عكسية بين معدل الانفاق الحكومي ومعدل الفقر، كما يوحي أيضًا أن الانحدار الخطي البسيط سوف يكون ذو تمثيل ضعيف للعلاقة بين المتغيرين لتشتت النقاط فيما بينهما، كما نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي كما يوحي أيضًا أن الانحدار الخطي البسيط سوق يكون ذو تمثيل قوي للعلاقة بين المتغيرين لعدم تشتت النقاط فيما بينهما، وعليه يتم المرور إلى تقدير النموذج الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج EVIEWS 10.

2. تقدير النموذج الخطي البسيط وتقييمه:

بعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط:

- الانفاق الحكومي والفقر:

$$G = 17.851 - 0.152\ POV$$

$$(8.718) \qquad (-0.655)$$

$$R^2 = 0.0221 \quad \bar{R}^2 = -0.0293 \quad F = 0.4296 \quad n = 21$$

- الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

$$G = 17.683 - 0.396\ EG$$

$$(15.707) \qquad (-1.251)$$

$$R^2 = 0.0761 \quad \bar{R}^2 = -0.0275 \quad F = 1.5667 \quad n = 21$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (الملحق رقم 30)

بعد صياغة النموذج وتقديره قياسيًا يتم إخضاعه للاختبارات الإحصائية اللازمة التي تؤكد قبوله من الناحية الإحصائية بعدها يأتي الدور على إظهار الاختبارات الاقتصادية التي تثبت أنه لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية والاختبارات القياسية التي تثبت أنه لا يعاني من مشاكل من الناحية القياسية.

- **الدراسة الاقتصادية:** من خلال النموذج المقدر فيما يخص العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنلاحظ بأن معلمة الفقر إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع المتمثل في معدل الانفاق الحكومي والمتغير المستقل المتمثل في الفقر بوحدة واحدة فإن معدل الانفاق الحكومي سيتغير بـ 0.152، ومنه فإن معلمة هذا المتغير تتمتع بمعنوية إحصائية، كما نلاحظ أن معلمة النمو الاقتصادي إشارتها سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع المتمثل في معدل الانفاق الحكومي والمتغير المستقل المتمثل في النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن معدل الانفاق الحكومي سيتغير بـ 0.396، ومنه فإن معلمة هذا المتغير تتمتع بمعنوية إحصائية.
- **الدراسة الإحصائية:** تتبين الاختبارات التالية صلاحية النموذج المقدر إحصائيًا سواء من حيث معنوية المعالم المقدرة أو من حيث المعنوية الكلية للنموذج.

– **اختبار معنوية المعالم:** وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بكل معلمة مقدرة β_iعلى النحو التالي:

فرضية العدم $H_0: \beta_i = 0$

الفرضية البديلة $H_1: \beta_i \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت بالنسبة لهذا النموذج من خلال الجدول التالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} والقيم الجدولية T_{tab} للمعلمات المقدرة وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية يتم استخرجها من جدول ستيودنت عند نفس مستوى المعنوية وبدرجة حرية (N−K) أي عدد المشاهدات للفترة مطروحًا منها عدد المعلمات المقدرة أي 2−21= 19.

الجدول رقم (54): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخاص بمعدل الانفاق الحكومي

المتغيرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}
الثابت c	β_0	15.70	2.093
EG	β_1	−1.25	2.093

المتغيرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}
الثابت c	β_0	8.71	2.093
POV	β_1	−0.65	2.093

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10 (الملحق رقم 31)

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من القيمة المحسوبة T_{cal} بالنسبة لجميع المعاملات، وبهذا سيتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 وذلك

يعني أن لجميع المعلمات المقدرة معنوية إحصائية وأنه يمكن قبول هذه المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** توضح الاختبارات الإحصائية أن للنموذج المقدر ككل معنوية إحصائية من خلال معامل التحديد والقيمة المحسوبة لإحصائية فيشر المرتفعين.

معامل التحديد R^2: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.0221، و0.0761.

اختبار فيشر: تم اختبار الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع لها أي: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$

- الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معلمة من بين المعلمات التي يتضمنها النموذج غير معدومة أي: $H_0: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$

نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي مفادها أنه على الأقل يوجد متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ومنه فالنموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية.

الخـــاتمـــة

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

- تعد ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة وبعض المؤسسات المحلية والدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة.
- لا يوجد تعريف موحد ومحدد ودقيق لمفهوم الفقر، فهو مرتبط بحياة الفرد وتطلعاته حيث لا يمكن أن يعمم مفهوم الفقر في جميع الدول نظرًا لوجود طابع الخصوصية، ما يفرض علينا آلية دقيقة من مسح شامل على المستوى المحلي وما يسهل عملية حصر الفقراء وبالتالي صياغة سياسة لمجابهة الحالات.
- إن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، لهذا فهناك العديد من التقسيمات لأنواع الفقر؛ فهناك من قسم أنواع الفقر من حيث طريقة قياسه إلى الفقر المدقع والفقر المطلق والفقر النسبي، وهناك من قسم أنواعه من حيث المجال إلى الفقر البشري والفقر النقدي وفقر المشاركة والفقر الذاتي، وهناك من قسم أنواعه من حيث الفقرة الزمنية إلى الفقر العابر والفقر الدائم والفقر الموسمي، وهناك من قسم أنواعه حسب العوامل المسببة له إلى فقر التكوين وفقر التمكين، وأخيرًا صنفه البنك الدولي إلى الفقر الريفي والفقر الحضري.
- هناك العديد من الأسباب والعوامل التي تتسبب في ظاهرة الفقر؛ فمنها ما هو سياسي كعدم الاستقرار السياسي، العقوبات الدولية، والفساد، ومنها ما هو اقتصادي كالبطالة، سوء توزيع الدخل وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، انخفاض إنتاجية

العمال، الديون الخارجية، نقص كفاءة السياسة الاقتصادية، وتدهور شروط التجارة الخارجية، ومنها ما هو اجتماعي كارتفاع معدل النمو السكاني، انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع، اللامساواة، أو قد يعود لأسباب أخرى كالتدهور البيئي، ارتفاع معدل عبء الإعالة، اعتماد اقتصاد الدول النامية على المنتج الفلاحي، الموقع والبعد الجغرافي.

- يترتب على الفقر العديد من الآثار منها ما هو اقتصادي كانخفاض مستوى الاستهلاك، تدني الدخل والاستثمار، تدني معدلات الإنتاج والإنتاجية، العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها ما هو اجتماعي كانتشار عمل الأطفال، التفكك الأسري، التهميش، انخفاض مستوى التعليم، ارتفاع معدلات سوء التغذية، ظاهرة الهجرة، وانتشار العشوائيات، بالإضافة إلى العديد من الآثار البيئية.
- تعددت النظريات والمقاربات المفسرة لظاهرة الفقر بتعدد الباحثين والمفكرين والمنظرين وكان لكل واحدًا منهم تفسيره الذي انبثق من بيئته وتوجهاته الفكرية وأيديولوجياته، ولكننا ركزنا على تناول النظريات الاقتصادية لارتباطها بموضوع الدراسة ومن أبرز تلك النظريات: نظرية الحلقة المفرغة للفقر، نظرية مصيدة الفقر لمالتوس، نظرية الدائرة المغلقة لكريمر، النظرية الماركسية، مدخل الحاجات الأساسية، ونظرية التبعية.
- تتعدد أساليب قياس الفقر حسب الأهداف المرجوة من هذا القياس وأيضًا وفقًا للبيانات المتاحة، فيمكن قياسه من خلال المؤشرات التقليدية البسيطة كمؤشر عدد الرؤوس، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر شدة الفقر، مؤشر سن، مؤشر ثون، مقياس فوستر وقرير وتوربيك، مؤشر سن وشوروك وثون، ومؤشر واتس أو يمكن قياسه من

خلال مؤشرات عدم المساواة في توزيع الدخل كمؤشر المدى، مؤشر انحراف الوسط النسبي، مؤشر التباين، معامل ثيل، ومعامل جيني.

- أن النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا لإحداث التنمية واستمرارها لكنه ليس بالشرط الوحيد ولا بالكافي، فمن خلاله يمكن للمجتمع أن يلبي حاجياته غير أنه بالإضافة إليه تتطلب التنمية جملة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية لمختلف الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع مما يدفعه بعجلة النمو ويساهم في استمراره.
- هناك عدة مقاييس لقياس النمو الاقتصادي مثل: المعدلات النقدية للنمو، المعدلات العينية للنمو، ومقارنة القوة الشرائية.
- يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسًا في تراكم رأس المال، والنمو السكاني، وبالتالي النمو الفعلي في القوى العاملة والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى محددات أخرى منها الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية.
- تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؛ فمن النظريات التقليدية التي سعت لتفسير النمو الاقتصادي النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، والنظرية النيوكلاسيكية، أما عن النظريات الحديثة التي سعت لتفسير النمو الاقتصادي فهي تتمثل في نموذج رومر تراكم رأس المال المادي 1986 ورأس المال التكنولوجي 1990، نموذج روبرت لوكاس تراكم رأس المال البشري 1988، نموذج بارو تراكم رأس المال 1990، وغيرها من النظريات.
- تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات والبرامج التنموية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي والتي بدورها تنعكس إيجابًا على زيادة دخل الأفراد، إلا أن المخططات الاقتصادية التي تم تنفيذها لم تحقق النتائج المنتظرة منها؛ حيث أن الاقتصاد

الجزائري اقتصادي ريعي، وبالتالي هو عرضة للاختلالات الاقتصادية؛ نظرًا إلى أن أسعار النفط تتحدد في السوق العالمي.

- تسعى جميع الدول والهيئات لمحاربة الفقر لهذا يتطلب الأمر تضافر الجهود وإيجاد خطة حقيقية تعتمد على الفقراء أنفسهم بالمشاركة في صياغة البرامج وتحمل مسؤولياتهم.
- تشير نتائج النموذج الى وجود علاقة ذات دلاله احصائية بين المتغيرات المفسرة أو المستقلة وتتمثل في اليات الحكومة في الحد من الفقر على المتغير التابع النمو الاقتصادي.
- تشير النتائج الى وجود تأثير سلبي عند مستوى معنويه 5% بين البطالة والانفاق الحكومي، كما هناك تأثير سلبي عند مستوى معنويه 5% بين نصيب الفرد من الناتج المحلى والانفاق الحكومي، وأيضًا هناك تأثير سلبي عند مستوى معنويه 5% بين الفقر والانفاق الحكومي.
- تشير النتائج الى وجود تأثير إيجابي عند مستوى معنويه 5% بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، كما هناك تأثير إيجابي عند مستوى معنويه 5% بين التضخم والانفاق الحكومي.

ثانيًا: التوصيات:

- إعادة النظر في بنود ما يتم وضعه تحت مظلة الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية بحيث تقتصر تلك البنود على البرامج الهادفة بشكل أساسي لأغراض اجتماعية والتي تستهدف الأسر الفقيرة.

- العمل على تحسين الخدمات العامة، وبصفة خاصة التعليم والصحة والسكن بما يكفل الحد من الفقر متعدد الأبعاد فضلاً عن توفير حياة كريمة للفقراء.
- العمل على إصلاح المنظومة التعليمية لتجنب تدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل الحديثة فضلاً عن ضرورة تبني سياسات فاعلة لتنظيم الأسرة وتنمية الوعي للأسر محدودة الدخل بخطورة الزيادات السكانية وتداعياتها السلبية على مستويات المعيشة.
- إن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول المتقدمة يشكل فرصة للدول العربية لتستفيد من تجاربها في المجال الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها هو أن التناقض بين النمو الاقتصادي والانصاف في توزيع ثمار النمو، لا يعدو كونه ظاهرًا ومنحسرًا على المدى القصير أما على المدى الطويل فليس ثمة تناقض ولا تضارب بين الهدفين.
- الاستفادة من تعاليم الدين الإسلامي حيث قدم الإسلام معايير دقيقة وشاملة لمعالجة الفقر والحد من اتساع فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، ومن هذه المعايير العمل الصالح الذي حثت عليه الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والزكاة التي تتصف بالاستمرارية والثبات، كما تحث المبالغ المكتنزة للبحث عن مجالات استثمار مجزية وإلا تعرضت هذه المبالغ إلى الفناء مع الزمن وبتحقيقها لهذا الهدف فهي تعمل على زيادة الإنتاج والتشغيل ومن ثم تحسين الدخول من ناحية وزيادة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.
- ضرورة توفير المزيد من المعلومات والبيانات الإحصائية عن الفقر في الجزائر كخطوة أولى لتسهيل البحث وتقريب النتائج المتوصل إليها من الواقع المعيشي.

- إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق مستوى نمو اقتصادي معتبر ومستديم يسمح بمحاربة الفقر وذلك من خلال تفعيل الأنشطة الصناعية وتفعيل كل محددات النمو الاقتصادي من رأس مال بشري ومادي وتكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة التي من شأنها امتصاص معدلات البطالة وبالتالي انخفاض في معدلات الفقر، وذلك من خلال تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجـع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع الأجنبية:

- Abdeljabbar Bsaïs, modeles de croissance exogene, Center de Publication Universitaire, Tunis, 2007.
- Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement (Théories et politiques), Tome 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981.
- Addis Ababa, Eradicating Rural Poverty to Implement the 2030 Agenda for Sustainable Development, Aide Mémoire, United Nations Economic Commission for Africa, ECACC-AA, Conference Room3, 27 February- 1 March 2019.
- Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger,2002-2003.
- Andrianasy A. DJISTERA, Le rôle de capital humain dans la croissance : LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE.
- Anthony Ngunyi, Peter. N. Mwita, Romanus O. Odhiambo, Verdiana, Multidimensional Analysis of the Determinants of

Poverty Indicators in the Lake Victoria Basin (Kenya), IOSR Journal of Mathematics (IOSR – JM), Vol., 11, Issue 3 Ver. V (May – Jun), e – ISSN: 2278-5728, p – ISSN: 2319-765X, 2015.

- Anupama MHsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi, INDIA, 2007.
- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels (2010-2013), Alger, 2013.
- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014.
- banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, www.bankofalgeria.dz/rapport.htm.
- Catherine GUIO- Anne, Marcus DEJARDIN, article Croissance endogène spatialisée et développement régional, OCDE, 2004
- conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain, 2006, 2008.
- Daron Acemoglu and al, MACROECONOMICS, global edition, Pearson Education, USA, 2016.
- Dawood Jan, Anwar Fazil Chishti, Phillip R. Eberle, An Analysis of Major Determinants of Poverty in Agriculture Sector in

Pakistan, Paper prepared for presentation at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Orlando, FL, 27-29 July 2008.

- Dictionnaire de L'Académie francaise (5e édition), Paris, 1798.
- Douglas Greenwald, Ed, Encyclopédie Economique, Economica, Paris 1984. ---+
- Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery, Encyclopedia of Sociology, imprint of the Gale Group, Second Edition, VOL 3, 2000.
- Edward Shapiro, Macro Economic Analysis, Thomson Learning, 1995.
- Eric Bosserelle, Croissance et Fluctuation, Paris, Edition Dalloz, 1994.
- Henry Hazlitt, the conquest of poverty, the foundation for economic education, New York, 1996.
- IMF, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011, p :06, sit web: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr1140.pdf.
- International Monetary Fund, Poverty Reduction Strategy Paper", IMF Country Report No 08/149, Washington,D, C ,May 2008.

- J. E. Foster, J. Greer, et E. Thorbeck, notes and comment, a class of decomposable poverty measures, Econometrica vol 52, no3, 1984.
- J. Haughton, S. Khandker, Handbook on poverty and inequality, chapter 4, The World Bank, 2009.
- James Gerber, International Economics, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2014.
- Jean Arrous, les théories de la croissance,Edition du seuil paris, France, 1999.
- Jean Luc Gaffard, croissance et fluctuation, E.J.A, paris, 1997
- Jean Olivier Hairaut, Analyse macroéconomique, 1er édition ,édition la découvert et syros, 2000.
- L. Osberg, Poverty intesity-how well do candian provinces compare?, Luxemburg Income Study, working paper n°203 March 1999.
- Le Petit Robert micro, Edition LE Robert, Mai 2013.
- Leibenstein, Rostow, Economic Backward and economic growth school of economic and social studies, New York, 1960.
- Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective: emploi et chômage,

http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et %20chomage2014.xlsx.pdf.

- Mohamed Hammed, poverty in Egypt, human needs and institutional capacities, Boston, Lexington books, 2010.
- Mokadem Ahmed, la transition démographique, la revue du CENEAP, mutation des structures familiales, no27, 2003.
- Nafzinger Wayne, The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London, 1990.
- Neva Goodwin and al, Principles of Economics in Context, First published, Routledge, USA, 2014.
- Olivier Blanchard and David R. Johnson, MACROECONOMICS, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2013.
- Paul Samuelson & William Nordau's, Economic, fourteenth ed.Mc Grew – hill , New York , 1994.
- Peter Townsend, Poverty in the United Kingdom: Survey of household resources and standards of living Harmonds Worth: penguin Boos 1979.
- Pierre Robert, Croissance et crise- Analyse économique et historique, chapitre I: La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France, 2010.

- Ponty Nicolas, mesurer la pauvrété dans un pays en développement, Stateco no90-91, aout- decembre 1998.
- Rainer kettle, Jan .a. kregel and Erik's Reinert, Rangar Nurkse (1907-2007) classical development economics and its relevance for today, Anthem press, London, 2011.
- Ravallion martin, Comparaison de la pauvreté" Concepts et mesures, Etude sur la mesure des niveaux de vie (LSMS) document de travail N° 122, Février 1996.
- Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2014, ONS, No85.
- Robert. J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, ediscience international, Paris, 1996.
- S. Maliki et autres, Mesure de pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen: proposition d'un modèle économique logit et probit,revue économie et management, Faculté de sciences économique, université de Tlemcen, n°02 ,Mars 2003.
- Samuel Bowles, Steven N.Durlauf and Karla haff, Poverty traps, Princeton university press, New York, 2006.
- Sen Amartya, poverty: An Ordinal Approach to Measurement, Econometrica, vol 44, n°2 march, 1976.

- Vecchi and Herzegovina" poverty analysis" workshop, september 17-21, 2007.
- World Bank, Poverty: World Bank Development Report, Oxford University Press, 1990.
- Zheng Buhong, aggregate poverty measures, Journal of economic surveys, USA? vol 11 n°2 1997.

ثانيًا: المراجع العربية:

1. الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط3، 1949م.
- أحمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع- الأردن، 2011م.
- أديب نعمة، تعدد الفقر ومناهج دراسته، اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، برنامج الأمم المتحدة، 2009م.
- أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود- الرياض، 1999م.
- إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ج6، ط4، 1990م.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية- نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، ط02، 1997م.

- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية- نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع- عمان، 2012م.
- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية- عمان، الأردن، 2013م.
- باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الدار الأهلية- القاهرة، 2003م.
- بلقاسم سلاطنية، سامية حمدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر- القاهرة، 2008م.
- جيمس جوارتيني، ريتجارد استروب، الاقتصاد الكلي، تر: عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع- الرياض، السعودية، 1999م.
- حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد- التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، 2006م.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر في المجتمع، سلسلة كتب علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية، 2007م.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية- مصر، 2000م.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر- الموصل، 1988م.
- سالم توفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 2008م.
- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية- آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية- الجزائر، 2008م.

- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي- نقد نظرية التخلف، تر: حسين قبيس، دار ابن خلدون- بيروت، 1978م.
- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق- عمان، 2007م.
- عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر- دمشق، سوريا، 2002م.
- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي- دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية- جامعة حلوان- القاهرة، 2000م.
- عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 2001م.
- عبد الفتاح شمس أمل، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، دار الفكر العربي- القاهرة، 2013م.
- عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية- بيروت، 2014م.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر، 2006م.
- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع- عمان، الأردن، 2002م.
- عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها- مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي- الإسكندرية، 2013م.
- عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير- عمان، 2010م.

- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر، ط02، 2000م.
- عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية، 2000م.
- علي عبد القادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر في عدد من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، 2001م.
- علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت، 1984م.
- علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني- بيروت، 1996م.
- فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي- مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع- لبنان، 1981م.
- فريدريك م شرر، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان- السعودية، 2002م.
- فليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1992م.
- فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي- عمان، الأردن، 2006م.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الأردن، 2009م.

- كريمة كرم، دراسات في الفقر والعولمة مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م.
- محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 2014م.
- محمد سلطان أبو علي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ج04، الدار العربية للعلوم- بيروت، 2007م.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1990م.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2003م.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية- القاهرة، 2001م.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية- مصر، 1999م.
- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- القاهرة، 1981م.
- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، 2007م.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، 2007م.
- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة- الجزائر، 2008م.

- مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة- دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية- القاهرة، 2011م.
- منظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، جامعة الدول العربية- السودان، الخرطوم، 2009م.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، حمود حامد محمود، دار المريخ- الرياض، 2006م.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، 2005م.
- وائل فوزي عبد الباسط، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر نموذج قياسي ودراسة مقارنة، كلية التجارة، جامعة عين شمس- القاهرة، 2008م.
- ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، تر: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، 1968م.

2. الرسائل الجامعية:

- أمال إبراهيم علي، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر- نظرة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، 2009م.
- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992- 2004)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2005/ 2006م.
- تومي عبد الرحمن، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980- 2016، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2006/ 2007م.

- رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر– دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من 2000– 2010م، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر– الجزائر، 2011م.
- رواكسي خالد، أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط دراسة قياسية للفترة (2001– 2011)، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2013م.
- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر 2000– 2010، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 03– الجزائر، 2012م.
- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005/ 2006م.
- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر (1970– 2012)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان– الجزائر، 2013/ 2014م.
- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر– دراسة حالة: الجزائر والأردن واليمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة– جامعة فرحات عباس– سطيف 01، الجزائر، 2017/ 2018م.
- عبد الله بلو ناس، الاقتصاد الجزائري– الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر، 2003/ 2004م.

- عمر بوزيد أمحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر– حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2011/ 2012م.
- فريد بختي، مؤشرات الفقر والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1990– 2008)، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي– الجزائر، 2011م.
- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005– 2014، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خضير– بسكرة، 2014م.
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان– الجزائر، 2013م.
- كبدني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013م.
- نصر ضو، أسباب ومظاهر الفقر– حالة الجزائر 1990– 2013م، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2016/ 2017م.
- وهيبة سراج، هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر– دراسة قياسية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف– الجزائر، 2015/ 2016م.

- الويلد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2018م.

3. المجلات العلمية:

- بختي فريد، بهياني رضا، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع4، ديسمبر 2018م.
- بشار أحمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقراء، كلية الإدارة والاقتصاد– مجلة مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل– العراق، 2013م.
- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع01، س 02، 2004م.
- بعلي حمزة، وخالد بن جلول، تقييم سياسات التقليل من حدة الفقر في الدول منخفضة الدخل– دراسة حالة السودان، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة المنهل الاقتصادي، مج 03، ع02، 2020م.
- بعوني ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970– 2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، مج06، ع02، 2017م.
- بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، ع04، ديسمبر 2016م.

- بوعزارة أحلام، الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية، مجلة المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 03، ع04، 2015م.
- جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، الاستعباد الاجتماعي- محاولة للفهم، عالم المعرفة- سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع344، أكتوبر 2007م.
- حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية- البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع12، 2014م.
- حكيم ملياني، مراد حمادي، واقع التلوث البيئي في الجزائر- سبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية- جامعة سطيف2، الجزائر، ع8، 2013م.
- خشمان الخنساء، خالدي عصام، غربي حمزة، مؤشرات الفقر في ظل التحول الحر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة المنهل، مج 3، ع 01، جوان 2020م.
- سميرة براهمية رجب، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات المالية- استراتيجية تنموية وآفاق مستقبلية- حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب آسيا، بحوث اقتصادية عربية، ع 69، 70، ربيع 2015م.
- عبدالله بدعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط02، 2005م.

- عبلة عبد الحميد بخارى، التنمية والتخطيط الاقتصادي- مقدمة في التنمية والتخطيط، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP1.pdf، ج01.
- علي عبد القادر علي، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، ع13، فبراير 2005م.
- علي عبد الهادي سالم، وأحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 07، ع 12، 2015م.
- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مقال ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان "الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، سلسلة رقم 11، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط02، 1999م.
- فريد بختي، رضا بهياني، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع 04، ديسمبر 2018م.
- فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجل الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد خاص، مج17، ع02، يونيو 2020م.
- قصي الجابري، تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الافقار بعد عام 2003، المجلة العراقية للعوم الاقتصادية، س7، ع21، 2009م.
- كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجودي، ظاهرة الفقر في الجزائر- الأسباب وطرق المعالجة، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة آفاق العلوم، مج 07، ع 02، 2022م.

- لحيلح الطيب وجصاص محمد، الفقر.. التعريف ومحالات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، ع07، 2007م.
- لخضر بوخاتم، آليات محاربة ظاهرة الفقر– التجربة الفيتنامية نموذجًا، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة– معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج 05، ع 01، ماي 2021م.
- مارتن رفاليون، الفقر الحضري، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مج 45، ع3، 2007م.
- محمد حسن باقر، الفقر في دول غربي آسيا: قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجلة المستقبل العربي، مج 20، ع229، آذار1998م.
- محمد محمود العجلون، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية– الأردن، 10– 12 ماي 2010م.
- هناء خير الدين، وهبة الليثي، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر 1991/1990– 2004، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 115، ديسمبر 2006م.
- يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع33، 2010م.

4. الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

- بن مبارك زاير، وثورية بلقايد، ظاهرة الفقر في الدول العربية– المظاهر والأسباب وسبل العلاج حالة الجزائر، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر

في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 08- 09 ديسمبر 2014.

- حمدية شاكر مسلم الايدامي، الآثار الاقتصادية للفقر والبطالة في إطار التحول الاقتصادي- دراسة حالة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، وقائع مؤتمر جامعة القادسية للمدة 17- 18 آئار، مج2، العراق، 2009م.
- روابح عبد الباقي، علي همال، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية- جامعة قسنطينة، 29- 30 ماي 2000م.
- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، يومي 20- 21 أفريل 2004م.
- صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر 2009/ 2010م.
- عمر عبو، هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر- واقع وتحديات، كلية العلوم السياسية- جامعة الشلف، الجزائر، يومي 16 و17 ديسمبر 2008م.
- محمد الحسين المصطوف، علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر: الاستغلال، الأمن البشري، العمل والتشغيل، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي- القاهرة، ديسمبر 2004م.

5. التقارير:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية، الفصل السادس، 2002م.
- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 1996م.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الدورة 13، 1999م.
- تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001م، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، المجلد الاقتصادي والاجتماعي، بروكسل، سبتمبر 2006م.
- الديوان الوطني للإحصائيات- التعليم خلال الفترة (1962- 2011م).

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة/ المعدل	معدل الفقر	معدل الانفاق الحكومي	معدل النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	التضخم	البطالة
2000	12.1	13.6	2.4	2.4	0.3	29.8
2001	11.6	14.8	2.1	1.6	4.2	27.3
2002	15	15.5	4.7	4	1.4	25.9
2003	8	14.8	6.9	5.1	4.3	23.7
2004	6.8	13.8	5.2	3	4	17.6
2005	5.7	11.5	5.1	4	1.4	15.3
2006	5.7	11.2	2	1.4	2.3	12.3
2007	5.6	11.6	3	1.4	3.7	13.8
2008	11.1	13.2	2.4	0.8	4.9	11.3
2009	9.8	16.1	2.4	0.6-	5.7	10.2
2010	6.2	17.2	3.4	2.9	3.9	10
2011	5.55	20.7	2.4	1.1	4.5	10
2012	5.2	20.3	3.3	0.4	8.9	11
2013	5.03	19.1	2.8	0.6	3.3	9.8
2014	5.1	19.5	4.1	2.1	2.9	10.2
2015	5.7	21.6	3.7	1.2	4.8	11.2

10.2	6.4	1.8	3.2	20.9	5.8	**2016**
12	5.6	0.5-	1.3	19	7	**2017**
12.2	4.3	0.5-	1.4	17.2	10	**2018**
12.3	2	0.9-	0.8	16.9	10	**2019**
14	2.4	6.6-	5.2-	20.1	15.1	**2020**

الملحق رقم (02): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسة G

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.572364	0.7674
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS)
Method: Least Squares
Date: 07/17/24 Time: 03:29
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GS(-1)	-0.250752	0.159474	-1.572364	0.1343
C	3.340206	2.119577	1.575883	0.1335
@TREND("2000")	0.105085	0.089855	1.169491	0.2583

R-squared	0.127623	Mean dependent var	0.325000
Adjusted R-squared	0.024990	S.D. dependent var	1.703209
S.E. of regression	1.681793	Akaike info criterion	4.015079
Sum squared resid	48.08325	Schwarz criterion	4.164439
Log likelihood	-37.15079	Hannan-Quinn criter.	4.044235
F-statistic	1.243491	Durbin-Watson stat	1.123101
Prob(F-statistic)	0.313319		

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.015642	0.1536
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS)
Method: Least Squares
Date: 07/17/24 Time: 03:31
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GS(-1)	-0.436847	0.144860	-3.015642	0.0087
D(GS(-1))	0.675180	0.225686	2.991671	0.0091
C	4.890697	1.851300	2.641763	0.0185
@TREND("2000")	0.228286	0.085591	2.667185	0.0176

R-squared	0.464896	Mean dependent var	0.278947
Adjusted R-squared	0.357875	S.D. dependent var	1.737041
S.E. of regression	1.391937	Akaike info criterion	3.683934
Sum squared resid	29.06234	Schwarz criterion	3.882763
Log likelihood	-30.99737	Hannan-Quinn criter.	3.717584
F-statistic	4.343979	Durbin-Watson stat	2.212520
Prob(F-statistic)	0.021615		

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.859172	0.1967
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS)
Method: Least Squares
Date: 07/17/24 Time: 03:32
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GS(-1)	-0.544831	0.190556	-2.859172	0.0134
D(GS(-1))	0.630611	0.237553	2.654614	0.0198
D(GS(-2))	0.221470	0.293668	0.754153	0.4642
C	5.738309	2.240676	2.560972	0.0237
@TREND("2000")	0.302863	0.112829	2.684263	0.0187

R-squared	0.508801	Mean dependent var	0.255556
Adjusted R-squared	0.357663	S.D. dependent var	1.784318
S.E. of regression	1.430059	Akaike info criterion	3.783441
Sum squared resid	26.58588	Schwarz criterion	4.030767
Log likelihood	-29.05097	Hannan-Quinn criter.	3.817544
F-statistic	3.366462	Durbin-Watson stat	2.030225
Prob(F-statistic)	0.042400		

الملحق رقم (03): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسة POV

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.560713	0.7678
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:15
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.480803	0.308066	-1.560713	0.1426
D(POV(-1))	0.029776	0.299638	0.099375	0.9224
D(POV(-2))	0.098735	0.279884	0.352771	0.7299
C	1.073001	3.522757	0.304591	0.7655
@TREND("2000")	0.217983	0.139200	1.565972	0.1414

R-squared	0.463563	Mean dependent var	0.005556
Adjusted R-squared	0.298506	S.D. dependent var	2.807115
S.E. of regression	2.351107	Akaike info criterion	4.777783
Sum squared resid	71.86013	Schwarz criterion	5.025108
Log likelihood	-38.00004	Hannan-Quinn criter.	4.811885
F-statistic	2.808496	Durbin-Watson stat	1.401956
Prob(F-statistic)	0.070042		

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.852277	0.9412
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:13
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.241046	0.282826	-0.852277	0.4075
D(POV(-1))	-0.079453	0.304151	-0.261228	0.7975
C	0.257321	3.200053	0.080412	0.9370
@TREND("2000")	0.159650	0.133937	1.191980	0.2518

R-squared	0.212225	Mean dependent var	0.184211
Adjusted R-squared	0.054670	S.D. dependent var	2.836998
S.E. of regression	2.758359	Akaike info criterion	5.051812
Sum squared resid	114.1281	Schwarz criterion	5.250642
Log likelihood	-43.99222	Hannan-Quinn criter.	5.085462
F-statistic	1.346992	Durbin-Watson stat	1.771057
Prob(F-statistic)	0.296719		

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.085217	0.9064
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:10
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.244092	0.224925	-1.085217	0.2930
C	0.774760	2.540911	0.304914	0.7641
@TREND("2000")	0.122964	0.111148	1.106304	0.2840

R-squared	0.189501	Mean dependent var	0.150000
Adjusted R-squared	0.094148	S.D. dependent var	2.765566
S.E. of regression	2.632163	Akaike info criterion	4.910970
Sum squared resid	117.7808	Schwarz criterion	5.060330
Log likelihood	-46.10970	Hannan-Quinn criter.	4.940126
F-statistic	1.987365	Durbin-Watson stat	1.967003
Prob(F-statistic)	0.167647		

الملحق رقم (04): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة GDP

Null Hypothesis: GDB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.321494	0.8503
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:06
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB(-1)	-0.506396	0.383200	-1.321494	0.2061
D(GDB(-1))	0.043381	0.358614	0.120967	0.9053
C	3.705231	1.997759	1.854694	0.0834
@TREND("2000")	-0.225574	0.090991	-2.479079	0.0255

R-squared	0.291472	Mean dependent var	-0.384211
Adjusted R-squared	0.149766	S.D. dependent var	1.940866
S.E. of regression	1.789636	Akaike info criterion	4.186565
Sum squared resid	48.04193	Schwarz criterion	4.385394
Log likelihood	-35.77237	Hannan-Quinn criter.	4.220215
F-statistic	2.056884	Durbin-Watson stat	1.488809
Prob(F-statistic)	0.149090		

Null Hypothesis: GDB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.064965	0.9071
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:07
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB(-1)	-0.580590	0.545173	-1.064965	0.3063
D(GDB(-1))	0.125756	0.428069	0.293776	0.7736
D(GDB(-2))	0.205502	0.389570	0.527510	0.6067
C	3.824736	2.949729	1.296640	0.2173
@TREND("2000")	-0.215671	0.122506	-1.760500	0.1018

R-squared	0.199781	Mean dependent var	-0.550000
Adjusted R-squared	-0.046440	S.D. dependent var	1.853534
S.E. of regression	1.896085	Akaike info criterion	4.347593
Sum squared resid	46.73680	Schwarz criterion	4.594918
Log likelihood	-34.12833	Hannan-Quinn criter.	4.381696
F-statistic	0.811387	Durbin-Watson stat	1.498055
Prob(F-statistic)	0.539904		

Null Hypothesis: GDB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.114796	0.9007
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:03
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB(-1)	-0.340942	0.305834	-1.114796	0.2805
C	2.485110	1.570202	1.582669	0.1319
@TREND("2000")	-0.171234	0.077390	-2.212602	0.0409

R-squared	0.223817	Mean dependent var	-0.380000
Adjusted R-squared	0.132501	S.D. dependent var	1.889194
S.E. of regression	1.759587	Akaike info criterion	4.105517
Sum squared resid	52.63451	Schwarz criterion	4.254877
Log likelihood	-38.05517	Hannan-Quinn criter.	4.134673
F-statistic	2.451028	Durbin-Watson stat	1.623863
Prob(F-statistic)	0.116063		

الملحق رقم (05): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة Chom

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.069581	0.9093
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 01:57
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.087745	0.082037	-1.069581	0.2998
C	-1.076817	2.058702	-0.523056	0.6077
@TREND("2000")	0.151036	0.089645	1.684823	0.1103

R-squared	0.498556	Mean dependent var	-0.790000
Adjusted R-squared	0.439563	S.D. dependent var	1.954724
S.E. of regression	1.463353	Akaike info criterion	3.736818
Sum squared resid	36.40381	Schwarz criterion	3.886178
Log likelihood	-34.36818	Hannan-Quinn criter.	3.765975
F-statistic	8.451055	Durbin-Watson stat	2.424323
Prob(F-statistic)	0.002831		

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.123400	0.4996
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 01:58
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.207509	0.097725	-2.123400	0.0535
D(CHOM(-1))	-0.239184	0.229603	-1.041728	0.3165
D(CHOM(-2))	-0.043062	0.232460	-0.185244	0.8559
C	-0.470222	2.579594	-0.182285	0.8582
@TREND("2000")	0.201995	0.123849	1.630974	0.1269

R-squared	0.640181	Mean dependent var	-0.661111
Adjusted R-squared	0.529467	S.D. dependent var	2.014693
S.E. of regression	1.381987	Akaike info criterion	3.715054
Sum squared resid	24.82853	Schwarz criterion	3.962380
Log likelihood	-28.43549	Hannan-Quinn criter.	3.749157
F-statistic	5.782312	Durbin-Watson stat	2.485075
Prob(F-statistic)	0.006719		

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.244334	0.8705
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 01:55
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.115199	0.092578	-1.244334	0.2325
D(CHOM(-1))	-0.212882	0.239361	-0.889377	0.3878
C	-1.438210	2.373141	-0.606037	0.5536
@TREND("2000")	0.196067	0.108144	1.813015	0.0899

R-squared	0.524931	Mean dependent var	-0.700000
Adjusted R-squared	0.429917	S.D. dependent var	1.965254
S.E. of regression	1.483842	Akaike info criterion	3.811811
Sum squared resid	33.02682	Schwarz criterion	4.010640
Log likelihood	-32.21220	Hannan-Quinn criter.	3.845460
F-statistic	5.524781	Durbin-Watson stat	2.059871
Prob(F-statistic)	0.009292		

الملحق رقم (06): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة Inf

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.673952	0.2562
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:46
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-1.035425	0.387227	-2.673952	0.0173
D(INF(-1))	0.195280	0.277378	0.704020	0.4922
C	3.205930	1.409982	2.273738	0.0381
@TREND("2000")	0.087255	0.099754	0.874701	0.3955

R-squared	0.416792	Mean dependent var	-0.094737
Adjusted R-squared	0.300150	S.D. dependent var	2.311919
S.E. of regression	1.934083	Akaike info criterion	4.341807
Sum squared resid	56.11015	Schwarz criterion	4.540637
Log likelihood	-37.24717	Hannan-Quinn criter.	4.375457
F-statistic	3.573268	Durbin-Watson stat	1.693239
Prob(F-statistic)	0.039510		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.037132	0.5434
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:46
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-1.147385	0.563235	-2.037132	0.0625
D(INF(-1))	0.360367	0.443182	0.813135	0.4308
D(INF(-2))	0.011154	0.293618	0.037989	0.9703
C	4.189379	1.688241	2.481506	0.0275
@TREND("2000")	0.055991	0.127003	0.440861	0.6666

R-squared	0.473437	Mean dependent var	0.055556
Adjusted R-squared	0.311417	S.D. dependent var	2.281440
S.E. of regression	1.893159	Akaike info criterion	4.344504
Sum squared resid	46.59266	Schwarz criterion	4.591829
Log likelihood	-34.10053	Hannan-Quinn criter.	4.378607
F-statistic	2.922098	Durbin-Watson stat	1.730247
Prob(F-statistic)	0.063067		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.713323	0.0452
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 07/15/24 Time: 02:45
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.885263	0.238402	-3.713323	0.0017
C	3.193167	1.058051	3.017971	0.0078
@TREND("2000")	0.038073	0.078971	0.482120	0.6359

R-squared	0.468674	Mean dependent var	0.105000
Adjusted R-squared	0.406165	S.D. dependent var	2.421064
S.E. of regression	1.865688	Akaike info criterion	4.222618
Sum squared resid	59.17348	Schwarz criterion	4.371978
Log likelihood	-39.22618	Hannan-Quinn criter.	4.251775
F-statistic	7.497720	Durbin-Watson stat	1.795193
Prob(F-statistic)	0.004630		

الملحق رقم (07): نتائج معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة EG

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.114796	0.9007
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 07/16/24 Time: 23:20
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.340942	0.305834	-1.114796	0.2805
C	2.485110	1.570202	1.582669	0.1319
@TREND("2000")	-0.171234	0.077390	-2.212602	0.0409

R-squared	0.223817	Mean dependent var	-0.380000
Adjusted R-squared	0.132501	S.D. dependent var	1.889194
S.E. of regression	1.759587	Akaike info criterion	4.105517
Sum squared resid	52.63451	Schwarz criterion	4.254877
Log likelihood	-38.05517	Hannan-Quinn criter.	4.134673
F-statistic	2.451028	Durbin-Watson stat	1.623863
Prob(F-statistic)	0.116063		

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.321494	0.8503
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 07/16/24 Time: 23:22
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.506396	0.383200	-1.321494	0.2061
D(EG(-1))	0.043381	0.358614	0.120967	0.9053
C	3.705231	1.997759	1.854694	0.0834
@TREND("2000")	-0.225574	0.090991	-2.479079	0.0255

R-squared	0.291472	Mean dependent var	-0.384211
Adjusted R-squared	0.149766	S.D. dependent var	1.940866
S.E. of regression	1.789636	Akaike info criterion	4.186565
Sum squared resid	48.04193	Schwarz criterion	4.385394
Log likelihood	-35.77237	Hannan-Quinn criter.	4.220215
F-statistic	2.056884	Durbin-Watson stat	1.488809
Prob(F-statistic)	0.149090		

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.064965	0.9071
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 07/16/24 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.580590	0.545173	-1.064965	0.3063
D(EG(-1))	0.125756	0.428069	0.293776	0.7736
D(EG(-2))	0.205502	0.389570	0.527510	0.6067
C	3.824736	2.949729	1.296640	0.2173
@TREND("2000")	-0.215671	0.122506	-1.760500	0.1018

R-squared	0.199781	Mean dependent var	-0.550000
Adjusted R-squared	-0.046440	S.D. dependent var	1.853534
S.E. of regression	1.896085	Akaike info criterion	4.347593
Sum squared resid	46.73680	Schwarz criterion	4.594918
Log likelihood	-34.12833	Hannan-Quinn criter.	4.381696
F-statistic	0.811387	Durbin-Watson stat	1.498055
Prob(F-statistic)	0.539904		

الملحق رقم (08): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة G

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.572364	0.7674
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 01:55
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GS(-1)	-0.250752	0.159474	-1.572364	0.1343
C	3.340206	2.119577	1.575883	0.1335
@TREND("2000")	0.105085	0.089855	1.169491	0.2583

R-squared	0.127623	Mean dependent var	0.325000
Adjusted R-squared	0.024990	S.D. dependent var	1.703209
S.E. of regression	1.681793	Akaike info criterion	4.015079
Sum squared resid	48.08325	Schwarz criterion	4.164439
Log likelihood	-37.15079	Hannan-Quinn criter.	4.044235
F-statistic	1.243491	Durbin-Watson stat	1.123101
Prob(F-statistic)	0.313319		

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.047314	0.7150
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 01:56
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GS(-1)	-0.122456	0.116923	-1.047314	0.3088
C	2.336332	1.957679	1.193419	0.2482

R-squared	0.057437	Mean dependent var	0.325000
Adjusted R-squared	0.005072	S.D. dependent var	1.703209
S.E. of regression	1.698884	Akaike info criterion	3.992460
Sum squared resid	51.95172	Schwarz criterion	4.092033
Log likelihood	-37.92460	Hannan-Quinn criter.	4.011897
F-statistic	1.096866	Durbin-Watson stat	1.144080
Prob(F-statistic)	0.308815		

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.629055	0.8438
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 01:54
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GS(-1)	0.014431	0.022941	0.629055	0.5368

R-squared	-0.017143	Mean dependent var	0.325000
Adjusted R-squared	-0.017143	S.D. dependent var	1.703209
S.E. of regression	1.717746	Akaike info criterion	3.968610
Sum squared resid	56.06240	Schwarz criterion	4.018397
Log likelihood	-38.68610	Hannan-Quinn criter.	3.978329
Durbin-Watson stat	1.186730		

الملحق رقم (09): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة CHOM

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.069581	0.9093
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:16
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.087745	0.082037	-1.069581	0.2998
C	-1.076817	2.058702	-0.523056	0.6077
@TREND("2000")	0.151036	0.089645	1.684823	0.1103

R-squared	0.498556	Mean dependent var	-0.790000
Adjusted R-squared	0.439563	S.D. dependent var	1.954724
S.E. of regression	1.463353	Akaike info criterion	3.736818
Sum squared resid	36.40381	Schwarz criterion	3.886178
Log likelihood	-34.36818	Hannan-Quinn criter.	3.765975
F-statistic	8.451055	Durbin-Watson stat	2.424323
Prob(F-statistic)	0.002831		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.572127	0.0164
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:27
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.194745	0.054518	-3.572127	0.0022
C	2.093199	0.877199	2.386230	0.0282

R-squared	0.414826	Mean dependent var	-0.790000
Adjusted R-squared	0.382316	S.D. dependent var	1.954724
S.E. of regression	1.536273	Akaike info criterion	3.791236
Sum squared resid	42.48245	Schwarz criterion	3.890809
Log likelihood	-35.91236	Hannan-Quinn criter.	3.810674
F-statistic	12.76009	Durbin-Watson stat	1.892437
Prob(F-statistic)	0.002178		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.147548	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:28
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.075043	0.023842	-3.147548	0.0053

R-squared	0.229713	Mean dependent var	-0.790000
Adjusted R-squared	0.229713	S.D. dependent var	1.954724
S.E. of regression	1.715583	Akaike info criterion	3.966090
Sum squared resid	55.92128	Schwarz criterion	4.015876
Log likelihood	-38.66090	Hannan-Quinn criter.	3.975809
Durbin-Watson stat	1.604542		

الملحق رقم (10): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة GDP

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.093881	0.5180
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:29
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB(-1)	-0.707874	0.338068	-2.093881	0.0516
C	3.151877	1.460365	2.158280	0.0455
@TREND("2000")	-0.237529	0.094359	-2.517303	0.0221

R-squared	0.280043	Mean dependent var	-0.450000
Adjusted R-squared	0.195343	S.D. dependent var	1.992486
S.E. of regression	1.787313	Akaike info criterion	4.136785
Sum squared resid	54.30632	Schwarz criterion	4.286145
Log likelihood	-38.36785	Hannan-Quinn criter.	4.165942
F-statistic	3.306268	Durbin-Watson stat	1.656548
Prob(F-statistic)	0.061250		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.461161	0.8798
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:33
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB(-1)	-0.130392	0.282747	-0.461161	0.6502
C	-0.245937	0.634733	-0.387466	0.7030

R-squared	0.011677	Mean dependent var	-0.450000
Adjusted R-squared	-0.043230	S.D. dependent var	1.992486
S.E. of regression	2.035098	Akaike info criterion	4.353604
Sum squared resid	74.54921	Schwarz criterion	4.453177
Log likelihood	-41.53604	Hannan-Quinn criter.	4.373042
F-statistic	0.212669	Durbin-Watson stat	1.912627
Prob(F-statistic)	0.650207		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.043616	0.2571
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:34
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB(-1)	-0.206767	0.198125	-1.043616	0.3098

R-squared	0.003434	Mean dependent var	-0.450000
Adjusted R-squared	0.003434	S.D. dependent var	1.992486
S.E. of regression	1.989062	Akaike info criterion	4.261910
Sum squared resid	75.17099	Schwarz criterion	4.311697
Log likelihood	-41.61910	Hannan-Quinn criter.	4.271629
Durbin-Watson stat	1.784459		

الملحق رقم (11): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة INF

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.154477	0.2176
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:50
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.138118	0.119637	-1.154477	0.2626
R-squared	0.063700	Mean dependent var		0.105000
Adjusted R-squared	0.063700	S.D. dependent var		2.421064
S.E. of regression	2.342685	Akaike info criterion		4.589179
Sum squared resid	104.2753	Schwarz criterion		4.638966
Log likelihood	-44.89179	Hannan-Quinn criter.		4.598898

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.713323	0.0452
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:46
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.885263	0.238402	-3.713323	0.0017
C	3.193167	1.058051	3.017971	0.0078
@TREND("2000")	0.038073	0.078971	0.482120	0.6359
R-squared	0.468674	Mean dependent var		0.105000
Adjusted R-squared	0.406165	S.D. dependent var		2.421064
S.E. of regression	1.866688	Akaike info criterion		4.222618

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.926903	0.0078
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:49
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.839190	0.213703	-3.926903	0.0010
C	3.411408	0.935715	3.645775	0.0018
R-squared	0.461410	Mean dependent var		0.105000
Adjusted R-squared	0.431488	S.D. dependent var		2.421064
S.E. of regression	1.825476	Akaike info criterion		4.136199
Sum squared resid	60.09255	Schwarz criterion		4.235772

الملحق رقم (12): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة EG

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.844862	0.3373
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:40
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.103597	0.122620	-0.844862	0.4087

R-squared	-0.004839	Mean dependent var	-0.380000
Adjusted R-squared	-0.004839	S.D. dependent var	1.889194
S.E. of regression	1.893759	Akaike info criterion	4.163711
Sum squared resid	68.14011	Schwarz criterion	4.213497
Log likelihood	-40.63711	Hannan-Quinn criter.	4.173430
Durbin-Watson stat	1.472808		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.114796	0.9007
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:39
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.340942	0.305834	-1.114796	0.2805
C	2.485110	1.570202	1.582669	0.1319
@TREND("2000")	-0.171234	0.077390	-2.212602	0.0409

R-squared	0.223817	Mean dependent var	-0.380000
Adjusted R-squared	0.132501	S.D. dependent var	1.889194
S.E. of regression	1.759587	Akaike info criterion	4.105617

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.072806	0.9400
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:39
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.021652	0.297399	-0.072806	0.9428
C	-0.312228	1.027040	-0.304008	0.7646

R-squared	0.000294	Mean dependent var	-0.380000
Adjusted R-squared	0.055245	S.D. dependent var	1.889194

الملحق رقم (13): نتائج تقدير اختبار ديكي فولار البسيط للسلسلة POV

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.310977	0.5607
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:55
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.023007	0.073984	-0.310977	0.7592

R-squared	0.001983	Mean dependent var	0.150000
Adjusted R-squared	0.001983	S.D. dependent var	2.765566
S.E. of regression	2.762823	Akaike info criterion	4.919090
Sum squared resid	145.0306	Schwarz criterion	4.968876
Log likelihood	-48.19090	Hannan-Quinn criter.	4.928809
Durbin-Watson stat	1.958119		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.085217	0.9064
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:51
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.244092	0.224925	-1.085217	0.2930
C	0.774760	2.540911	0.304914	0.7641
@TREND("2000")	0.122964	0.111148	1.106304	0.2840

R-squared	0.189501	Mean dependent var	0.150000
Adjusted R-squared	0.094148	S.D. dependent var	2.765566
S.E. of regression	2.632163	Akaike info criterion	4.910970
Sum squared resid	117.7808	Schwarz criterion	5.060330
Log likelihood	-46.10970	Hannan-Quinn criter.	4.940126
F-statistic	1.987365	Durbin-Watson stat	1.967003
Prob(F-statistic)	0.167647		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.648339	0.4408
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 02:54
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.342585	0.207836	-1.648339	0.1166
C	2.838946	1.735478	1.635830	0.1192

R-squared	0.131149	Mean dependent var	0.150000
Adjusted R-squared	0.082880	S.D. dependent var	2.765566
S.E. of regression	2.648483	Akaike info criterion	4.880491
Sum squared resid	126.2603	Schwarz criterion	4.980064
Log likelihood	-46.80491	Hannan-Quinn criter.	4.899929
F-statistic	2.717023	Durbin-Watson stat	1.691213
Prob(F-statistic)	0.116627		

الملحق رقم (14): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة G

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.529047	0.0145
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:02
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GS(-1))	-0.605448	0.239398	-2.529047	0.0210

R-squared	0.259805	Mean dependent var	0.105263
Adjusted R-squared	0.259805	S.D. dependent var	1.907434
S.E. of regression	1.641063	Akaike info criterion	3.870750

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.366547	0.3829
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:01
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GS(-1))	-0.599616	0.253371	-2.366547	0.0309
C	-0.242346	0.893403	-0.271262	0.7897
@TREND("2000")	0.041068	0.072303	0.568003	0.5779

R-squared	0.287182	Mean dependent var	0.105263
Adjusted R-squared	0.198080	S.D. dependent var	1.907434
S.E. of regression	1.709107	Akaike info criterion	4.062687

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.525396	0.1254
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GS,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:02
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GS(-1))	-0.620408	0.245668	-2.525396	0.0218
C	0.213018	0.386344	0.551370	0.5886

R-squared	0.272809	Mean dependent var	0.105263
Adjusted R-squared	0.230022	S.D. dependent var	1.907434

الملحق رقم (15): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة CHOM

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.878203	0.0065
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:07
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-0.609198	0.211659	-2.878203	0.0100
R-squared	0.308541	Mean dependent var		0.221053
Adjusted R-squared	0.308541	S.D. dependent var		2.307615
S.E. of regression	1.918875	Akaike info criterion		4.102651

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.103339	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:05
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-1.237903	0.242567	-5.103339	0.0001
C	-4.053428	1.120839	-3.616424	0.0023
@TREND("2000")	0.284937	0.082585	3.450220	0.0033
R-squared	0.610871	Mean dependent var		0.221053

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.939918	0.0593
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:07
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-0.699266	0.237852	-2.939918	0.0092
C	-0.423008	0.494697	-0.855084	0.4044
R-squared	0.337054	Mean dependent var		0.221053
Adjusted R-squared	0.299067	S.D. dependent var		2.307615

الملحق رقم (16): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة GDP

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.680988	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:14
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDB(-1))	-1.380125	0.294836	-4.680988	0.0002
C	-0.497601	0.463668	-1.073184	0.2982

R-squared	0.563113	Mean dependent var	-0.257895
Adjusted R-squared	0.537414	S.D. dependent var	2.953400

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.101983	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:13
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDB(-1))	-1.428976	0.280082	-5.101983	0.0001
C	1.024117	0.977995	1.047160	0.3106
@TREND("2000")	-0.139109	0.079926	-1.740484	0.1010

R-squared	0.620664	Mean dependent var	-0.257895

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.571320	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDB,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:14
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDB(-1))	-1.345180	0.294265	-4.571320	0.0002

R-squared	0.533514	Mean dependent var	-0.257895
Adjusted R-squared	0.533514	S.D. dependent var	2.953400

الملحق رقم (17): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة INF

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.232033	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:15
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.319731	0.211766	-6.232033	0.0000
C	-0.066129	0.512838	-0.128948	0.8989

R-squared	0.695549	Mean dependent var	-0.184211
Adjusted R-squared	0.677640	S.D. dependent var	2.934500

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.102569	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:14
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.350021	0.221222	-6.102569	0.0000
C	0.601042	1.199342	0.501143	0.6231
@TREND("2000")	-0.060406	0.097745	-0.617991	0.5453

R-squared	0.702647	Mean dependent var	-0.184211

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.418858	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:15
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.320739	0.205759	-6.418858	0.0000

R-squared	0.695251	Mean dependent var	-0.184211
Adjusted R-squared	0.695251	S.D. dependent var	3.934500

الملحق رقم (18): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة EG

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.730865	0.0451
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:15
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.190495	0.319094	-3.730865	0.0018
C	1.371889	0.956107	1.434871	0.1706
@TREND("2000")	-0.161104	0.078578	-2.050242	0.0571

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.730865	0.0451
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:15
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.190495	0.319094	-3.730865	0.0018
C	1.371889	0.956107	1.434871	0.1706
@TREND("2000")	-0.161104	0.078578	-2.050242	0.0571

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.086563	0.0448
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:16
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.047873	0.339495	-3.086563	0.0067
C	-0.388242	0.458798	-0.846216	0.4092
R-squared	0.359140	Mean dependent var		-0.300000

الملحق رقم (18): اختبار ديكي فولار البسيط عند الفروق الأولى للسلسة POV

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.264911	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:17
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POV(-1))	-1.103232	0.258676	-4.264911	0.0005
R-squared	0.499771	Mean dependent var		0.294737
Adjusted R-squared	0.499771	S.D. dependent var		4.002450
S.E. of regression	2.830909	Akaike info criterion		4.970198

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.703638	0.0072
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:17
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POV(-1))	-1.213610	0.258015	-4.703638	0.0002
C	-2.168606	1.449736	-1.495862	0.1542
@TREND("2000")	0.211746	0.118152	1.792154	0.0920
R-squared	0.586040	Mean dependent var		0.294737

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.137496	0.0053
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/24 Time: 03:17
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POV(-1))	-1.100196	0.265909	-4.137496	0.0007
C	0.173136	0.667589	0.259346	0.7985
R-squared	0.501742	Mean dependent var		0.294737
Adjusted R-squared	0.472422	S.D. dependent var		4.002450

الملحق رقم (20): إحصائية Akaike, Schwarz, Log-likelihood الناتجة عن تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/17/24 Time: 02:18
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	CHOM	EG	GDB	INF	POV
GS(-1)	0.902540	0.209350	0.009809	-0.044435	0.234271	-0.134361
	(0.13416)	(0.08159)	(0.17961)	(0.18116)	(0.15056)	(0.18816)
	[6.72757]	[2.56574]	[0.05462]	[-0.24528]	[1.55603]	[-0.71409]
CHOM(-1)	-0.185526	0.811997	0.084727	0.156759	-0.159155	0.290821
	(0.10640)	(0.06471)	(0.14245)	(0.14369)	(0.11941)	(0.14923)
	[-1.74362]	[12.5473]	[0.59477]	[1.09099]	[-1.33284]	[1.94876]
EG(-1)	-0.565564	-1.240623	0.589650	0.694333	-0.857235	-0.964014
	(0.62725)	(0.38150)	(0.83977)	(0.84704)	(0.70393)	(0.87974)
	[-0.90166]	[-3.25199]	[0.70216]	[0.81972]	[-1.21779]	[-1.09580]
GDB(-1)	0.437763	0.646474	0.343316	0.077309	1.203358	-0.537605
	(0.67205)	(0.40875)	(0.89975)	(0.90754)	(0.75421)	(0.94258)
	[0.65138]	[1.58160]	[0.38157]	[0.08519]	[1.59552]	[-0.57036]
INF(-1)	-0.270952	-0.181018	0.341817	0.260673	0.097089	-0.006036
	(0.26112)	(0.15882)	(0.34959)	(0.35262)	(0.29304)	(0.36623)
	[-1.03765]	[-1.13980]	[0.97775]	[0.73925]	[0.33131]	[-0.01648]
POV(-1)	0.227419	0.037833	0.047405	-0.022774	0.106755	0.122699
	(0.19515)	(0.11869)	(0.26127)	(0.26353)	(0.21901)	(0.27370)
	[1.16536]	[0.31875]	[0.18144]	[-0.08642]	[0.48745]	[0.44829]
C	5.040151	1.842483	-2.767235	-3.618519	2.132828	8.819717
	(2.87202)	(1.74679)	(3.84511)	(3.87838)	(3.22313)	(4.02812)
	[1.75491]	[1.05478]	[-0.71968]	[-0.93300]	[0.66173]	[2.18954]
R-squared	0.847906	0.978346	0.461219	0.476801	0.335793	0.673268
Adj. R-squared	0.777709	0.968351	0.212551	0.235324	0.029236	0.522468
Sum sq. resids	32.62869	12.06988	58.48465	59.50109	41.09414	64.18436
S.E. equation	1.584266	0.963562	2.121042	2.139394	1.777945	2.221994
F-statistic	12.07892	97.88973	1.854759	1.974522	1.095370	4.464658
Log likelihood	-33.27337	-23.32858	-39.10909	-39.28139	-35.58010	-40.03904
Akaike AIC	4.027337	3.032858	4.610909	4.628139	4.258010	4.703904
Schwarz SC	4.375843	3.381364	4.959415	4.976646	4.606517	5.052411
Mean dependent	16.75000	14.01500	2.750000	1.115000	4.045000	7.999000
S.D. dependent	3.360216	5.416279	2.390221	2.446539	1.804519	3.215451

Determinant resid covariance (dof adj.)	25.69216
Determinant resid covariance	1.937674
Log likelihood	-176.8875
Akaike information criterion	21.88875
Schwarz criterion	23.97979
Number of coefficients	42

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/17/24 Time: 02:15
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	CHOM	EG	GDB	INF	POV
GS(-1)	1.209859	0.237332	0.768017	0.818287	0.605080	-0.407446
	(0.22254)	(0.19574)	(0.41432)	(0.44253)	(0.18161)	(0.48508)
	[5.43652]	[1.21248]	[1.85369]	[1.84910]	[3.33178]	[-0.83996]
GS(-2)	-0.447391	0.144210	-0.878384	-1.081449	-0.435194	0.254747
	(0.26450)	(0.23264)	(0.49243)	(0.52596)	(0.21585)	(0.57652)
	[-1.69148]	[0.61988]	[-1.78379]	[-2.05615]	[-2.01623]	[0.44187]
CHOM(-1)	-0.183994	0.225984	0.181998	0.615029	0.098406	0.779035
	(0.41221)	(0.36257)	(0.76744)	(0.81970)	(0.33639)	(0.89850)
	[-0.44636]	[0.62329]	[0.23715]	[0.75031]	[0.29254]	[0.86704]
CHOM(-2)	0.153554	0.550195	0.225474	-0.001122	-0.471932	-0.327454
	(0.33203)	(0.29204)	(0.61816)	(0.66025)	(0.27096)	(0.72373)
	[0.46247]	[1.88394]	[0.36475]	[-0.00170]	[-1.74171]	[-0.45245]
EG(-1)	-0.116725	-1.232961	0.629151	0.555216	-0.512058	-0.928574
	(0.48204)	(0.42398)	(0.89743)	(0.95854)	(0.39337)	(1.05069)
	[-0.24215]	[-2.90805]	[0.70106]	[0.57923]	[-1.30172]	[-0.88378]
EG(-2)	0.248477	-0.503233	-0.557635	0.751907	-0.714767	1.107152
	(0.94971)	(0.83533)	(1.76812)	(1.88852)	(0.77502)	(2.07008)
	[0.26163]	[-0.60243]	[-0.31538]	[0.39815]	[-0.92225]	[0.53484]
GDB(-1)	0.009631	0.567247	0.198916	-0.174531	1.261648	-0.780117
	(0.48985)	(0.43085)	(0.91197)	(0.97407)	(0.39974)	(1.06771)
	[0.01966]	[1.31657]	[0.21812]	[-0.17918]	[3.15614]	[-0.73064]
GDB(-2)	-1.242260	0.179758	0.453255	-0.574086	1.331210	-1.439405
	(0.71880)	(0.63223)	(1.33823)	(1.42936)	(0.58659)	(1.56677)
	[-1.72824]	[0.28432]	[0.33870]	[-0.40164]	[2.26942]	[-0.91871]
INF(-1)	-0.227482	-0.285884	0.283767	0.317264	0.016061	-0.051411
	(0.20586)	(0.18106)	(0.38325)	(0.40935)	(0.16799)	(0.44870)
	[-1.10505]	[-1.57891]	[0.74042]	[0.77504]	[0.09560]	[-0.11458]
INF(-2)	-0.256351	-0.186324	0.706025	0.712631	0.067244	-0.608504
	(0.22423)	(0.19722)	(0.41746)	(0.44588)	(0.18298)	(0.48875)
	[-1.14326]	[-0.94474]	[1.69126]	[1.59825]	[0.36748]	[-1.24502]
POV(-1)	-0.175439	-0.010723	-0.219265	-0.329734	0.341037	0.075769
	(0.20212)	(0.17778)	(0.37630)	(0.40193)	(0.16494)	(0.44057)
	[-0.86798]	[-0.06032]	[-0.58269]	[-0.82039]	[2.06759]	[0.17198]
POV(-2)	0.076048	-0.040210	-0.414212	-0.336622	-0.071382	0.038671
	(0.14943)	(0.13144)	(0.27821)	(0.29715)	(0.12195)	(0.32572)
	[0.50891]	[-0.30592]	[-1.48885]	[-1.13282]	[-0.58535]	[0.11872]
C	8.801069	2.334801	-1.858225	-5.379562	4.201298	9.118950
	(3.05244)	(2.68483)	(5.68287)	(6.06985)	(2.49098)	(6.65339)
	[2.88329]	[0.86963]	[-0.32699]	[-0.88628]	[1.68661]	[1.37057]
R-squared	0.965217	0.984755	0.765213	0.744830	0.921146	0.809669
Adj. R-squared	0.895650	0.954264	0.295639	0.234489	0.763437	0.429006
Sum sq. resids	7.322846	5.665225	25.38172	28.95618	4.876690	34.79136
S.E. equation	1.104751	0.971702	2.056766	2.196823	0.901544	2.408020
F-statistic	13.87470	32.29704	1.629589	1.459476	5.840797	2.126998
Log likelihood	-17.90215	-15.46395	-29.71094	-30.96261	-14.04010	-32.70667
Akaike AIC	3.252858	2.996206	4.495888	4.627643	2.846326	4.811228
Schwarz SC	3.899053	3.642401	5.142083	5.273838	3.492521	5.457423
Mean dependent	16.85263	13.31579	2.784211	1.089474	4.036842	7.809474
S.D. dependent	3.419936	4.543648	2.450683	2.510842	1.853588	3.186723

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.068832
Determinant resid covariance	6.83E-05
Log likelihood	-70.63349
Akaike information criterion	15.64563
Schwarz criterion	19.52280
Number of coefficients	78

الملحق رقم (21): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين متغيرات الدراسة

Johansen Cointegration Test

Date: 08/22/24 Time: 03:09
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CHOM EG GDB GS INF POV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.991231	226.3620	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.963799	136.3673	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.858225	73.31260	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.751499	36.19587	29.79707	0.0080
At most 4	0.389840	9.742044	15.49471	0.3011
At most 5	0.018531	0.355393	3.841466	0.5511

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.991231	89.99470	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.963799	63.05472	33.87687	0.0000
At most 2 *	0.858225	37.11673	27.58434	0.0022
At most 3 *	0.751499	26.45382	21.13162	0.0081
At most 4	0.389840	9.386650	14.26460	0.2554
At most 5	0.018531	0.355393	3.841466	0.5511

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

الملحق رقم (22): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Inf, Pov, G)

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:20
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	INF
GS(-1)	0.964803	-0.091334	0.225162
	(0.14268)	(0.22946)	(0.14634)
	[6.76202]	[-0.39804]	[1.53866]
POV(-1)	0.036148	0.622883	-0.075575
	(0.14720)	(0.23672)	(0.15097)
	[0.24558]	[2.63130]	[-0.50060]
INF(-1)	-0.248203	-0.008605	-0.081578
	(0.24602)	(0.39566)	(0.25233)
	[-1.00885]	[-0.02175]	[-0.32330]
C	1.597311	4.644051	1.261319
	(2.67300)	(4.29874)	(2.74151)
	[0.59757]	[1.08033]	[0.46008]
R-squared	0.775462	0.365802	0.181001
Adj. R-squared	0.733361	0.246890	0.027438
Sum sq. resids	48.17017	124.5841	50.67108
S.E. equation	1.735118	2.790431	1.779590
F-statistic	18.41912	3.076234	1.178679
Log likelihood	-37.16885	-46.67125	-37.67500
Akaike AIC	4.116885	5.067125	4.167500
Schwarz SC	4.316031	5.266272	4.366647
Mean dependent	16.75000	7.999000	4.045000
S.D. dependent	3.360216	3.215451	1.804519

Determinant resid covariance (dof adj.)	61.77772
Determinant resid covariance	31.63019
Log likelihood	-119.6774
Akaike information criterion	13.16774
Schwarz criterion	13.76518
Number of coefficients	12

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:18
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	INF
GS(-1)	1.420928	-0.439262	0.867342
	(0.28391)	(0.48665)	(0.23171)
	[5.00490]	[-0.90262]	[3.74328]
GS(-2)	-0.576147	0.530289	-0.719832
	(0.29558)	(0.50667)	(0.24123)
	[-1.94919]	[1.04663]	[-2.98395]
POV(-1)	-0.018325	0.765196	-0.098644
	(0.19074)	(0.32696)	(0.15567)
	[-0.09607]	[2.34036]	[-0.63367]
POV(-2)	-0.021408	-0.174708	-0.173539
	(0.18198)	(0.31193)	(0.14852)
	[-0.11764]	[-0.56008]	[-1.16847]
INF(-1)	-0.286739	0.008127	-0.101049
	(0.26634)	(0.45654)	(0.21737)
	[-1.07658]	[0.01780]	[-0.46487]
INF(-2)	0.218363	-0.545617	-0.077023
	(0.26485)	(0.45399)	(0.21616)
	[0.82447]	[-1.20182]	[-0.35633]
C	3.358800	4.081465	4.290495
	(2.94708)	(5.05165)	(2.40520)
	[1.13971]	[0.80795]	[1.78384]
R-squared	0.827147	0.415065	0.608070
Adj. R-squared	0.740720	0.122597	0.412105
Sum sq. resids	36.39029	106.9225	24.23858
S.E. equation	1.741414	2.984998	1.421225
F-statistic	9.570524	1.419180	3.102956
Log likelihood	-33.13353	-43.37265	-29.27315
Akaike AIC	4.224582	5.302385	3.818226
Schwarz SC	4.572533	5.650336	4.166177
Mean dependent	16.85263	7.809474	4.036842
S.D. dependent	3.419936	3.186723	1.853588

Determinant resid covariance (dof adj.)	36.92740
Determinant resid covariance	9.303185
Log likelihood	-102.0679
Akaike information criterion	12.95451
Schwarz criterion	13.99837
Number of coefficients	21

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:20
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	INF
GS(-1)	1.124616	-0.128035	0.768766
	(0.30484)	(0.58459)	(0.27711)
	[3.68919]	[-0.21902]	[2.77420]
GS(-2)	0.020246	-0.591515	-0.306589
	(0.61173)	(1.17310)	(0.55609)
	[0.03310]	[-0.50423]	[-0.55133]
GS(-3)	-0.512313	0.767641	-0.264881
	(0.41773)	(0.80107)	(0.37973)
	[-1.22642]	[0.95826]	[-0.69754]
POV(-1)	0.086611	0.464975	-0.013382
	(0.19716)	(0.37808)	(0.17922)
	[0.43930]	[1.22983]	[-0.07467]
POV(-2)	-0.022622	0.187993	-0.185648
	(0.21775)	(0.41758)	(0.19795)
	[-0.10389]	[0.45019]	[-0.93786]
POV(-3)	-0.227503	-0.326027	-0.029646
	(0.17319)	(0.33212)	(0.15743)
	[-1.31364]	[-0.98167]	[-0.18831]
INF(-1)	-0.408301	0.197543	-0.222708
	(0.31506)	(0.60419)	(0.28640)
	[-1.29594]	[0.32695]	[-0.77760]
INF(-2)	0.226298	-0.055038	-0.329177
	(0.26266)	(0.50370)	(0.23877)
	[0.86156]	[-0.10927]	[-1.37864]
INF(-3)	0.527048	-0.162970	-0.045954
	(0.26950)	(0.51682)	(0.24499)
	[1.95562]	[-0.31533]	[-0.18758]
C	6.082193	4.486694	4.993521
	(3.29658)	(6.32182)	(2.99673)
	[1.84500]	[0.70972]	[1.66632]
R-squared	0.913649	0.483368	0.726912
Adj. R-squared	0.816504	-0.097843	0.419687
Sum sq. resids	18.01248	66.24134	14.88469
S.E. equation	1.500520	2.877528	1.364033
F-statistic	9.405017	0.831656	2.366060
Log likelihood	-25.54713	-37.26729	-23.83054
Akaike AIC	3.949681	5.251921	3.758949
Schwarz SC	4.444332	5.746572	4.253600
Mean dependent	16.92778	7.410000	4.183333
S.D. dependent	3.502907	2.746309	1.790580

Determinant resid covariance (dof adj.)	13.44812
Determinant resid covariance	1.180630
Log likelihood	-78.11712
Akaike information criterion	12.01301
Schwarz criterion	13.49697
Number of coefficients	30

الملحق رقم (23): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (Inf, Pov, G)

Date: 07/24/24 Time: 17:28
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GS POV INF
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.963342	77.08441	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.689896	20.88023	15.49471	0.0070
At most 2	0.055786	0.975844	3.841466	0.3232

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.963342	56.20419	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.689896	19.90438	14.26460	0.0058
At most 2	0.055786	0.975844	3.841466	0.3232

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GS	POV	INF
-0.044141	-0.185317	-2.315769
-0.724570	0.111722	1.310046
0.255241	0.847831	-0.976042

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GS)	0.439097	0.566775	-0.092359
D(POV)	0.227268	-0.370003	-0.396373
D(INF)	0.943620	-0.631769	-0.077966

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -52.80434

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	INF
1.000000	4.198252	52.46247
	(1.54230)	(4.42013)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.019382
	(0.01426)
D(POV)	-0.010032
	(0.03130)
D(INF)	-0.041653
	(0.01531)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -42.85215

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	INF
1.000000	0.000000	0.114563
		(0.90631)
0.000000	1.000000	12.46898
		(1.03755)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.430050	-0.018051
	(0.16357)	(0.04876)
D(POV)	0.258061	-0.083454
	(0.50291)	(0.14991)
D(INF)	0.416108	-0.245451
	(0.16823)	(0.05015)

الملحق رقم (24): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (GDP, Pov, G)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:33
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	GDB
GS(-1)	0.839591	-0.239602	0.028457
	(0.13259)	(0.18994)	(0.16557)
	[6.33228]	[-1.26147]	[0.17187]
POV(-1)	0.058065	0.593660	0.099028
	(0.14174)	(0.20305)	(0.17701)
	[0.40965]	[2.92366]	[0.55946]
GDB(-1)	-0.310039	-0.792040	0.881305
	(0.25457)	(0.36468)	(0.31790)
	[-1.21789]	[-2.17188]	[2.77226]
C	2.989176	8.514365	-1.508924
	(2.91388)	(4.17423)	(3.63879)
	[1.02584]	[2.03975]	[-0.41468]
R-squared	0.781440	0.510188	0.357059
Adj. R-squared	0.740460	0.418348	0.236508
Sum sq. resids	46.88770	96.22033	73.11874
S.E. equation	1.711865	2.452299	2.137737
F-statistic	19.06880	5.555197	2.961886
Log likelihood	-36.89900	-44.08785	-41.34229
Akaike AIC	4.089900	4.808785	4.534229
Schwarz SC	4.289047	5.007932	4.733376
Mean dependent	16.75000	7.999000	1.115000
S.D. dependent	3.360216	3.215451	2.446539

Determinant resid covariance (dof adj.)	53.86580
Determinant resid covariance	27.57929
Log likelihood	-118.3070
Akaike information criterion	13.03070
Schwarz criterion	13.62814
Number of coefficients	12

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:37
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	GDB
GS(-1)	0.651425	-0.893943	1.208842
	(0.22448)	(0.89806)	(0.80218)
	[2.90193]	[-0.99542]	[1.50695]
GS(-2)	-0.158654	0.422749	-1.075782
	(0.30261)	(1.21063)	(1.08138)
	[-0.52428]	[0.34920]	[-0.99482]
GS(-3)	-0.077483	0.122340	0.290253
	(0.16966)	(0.67874)	(0.60627)
	[-0.45670]	[0.18025]	[0.47875]
POV(-1)	-0.184294	0.343019	0.100469
	(0.07636)	(0.30549)	(0.27287)
	[-2.41348]	[1.12285]	[0.36819]
POV(-2)	-0.126728	0.026894	0.136334
	(0.09389)	(0.37560)	(0.33550)
	[-1.34981]	[0.07160]	[0.40636]
POV(-3)	0.034390	-0.033940	0.029918
	(0.08360)	(0.33444)	(0.29873)
	[0.41139]	[-0.10148]	[0.10015]
GDB(-1)	0.214464	-0.546510	0.587150
	(0.13623)	(0.54499)	(0.48680)
	[1.57432]	[-1.00279]	[1.20613]
GDB(-2)	-0.889134	-0.275167	0.198434
	(0.14805)	(0.59229)	(0.52905)
	[-6.00566]	[-0.46458]	[0.37507]
GDB(-3)	-0.869321	-0.647397	1.321856
	(0.23777)	(0.95124)	(0.84968)
	[-3.65608]	[-0.68058]	[1.55570]
C	14.73946	13.29165	-11.77697
	(2.30826)	(9.23448)	(8.24856)
	[6.38552]	[1.43935]	[-1.42776]
R-squared	0.985025	0.610066	0.618405
Adj. R-squared	0.968177	0.171391	0.189110
Sum sq. resids	3.123802	49.99634	39.89048
S.E. equation	0.624880	2.499909	2.233005
F-statistic	58.46787	1.390702	1.440513
Log likelihood	-9.779006	-34.73510	-32.70279
Akaike AIC	2.197667	4.970566	4.744754
Schwarz SC	2.692318	5.465217	5.239405
Mean dependent	16.92778	7.410000	0.927778
S.D. dependent	3.502907	2.746309	2.479755

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.254601
Determinant resid covariance	0.461309
Log likelihood	-69.65950
Akaike information criterion	11.07328
Schwarz criterion	12.55723
Number of coefficients	30

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:35
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	GDB
GS(-1)	1.163527	-0.560591	0.374138
	(0.15715)	(0.42075)	(0.35186)
	[7.40405]	[-1.33237]	[1.06331]
GS(-2)	-0.530913	0.335797	-0.306831
	(0.15573)	(0.41697)	(0.34870)
	[-3.40908]	[0.80533]	[-0.87993]
POV(-1)	-0.181433	0.431433	0.166107
	(0.11698)	(0.31322)	(0.26194)
	[-1.55091]	[1.37743]	[0.63415]
POV(-2)	0.047339	0.244309	-0.040264
	(0.11505)	(0.30804)	(0.25761)
	[0.41145]	[0.79310]	[-0.15630]
GDB(-1)	0.055489	-0.926101	0.725893
	(0.18563)	(0.49702)	(0.41564)
	[0.29892]	[-1.86332]	[1.74643]
GDB(-2)	-0.977404	-0.169122	0.520321
	(0.18800)	(0.50336)	(0.42094)
	[-5.19894]	[-0.33599]	[1.23608]
C	8.864997	8.109018	-3.020408
	(1.98190)	(5.30636)	(4.43759)
	[4.47298]	[1.52817]	[-0.68064]
R-squared	0.943536	0.533827	0.474832
Adj. R-squared	0.915304	0.300740	0.212247
Sum sq. resids	11.88716	85.21354	59.59500
S.E. equation	0.995287	2.664794	2.228508
F-statistic	33.42098	2.290250	1.808303
Log likelihood	-22.50452	-41.21668	-37.81959
Akaike AIC	3.105739	5.075441	4.717852
Schwarz SC	3.453690	5.423392	5.065803
Mean dependent	16.85263	7.809474	1.089474
S.D. dependent	3.419936	3.186723	2.510842

Determinant resid covariance (dof adj.)	20.60848
Determinant resid covariance	5.191932
Log likelihood	-96.52700
Akaike information criterion	12.37126
Schwarz criterion	13.41512
Number of coefficients	21

الملحق رقم (25): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (GDP, Pov, G)

Date: 07/24/24 Time: 17:38
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GS POV GDB
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.858527	54.78364	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.646572	21.53764	15.49471	0.0054
At most 2 *	0.202956	3.856379	3.841466	0.0496

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.858527	33.24600	21.13162	0.0006
At most 1 *	0.646572	17.68127	14.26460	0.0139
At most 2 *	0.202956	3.856379	3.841466	0.0496

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GS	POV	GDB
0.511881	-0.204448	2.394522
-1.274267	-1.415750	-3.168010
-1.664750	-1.008198	-2.881190

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GS)	-0.391222	0.113327	0.159095
D(POV)	-0.472431	1.125223	-0.475603
D(GDB)	0.882275	-0.008500	0.276503

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -54.40192

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	GDB
1.000000	-0.399406	4.677886
	(0.25343)	(0.49574)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.200259
	(0.08611)
D(POV)	-0.241829
	(0.36850)
D(GDB)	0.451620
	(0.14852)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -45.56129

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	GDB
1.000000	0.000000	4.098322
		(0.35595)
0.000000	1.000000	-1.451065
		(0.38391)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.344668	-0.080458
	(0.22210)	(0.23136)
D(POV)	-1.675663	-1.496447
	(0.76116)	(0.79287)
D(GDB)	0.462451	-0.168346
	(0.39840)	(0.41500)

الملحق رقم (26): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (Chom, Pov, G)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:52
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	CHOM
GS(-1)	0.814691	-0.084024	0.136413
	(0.12339)	(0.21453)	(0.11330)
	[6.60235]	[-0.39167]	[1.20403]
POV(-1)	0.276379	0.599717	0.230438
	(0.16869)	(0.29327)	(0.15488)
	[1.63841]	[2.04491]	[1.48780]
CHOM(-1)	-0.160119	0.018880	0.767292
	(0.08097)	(0.14078)	(0.07435)
	[-1.97740]	[0.13411]	[10.3202]
C	3.569966	4.392406	-1.394050
	(2.68683)	(4.67122)	(2.46698)
	[1.32869]	[0.94031]	[-0.56508]
R-squared	0.808080	0.366495	0.937727
Adj. R-squared	0.772095	0.247713	0.926050
Sum sq. resids	41.17255	124.4478	34.71027
S.E. equation	1.604146	2.788905	1.472886
F-statistic	22.45606	3.085439	80.31056
Log likelihood	-35.59916	-46.66032	-33.89180
Akaike AIC	3.959916	5.066032	3.789180
Schwarz SC	4.159063	5.265178	3.988327
Mean dependent	16.75000	7.999000	14.01500
S.D. dependent	3.360216	3.215451	5.416279
Determinant resid covariance (dof adj.)		34.26721	
Determinant resid covariance		17.54481	
Log likelihood		-113.7839	
Akaike information criterion		12.57839	
Schwarz criterion		13.17583	
Number of coefficients		12	

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:53
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	CHOM
GS(-1)	1.007778	-0.510378	0.180366
	(0.25021)	(0.47803)	(0.26627)
	[4.02776]	[-1.06768]	[0.67738]
GS(-2)	-0.310756	0.263149	-0.009957
	(0.23709)	(0.45297)	(0.25232)
	[-1.31068]	[0.58094]	[-0.03946]
POV(-1)	0.146308	0.629272	0.288384
	(0.16935)	(0.32354)	(0.18022)
	[0.86395]	[1.94495]	[1.60018]
POV(-2)	0.199769	-0.063025	-0.167380
	(0.18242)	(0.34851)	(0.19413)
	[1.09512]	[-0.18084]	[-0.86222]
CHOM(-1)	0.064201	0.819336	0.625573
	(0.26830)	(0.51259)	(0.28552)
	[0.23929]	[1.59844]	[2.19098]
CHOM(-2)	-0.284956	-0.738625	0.141997
	(0.22719)	(0.43406)	(0.24178)
	[-1.25425]	[-1.70168]	[0.58730]
C	5.941926	7.190943	-1.303302
	(2.76728)	(5.28693)	(2.94493)
	[2.14721]	[1.36014]	[-0.44256]
R-squared	0.874305	0.471594	0.919353
Adj. R-squared	0.811457	0.207391	0.879029
Sum sq. resids	26.46230	96.58934	29.96899
S.E. equation	1.484989	2.837096	1.580322
F-statistic	13.91150	1.784966	22.79932
Log likelihood	-30.10701	-42.40711	-31.28921
Akaike AIC	3.906001	5.200749	4.030443
Schwarz SC	4.253952	5.548700	4.378395
Mean dependent	16.85263	7.809474	13.31579
S.D. dependent	3.419936	3.186723	4.543648
Determinant resid covariance (dof adj.)		29.98725	
Determinant resid covariance		7.554741	
Log likelihood		-100.0902	
Akaike information criterion		12.74633	
Schwarz criterion		13.79019	
Number of coefficients		21	

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 17:54
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	CHOM
GS(-1)	0.881064	-0.764398	0.207917
	(0.34420)	(0.46427)	(0.32268)
	[2.55975]	[-1.64645]	[0.64435]
GS(-2)	-0.409709	-0.197090	-0.308475
	(0.47870)	(0.64570)	(0.44877)
	[-0.85587]	[-0.30524]	[-0.68738]
GS(-3)	0.144832	0.536919	0.356811
	(0.29594)	(0.39917)	(0.27743)
	[0.48940]	[1.34508]	[1.28612]
POV(-1)	0.107251	0.467654	0.356212
	(0.21960)	(0.29620)	(0.20587)
	[0.48840]	[1.57883]	[1.73031]
POV(-2)	0.243028	0.147904	-0.101048
	(0.21377)	(0.28835)	(0.20041)
	[1.13684]	[0.51293]	[-0.50421]
POV(-3)	0.132992	0.198701	0.132614
	(0.23584)	(0.31811)	(0.22109)
	[0.56392]	[0.62464]	[0.59982]
CHOM(-1)	0.103292	0.819446	0.514771
	(0.33048)	(0.44577)	(0.30981)
	[0.31255]	[1.83829]	[1.66155]
CHOM(-2)	-0.224135	-0.460259	-0.089837
	(0.37791)	(0.50974)	(0.35428)
	[-0.59309]	[-0.90293]	[-0.25358]
CHOM(-3)	-0.194050	-0.522437	0.161829
	(0.30300)	(0.40870)	(0.28406)
	[-0.64042]	[-1.27828]	[0.56971]
C	7.744654	12.04976	-2.477324
	(3.95250)	(5.33131)	(3.70534)
	[1.95943]	[2.26019]	[-0.66858]
R-squared	0.902856	0.712461	0.912892
Adj. R-squared	0.793570	0.388980	0.814896
Sum sq. resids	20.26379	36.86752	17.80875
S.E. equation	1.591532	2.146728	1.492010
F-statistic	8.261364	2.202483	9.315581
Log likelihood	-26.60707	-31.99353	-25.44476
Akaike AIC	4.067452	4.665947	3.938307
Schwarz SC	4.562103	5.160598	4.432958
Mean dependent	16.92778	7.410000	12.61667
S.D. dependent	3.502907	2.746309	3.467878
Determinant resid covariance (dof adj.)		25.60067	
Determinant resid covariance		2.247521	
Log likelihood		-83.91113	
Akaike information criterion		12.65679	
Schwarz criterion		14.14075	
Number of coefficients		30	

الملحق رقم (27): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (Chom, Pov, G)

Date: 07/24/24 Time: 17:58
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GS POV CHOM
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.546683	29.07887	29.79707	0.0603
At most 1	0.452346	14.04678	15.49471	0.0817
At most 2	0.128198	2.606662	3.841466	0.1064

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.546683	15.03209	21.13162	0.2867
At most 1	0.452346	11.44012	14.26460	0.1335
At most 2	0.128198	2.606662	3.841466	0.1064

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GS	POV	CHOM
0.279181	0.064617	-0.125965
-0.180069	0.467189	-0.281846
-0.190035	-0.423663	0.005847

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GS)	-0.357371	0.946539	0.172409
D(POV)	-0.370802	-0.102932	0.853753
D(CHOM)	1.036192	0.367325	0.277489

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -107.1136

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	CHOM
1.000000	0.231452	-0.451194
	(0.55168)	(0.26714)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.099771
	(0.11361)
D(POV)	-0.103521
	(0.18005)
D(CHOM)	0.289285
	(0.09981)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -101.3935

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	CHOM
1.000000	0.000000	-0.286046
		(0.16696)
0.000000	1.000000	-0.713532
		(0.13479)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.270214	0.419121
	(0.10590)	(0.15034)
D(POV)	-0.084986	-0.072049
	(0.21406)	(0.30390)
D(CHOM)	0.223141	0.238566
	(0.11420)	(0.16213)

الملحق رقم (28): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (EG, Pov, G)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 18:03
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	EG
GS(-1)	1.090993	-0.595338	0.469389
	(0.22403)	(0.37828)	(0.33428)
	[4.86979]	[-1.57380]	[1.40418]
GS(-2)	-0.382110	0.405209	-0.456383
	(0.21814)	(0.36833)	(0.32549)
	[-1.75167]	[1.10012]	[-1.40215]
POV(-1)	-0.235161	0.267871	0.288372
	(0.17485)	(0.29524)	(0.26090)
	[-1.34490]	[0.90729]	[1.10530]
POV(-2)	0.039611	0.292523	-0.190843
	(0.16439)	(0.27758)	(0.24529)
	[0.24095]	[1.05384]	[-0.77802]
EG(-1)	-0.078952	-1.060102	1.069695
	(0.30223)	(0.51032)	(0.45097)
	[-0.26123]	[-2.07731]	[2.37201]
EG(-2)	-0.827200	-0.459590	0.299834
	(0.33254)	(0.56149)	(0.49618)
	[-2.48755]	[-0.81852]	[0.60429]
C	9.464937	11.57923	-2.597701
	(3.15053)	(5.31968)	(4.70091)
	[3.00424]	[2.17668]	[-0.55260]
R-squared	0.887938	0.632033	0.514133
Adj. R-squared	0.831907	0.448049	0.271199
Sum sq. resids	23.59213	67.26212	52.52479
S.E. equation	1.402145	2.367525	2.092144
F-statistic	15.84725	3.435264	2.116352
Log likelihood	-29.01634	-38.96934	-36.61987
Akaike AIC	3.791194	4.838877	4.591565
Schwarz SC	4.139145	5.186829	4.939517
Mean dependent	16.85263	7.809474	2.784211
S.D. dependent	3.419936	3.186723	2.450683

Determinant resid covariance (dof adj.)	34.13008
Determinant resid covariance	8.598452
Log likelihood	-101.3195
Akaike information criterion	12.87574
Schwarz criterion	13.91959
Number of coefficients	21

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 18:03
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	EG
GS(-1)	0.824983	-0.594721	0.393474
	(0.32380)	(0.56346)	(0.54782)
	[2.54779]	[-1.05548]	[0.71826]
GS(-2)	-0.410649	-0.013235	-0.209958
	(0.44867)	(0.78075)	(0.75907)
	[-0.91525]	[-0.01695]	[-0.27660]
GS(-3)	0.133504	0.408645	-0.163387
	(0.27863)	(0.48486)	(0.47140)
	[0.47914]	[0.84282]	[-0.34660]
POV(-1)	-0.349406	0.156889	0.278401
	(0.17998)	(0.31318)	(0.30448)
	[-1.94141]	[0.50096]	[0.91433]
POV(-2)	-0.085244	0.089745	-0.344197
	(0.20124)	(0.35019)	(0.34047)
	[-0.42359]	[0.25628]	[-1.01095]
POV(-3)	-0.019045	-0.015688	0.099048
	(0.17332)	(0.30161)	(0.29323)
	[-0.10988]	[-0.05201]	[0.33778]
EG(-1)	0.078285	-0.525761	1.144703
	(0.33675)	(0.58598)	(0.56972)
	[0.23247]	[-0.89723]	[2.00925]
EG(-2)	-0.751861	-0.655262	0.169661
	(0.38309)	(0.66662)	(0.64811)
	[-1.96265]	[-0.98297]	[0.26178]
EG(-3)	-0.848597	-0.402554	0.117019
	(0.43053)	(0.74917)	(0.72838)
	[-1.97106]	[-0.53733]	[0.16066]
C	16.23531	14.35624	-2.617426
	(4.93931)	(8.59501)	(8.35640)
	[3.28696]	[1.67030]	[-0.31322]
R-squared	0.930028	0.655297	0.599187
Adj. R-squared	0.851309	0.267506	0.148273
Sum sq. resids	14.59596	44.19701	41.77714
S.E. equation	1.350739	2.350452	2.285201
F-statistic	11.81454	1.689820	1.328828
Log likelihood	-23.65425	-33.62546	-33.11869
Akaike AIC	3.739361	4.847273	4.790966
Schwarz SC	4.234012	5.341924	5.285617
Mean dependent	16.92778	7.410000	2.677778
S.D. dependent	3.502907	2.746309	2.476134

Determinant resid covariance (dof adj.)	14.48256
Determinant resid covariance	1.271445
Log likelihood	-78.78407
Akaike information criterion	12.08712
Schwarz criterion	13.57107
Number of coefficients	30

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/24/24 Time: 18:02
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	POV	EG
GS(-1)	0.855433	-0.190630	0.039337
	(0.12247)	(0.16919)	(0.14898)
	[6.98507]	[-1.12669]	[0.26404]
POV(-1)	0.022988	0.513726	0.145129
	(0.13963)	(0.19290)	(0.16986)
	[0.16464]	[2.66313]	[0.85441]
EG(-1)	-0.431305	-1.013001	1.032615
	(0.26186)	(0.36178)	(0.31856)
	[-1.64706]	[-2.80004]	[3.24150]
C	3.869061	10.26856	-2.267308
	(2.93275)	(4.05179)	(3.56775)
	[1.31926]	[2.53433]	[-0.63550]
R-squared	0.795801	0.574355	0.402758
Adj. R-squared	0.757513	0.494547	0.290775
Sum sq. resids	43.80686	83.61507	64.83063
S.E. equation	1.654669	2.286032	2.012937
F-statistic	20.78495	7.196682	3.596602
Log likelihood	-36.21935	-42.68369	-40.13923
Akaike AIC	4.021935	4.668369	4.413923
Schwarz SC	4.221082	4.867515	4.613069
Mean dependent	16.75000	7.999000	2.750000
S.D. dependent	3.360216	3.215451	2.390221

Determinant resid covariance (dof adj.)	42.83021
Determinant resid covariance	21.92907
Log likelihood	-116.0144
Akaike information criterion	12.80144
Schwarz criterion	13.39888
Number of coefficients	12

الملحق رقم (29): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون بين المتغيرات (EG, Pov, G)

Date: 07/24/24 Time: 18:07
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GS POV EG
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.935213	59.16668	29.79707	0.0000
At most 1	0.401656	12.64357	15.49471	0.1286
At most 2 *	0.205585	3.912534	3.841466	0.0479

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.935213	46.52312	21.13162	0.0000
At most 1	0.401656	8.731033	14.26460	0.3092
At most 2 *	0.205585	3.912534	3.841466	0.0479

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GS	POV	EG
0.710144	1.308191	1.412999
-0.279569	-0.730583	-2.595500
-0.538757	-0.119812	-2.067163

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GS)	-0.335630	0.089424	0.433397
D(POV)	0.064966	0.976526	-0.246906
D(EG)	-0.604348	-0.563072	-0.287697

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -55.12056

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	EG
1.000000	1.842147	1.989734
	(0.11871)	(0.29287)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.238346
	(0.28129)
D(POV)	0.046135
	(0.47381)
D(EG)	-0.429174
	(0.31986)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -50.75504

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GS	POV	EG
1.000000	0.000000	-15.43608
		(8.28637)
0.000000	1.000000	9.459510
		(4.48201)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GS)	-0.263346	-0.504399
	(0.30101)	(0.59098)
D(POV)	-0.226872	-0.628446
	(0.40831)	(0.80164)
D(EG)	-0.271757	-0.379232
	(0.29562)	(0.58039)

الملحق رقم (30): نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط

Dependent Variable: GS
Method: Least Squares
Date: 07/26/24 Time: 00:56
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG	-0.396258	0.316573	-1.251712	0.2259
C	17.68310	1.125758	15.70773	0.0000

R-squared	0.076180	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	0.027558	S.D. dependent var	3.346491
S.E. of regression	3.300057	Akaike info criterion	5.316149
Sum squared resid	206.9171	Schwarz criterion	5.415628
Log likelihood	-53.81957	Hannan-Quinn criter.	5.337739
F-statistic	1.566783	Durbin-Watson stat	0.270868
Prob(F-statistic)	0.225866		

Dependent Variable: GS
Method: Least Squares
Date: 07/26/24 Time: 00:53
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV	-0.152687	0.232934	-0.655495	0.5200
C	17.85116	2.047480	8.718600	0.0000

R-squared	0.022114	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	-0.029353	S.D. dependent var	3.346491
S.E. of regression	3.395251	Akaike info criterion	5.373025
Sum squared resid	219.0268	Schwarz criterion	5.472503
Log likelihood	-54.41676	Hannan-Quinn criter.	5.394614
F-statistic	0.429674	Durbin-Watson stat	0.303810
Prob(F-statistic)	0.520008		

الملحق رقم (31): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخاص بمعدل الانفاق الحكومي

Dependent Variable: GS
Method: Least Squares
Date: 08/07/24 Time: 17:17
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.85116	2.047480	8.718600	0.0000
POV	-0.152687	0.232934	-0.655495	0.5200

R-squared	0.022114	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	-0.029353	S.D. dependent var	3.346491
S.E. of regression	3.395251	Akaike info criterion	5.373025
Sum squared resid	219.0268	Schwarz criterion	5.472503
Log likelihood	-54.41676	Hannan-Quinn criter.	5.394614
F-statistic	0.429674	Durbin-Watson stat	0.303810
Prob(F-statistic)	0.520008		

Dependent Variable: GS
Method: Least Squares
Date: 08/07/24 Time: 17:30
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.68310	1.125758	15.70773	0.0000
EG	-0.396258	0.316573	-1.251712	0.2259

R-squared	0.076180	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	0.027558	S.D. dependent var	3.346491
S.E. of regression	3.300057	Akaike info criterion	5.316149
Sum squared resid	206.9171	Schwarz criterion	5.415628
Log likelihood	-53.81957	Hannan-Quinn criter.	5.337739
F-statistic	1.566783	Durbin-Watson stat	0.270868
Prob(F-statistic)	0.225866		

الفهرس

الاهداء 3

شكر وعرفان 4

فهرس الجداول 5

فهرس الأشكال 9

أولاً: مقدمة الدراسة: 12

ثانيًا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها: 14

ثالثًا: أهمية الدراسة: 15

رابعًا: أهداف الدراسة: 15

خامسًا: منهج الدراسة وأدواتها: 16

سادسًا: الدراسات السابقة: 17

الدراسات العربية: 17

الدراسات الأجنبية: 30

سابعًا: هيكلية الدراسة: 34

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر 37

مقدمة: 37

المبحث الأول: ماهية الفقر: 38

المطلب الأول: مفهوم الفقر: 38

الفرع الأول: مفهوم الفقر لغة: 39

الفرع الثاني: مفهوم الفقر اصطلاحًا: 41

المطلب الثاني: أنواع الفقر وأسبابه وآثاره: 47

الفرع الأول: أنواع الفقر: 47
الفرع الثاني: أسباب الفقر: 54
الفرع الثالث: آثار الفقر: 62
المبحث الثاني: الفقر في النظريات الاقتصادية ومؤشراته وطرق قياسه: 66
المطلب الأول: الفقر في النظريات الاقتصادية: 66
الفرع الأول: نظرية الحلقة المفرغة للفقر: 66
الفرع الثاني: نظرية مصيدة الفقر لمالتوس: 69
الفرع الثالث: نظرية كريمر الدائرة المغلقة: 71
الفرع الرابع: النظرية الماركسية: 72
الفرع الخامس: مدخل الحاجات الأساسية: 73
الفرع السادس: نظرية التبعية: 74
الفرع الثاني: مؤشرات وطرق قياس الفقر: 76
خلاصة الفصل الأول: 92
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي 94
مقدمة: 94
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي: 95
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه: 95
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي: 95
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: 99
الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي: 102
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأنواعه: 106

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: 106
الفرع الثاني: مراحل وأنواع النمو الاقتصادي: 114
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي: 116
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي: 116
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:..... 116
الفرع الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي: 126
الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: 137
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي 148
الفرع الأول: نموذج رومر تراكم رأس المال المادي 1986، رأس المال التكنولوجي 1990: 149
الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس "تراكم رأس المال البشري" عام 1988: 155
الفرع الثالث: نموذج بارو "تراكم رأس المال العام" عام 1990:..... 156
الفرع الرابع: بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي:..... 157
خلاصة الفصل الثاني 162
الفصل الثالث: الجهود المبذولة من الحكومة للحد من الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر 165
مقدمة:..... 165
المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر (1962- 2000): 167
المطلب الأول: السياسات الإصلاحية في الجزائر خلال الفترة (1962- 1989م): 167
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989- 1998): 171
الفرع الأول أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1989- 1998): 172
الفرع الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الفترة (1989- 1998): 182
الفرع الثالث: تطور أداء قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1989- 1998):..... 184

الفرع الرابع: توزيع الدخل: 188
المبحث الثاني: السياسات الإصلاحية في الجزائر (2001- 2020): 191
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):..... 191
الفرع الأول: أهداف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 195
الفرع الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 196
الفرع الثالث: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية: 199
الفرع الرابع: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004): 204
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005- 2009):..... 211
الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: 212
الفرع الثاني: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية:..... 216
الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش:..... 220
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014):..... 228
الفرع الأول: أهداف برنامج التنمية الخماسي:..... 228
الفرع الثاني: محتوى برنامج التنمية الخماسي: 229
الفرع الثالث: نتائج برنامج التنمية الخماسي:..... 231
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019): 240
الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:..... 241
الفرع الثاني: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي:..... 242
الفرع الثالث: آثار برنامج توطيد النمو الاقتصادي: 246
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لمحددات الانفاق الحكومي والفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020..... 253

مقدمة:..... 253
المبحث الأول: تعيين النموذج الأمثل لمحددات الانفاق الحكومي:..... 254
المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة خصائصها: 254
الفرع الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: 254
الفرع الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج الخاص بمعدلات الفقر: 256
الفرع الثالث: النموذج الخطي لمعدلات الفقر في الجزائر:..... 258
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: 260
الفرع الأول: دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:..... 260
الفرع الثاني: تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية: 262
الفرع الثالث: اختبار استقرارية متغيرات النموذج للمستويات الأصلية:..... 266
الفرع الرابع: اختبار استقرارية متغيرات النموذج عند الفروق الأولى: 275
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج:..... 281
الفرع الأول: أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك: 281
الفرع الثاني: أسلوب انجل وانجرنجر: 288
الخاتمة 295
النتائج: 295
ثانيًا: التوصيات:..... 298
قائمة المراجع 302
أولاً: المراجع الأجنبية:..... 302
ثانيًا: المراجع العربية:..... 308
1. الكتب:..... 308

2. الرسائل الجامعية: 313
3. المجلات العلمية:..... 316
4. الملتقيات والمؤتمرات العلمية: 319
5. التقارير:..... 321
الفهرس 355

الملخص

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم الظواهر التي يعاني منها العالم بأسره، فرغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية، ورغم ارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق، إلا أن الفقر ما زال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه، فيعيش اليوم ربع سكان الأرض في حالة من الفقر الشديد وقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية في هذا المجانب حيث انها كباقي الدول النفطية حققت عوائد مالية كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الاسواق العالمية ، وهو ما سمح باعتماد برامج تنموية طموحة بهدف ترقية وبعث الاستمارات في القطاع الحقيق وتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني واخراجه من التبعية للمحروقات غير ان المتتبع للوضع الاقتصادي الوطني في الوقت الراهن يتضح له مدى استمرار تبعيته للمحروقات وضعف أداء قطاعاته الإنتاجية ، وهو ما يشكل خطر على الاقتصاد الوطني والامن الاجتماعي ، وفي ظل هذه الظروف لابد من البحث عن السبل المناسبة لخلق وبناء اقتصاد وطني قوي يتميز بالتنوع في مصادر دخله يعد مطلب ملح وضروري ، وتهدف هذه الرسالة الى القاء الضوء على العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي والسعي لارساء مجموعة من الحلول من اجل التقليل من حدة الفقر والعمل على رفع مستوى المعيشية .

الكلمات المفتاحية:الجزائر– دخل– فقر– اجر– فجوة–اقتصاد– سياسة –أسواق–تنمية – نمو

The phenomenon of poverty is considered one of the most important phenomena that the whole world suffers from , despite the tremendous technological progress that humanity is witnessing ,and

despite the unprecedented rise in global economic production levels , but poverty still constitutes the biggest challenge facing it .today aquarter of the earth’s population lives in a state of poverty .algeria has suffered ,like otherdevloping countries , in this aspect as it , like other oil producing countries , has achieved great financial returns in recent years due to the significant rise in fuel prices in global markets .This allowed the adoption of ambitious development programs with the aim of promoting and sending investments in the real sector and diversifying the sources of income of the national economy and removing it from dependence on hydrocarbons . the national economy and social security , and in linght of these circumstances , it is necessary to search for appropriate ways to creat and build a strong national economy characterizes by diversity in its sources of income , which is an urgent and necessary requirement povertyalleviation and work to raise the standard of living.